الاجتياح العراقي للكويت

في الميزان التاريخي

دكتور
عبد العظيم رمضان

الزهراء للإعلام العربي

اهداءات ٢٠٠٢

أ.د/عبد العظيم رمضان

القاهرة


بسم الله الرحمن الرحيم

الزهراء للإعلام العربي
قســـم النشــر

ص ب ١٠٢ مدينة نصر - القاهرة - تلغرافياً زاهراتيف - تليفون ٦٠١٩٨٨ - ٢٦١١١٠٦ تلكس ٩٤٠٢١ رائف يو إن فاكس ٢٦١٨٢٤٠
P .O : 102 Madinat Nasr - Cairo - Cable : Zahratif - Tel : 601988 - 2611106 - Telex : 94021 Raef U .N fax 2618240

بسم الله الرحمن الرحيم

« ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله
وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين »

صدق الله العظيم
فصلت/٣٣

الطبعة الأولى

١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

الجمع التصويرى والتجهيز
بالزهراء للإعلام العربى

الاجتياح العراقي للكويت

في الميزان التاريخي

دكتور

عبد العظيم رمضان

اهداء لمعالي الشيخ
سعود ناصر الصباح
وزير الإعلام الكويتي
مع تحية وتقدير لسيادته
وللشعب الكويتي الشقيق

١٨/٧/١٩٩٤

الزهراء للإعلام العربي

كلمة الناشـــر

أثار صدام حسين دعاوى باطلةحول حق تاريخي للعراق في الكويت . وقد شرح هذه الدعاوى عبر أوهام وأحلام وافتئات على الحقيقة . وهي كما يبدو ذريعة لا معنى لها يبرر بها العدوان المتسم بالغدر والوحشية وانتهاك كل الأعراف والقوانين الدولية والمحلية .

ولو كانت الكويت جزءًا من العراق كما يدعي لما نكل بأهلها هذا التنكيل الوحشي الذي حدث . أو لعله جعل أهل الكويت يشاركون إخوانهم في العراق العذاب والقهر والاضطهاد وعبادة الطاغوت .

ودعوى صدام حسين الباطلة في حق العراق التاريخي المزعوم في أرض الكويت تحتاج إلى مؤرخ عالم يبين تهافته وفساد أدلته ويشرح المشكلة من منظور علمي وعلى الأسس التاريخية التي يعرفها العلماء . ولا يكفي أن نرفض ما يقول بل يجب تفنيده .

وكان الأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان وهو أحد علماء التاريخ الذين لهم دراية وعلم من أهم الذين عليهم أن يناقشوا هذه الدعوى الباطلة ، فهو أقدر الناس على ذلك لعلمه وقدرته على شرح هذه القضية شرحًا علميًا مجردًا من الهوى ، متسمًا بالحياد والنزاهة . فدعوى صدام حسين في الحقوق

التاريخية المزعومة في أرض الكويت لا تصمد أمام أدلة الأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان ، فهو الخبير العالم بهذه الشئون .

وسوف يدرك القارئ أهمية هذا الكتاب عندما يمضي في صفحاته ، ويطلع على حقائق هذه القضية التي أثيرت زورًا من أجل تبرير العدوان والغزو الذي لا يتفق مع الأخلاق والدين والأعراف الدولية . فالكويت عضو في الأمم المتحدة وعضو في جامعة الدول العربية ، وعضو في منظمة المؤتمر الإسلامي . وهي دولة مستقلة ذات سيادة . ونحن نستشرف عالمًا لا يأكل القوي فيه الضعيف فقد ذهب زمن الغزو ، وقد أقر المجتمع الدولي عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة . وسوف يخرج المعتدي من الكويت ويناقش الحساب على هذا العدوان .

1990 / 10 / 17

أحمد رائف

تقـديم

تحتوي صفحات هذا الكتاب على مقالاتي السياسية عن الاجتياح العراقي لدولة الكويت ، بالإضافة إلى دراسةتاريخية تبحث حقيقة الدعوى التي يرفعها النظام العراقي حول الهوية العراقية للكويت . وقد نشرت المقالات السياسية في كل من مجلة « أكتوبر » و « صحيفة الوفد » . أما الدراسة التاريخية فقد نشرت تباعًا في « جريدة الوفد » .

ولعل القراء الذين شرفوني بمتابعة مقالاتي السياسية ، يعرفون أنني لا أقدم فيها رأيا سياسيًا فقط ، وإنما أقدم فيها رأيا سياسيًا مبنيًا على التاريخ . وبمعنى آخر إن مقالاتي السياسية عادة لها عمق تاريخي ، وتضرب بجذورها في أصل الحدث التاريخي ، ولا تنفصل عن جذور هذا الحدث .

ولأني مؤرخ في الأصل قبل أن أكون كاتبًا سياسيًا ، فإن الخلفية التاريخية التي أقدمها لأي حدث معاصر لابد أن يتوافر فيها العلمية والصحة والدقة ، لأن القارئ ـــ عادة ـــ لا يستطيع أن يفصل بين شخصية الكاتب السياسي والمؤرخ عندما يقرأ مقالاً سياسيًا لي ، كما أني لا أستطيع ـــ بدوري ـــ أن أفصل شخصيتي السياسية عن شخصيتي العلمية كمؤرخ عندما أؤصل للحدث المعاصر وأضرب به في جذور التاريخ .

كما أني — في الوقت نفسه — لا أستطيع أن أفصل شخصيتي العلمية كمؤرخ عن شخصيتي السياسية ككاتب سياسي ، فأنا لست مؤرخا محايدًا ، وإنما أنا مؤرخ له موقف ، وكل ما أملكه أن ألتزم بمنهج البحث العلمي التاريخي لا أحيد عنه ، وبالتالي لا أستطيع أن أحرف حقائق التاريخ وفقًا لآرائي السياسية ، وإنما أنا أقدم الحقيقة التاريخية كاملة مهما اصطدمت بآرائي السياسية ، لأن الحقيقة التاريخية ملك لأمتنا . وليست ملكًا لمؤرخ أو سياسي . ولذلك فإن كثيرًا من الحقائق التاريخية غيرت آرائي ومواقفي السياسية ، ولم يحدث العكس أبدًا ، وهو أن تحرّف آرائي ومواقفي السياسية الحقائق التاريخية .

ومن هنا تكمّل شخصية المؤرخ شخصية الكاتب السياسي ، كما تكمّل شخصية الكاتب السياسي شخصية المؤرخ . وهو ما يتمثل في المقال السياسي الذي يجمع بين السياسة والتاريخ ، فكلاهما ينطلق من الأمانة والصدق ، فالمؤرخ الخائن هو سياسي خائن ، والسياسي الخائن هو مؤرخ خائن ، ولم يحدث أبدًا أن ازدوجت الشخصيتان ، فهما شخصية واحدة تضرب في الجانب العلمي بسهم ، وتضرب في الجانب السياسي بسهم .

ومن هنا كان علي أن أقف — ككاتب سياسي — من اجتياح النظام العراقي للكويت ، الموقف الذي يتفق مع الحق والعدل والقانون الدولي والمواثيق الدولية والمجتمع الدولي والغالبية الساحقة من أمتنا العربية التي صدمها الغزو العراقي للكويت كما لم يصدمها شيء منذ حرب يونيه سنة 1967 .

ولعلي في هذا الموقف قد خسرت كل مواقفي من النظام العراقي ، الذي أيدتُه فيها على مدى سني حربه مع إيران التي بلغت ثماني سنوات ،

انطلاقًا من القومية العربية والمصلحة العربية . وهو أمر محزن لي ، فليس أشق على الكاتب من أن ينقلب على نفسه وعلى مواقفه إزاء نظام ما ، وعذري أن النظام العراقي قد خدع العرب جميعًا ، وعلى رأسهم الكويت التي اجتاحها الآن ، ومسح اسمها من اللوح ، وحولها إلى محافظة عراقية هي المحافظة رقم 19 .

لقد انقلب النظام العراقي على مواقفه ، فكان علينا أن ننقلب على مواقفنا إزاءه ، ولكننا لم ننقلب على الشعب العراقي الذي خسر ثرواته وخسر نصف مليون شهيد تحت ظل هذا النظام الفاشي ، وتحت ضجيج إعلامي هائل غيّب وعيه كما غيب وعي الجميع ، كما أننا لم ننقلب على مبادئنا ، لأن المبادئ التي دفعتنا إلى تأييده على مدى ثماني سنوات هي نفسها المبادئ التي دفعتنا إلى الانقلاب عليه ، وهي مبادئ الحق والعدل ومبادئ القومية العربية التي انقلب عليها النظام العراقي باستيلائه على دولة عربية صغيرة مسالمة مجاورة ، وضربها في الصميم .

مصر الجديدة في 20 سبتمبر 1990

أ . د . عبد العظيم رمضان

الباب الأول

اجتيـاح الكـويت في الميزان السياسي

(1)

الحل العسكري لإنهاء غزو العراق للكويت

من سوء حظ هذه الأمة أنها لا تكاد تخرج من أزمة حتى تدخل في أخرى ، ولاتكاد تنتهي من مصيبة حتى تدخل في مصيبة أخرى . وكأنما لم يكف هذه الأمة معاناة ثماني سنوات من الحرب بين العراق وإيران ، كانت العراق هي التي أطلقت فيها الطلقة الأولى ، وخسرت فيها الأمة العربية الأرواح والأموال بالملايين والمليارات ، فإذا بها تدخل في مصيبة أخرى سوف تكلفها ثمنًا باهظًا ، كانت العراق هي التي أطلقت فيها الطلقة الأولى أيضًا ، فكأن الأمة العربية قد أصيبت بهذا النظام العراقي لكي تخسر ثرواتها وأرواح أبنائها وتتعرض للتدخل الأجنبي من حين لآخر .

والمهم أنه من الثابت الآن ـــ حتى لحظة كتابة هذا الكلام يوم 8 / 8 ـــ أن العراق لن تتراجع عن احتضام الكويت في معدتها القوية ، كما أنه من الثابت أيضًا أن العالم من أقصاه إلى أقصاه لن يسمح لها بالفوز بغنيمتها السهلة ، ومعنى ذلك أن الحل العسكري قد فرض نفسه ولا مناص منه ، وأكثر من ذلك أن هذا الحل العسكري لن يتأخر طويلاً ، لأن استمرار احتلال العراق للكويت سوف يتحول إلى واقع يفرض نفسه على المجتمع الدولي ، بما يترتب على ذلك من آثار خطيرة وسابقة دولية سوف تطلق يد كل دولة في الاستيلاء على جارتها الضعيفة لإعادة

توزيع الثروات ، وهي في مأمن من كل شيء ! ، ومعنى ذلك العودة إلى القرن التاسع عشر عندما اقتسمت الدول الاستعمارية إفريقيا في مؤتمر برلين 1884 - 1885 .

وإذا كان الحل العسكري قد فرض نفسه فإن هذا الحل لن يعدو أحد أمرين : إما أن يكون حلاً عسكريًا عربيًا ، وإما أن يكون حلاً عسكريًا أجنبيًا ، وكل منهما أسوأ من الآخر ، ويشكل كارثة فظيعة ورجعة بالأمة العربية إلى الوراء .

وبالنسبة للحل العسكري الأجنبي ، فإنه يضع مصير الأمة العربية مرة أخرى في يد الإمبريالية ، وأكثر من ذلك أنه يجعل من الإمبريالية وصية على الأمة العربية وحامية لها ، وعسكري مرور يعاقب كل مخالف من أهلها . بل إن هذا الحل سوف يدفع الأمة العربية إلى التطلع إلى الإمبريالية لحل مشاكلها ونزاعاتها ، وحماية بعضها من بعضها الآخر ، بعد أن عجزت النظم العربية والجامعة العربية والتحالفات الإقليمية عن أداء هذه المهمة !

ومعنى ذلك أنه بعد أن حررت الشعوب العربية أوطانها من الاستعمار بالنضال الصلب والتضحيات الجسيمة على مدى عشرات السنين ، تكون قد عادت باختيارها إلى أحضان الاستعمار ، لأنه يضمن لها من الحماية والاستقرار ما لا تحققه لها النظم العربية التي تحكمها أو تقع إلى جوارها . وعلى سبيل المثال فمن المحقق أن شعب الكويت الذي داسته جحافل القوات العراقية الشقيقة ، يفضل حماية الإمبريالية له عن طريق أي تدخل عسكري يحرره من الاحتلال ، بدلاً من البقاء إلى الأبد تحت الاستعمار العراقي . ولا شك أيضًا أن شعب أية دولة خليجية صغيرة يفضل تدخل الإمبريالية بقواتها المسلحة لحمايته ، بدلاً من السقوط تحت الاحتلال العراقي وفقد استقلاله وإرادته وثروته . وينطبق الأمر كذلك على بقية الدول العربية . والقضية هي أن هناك فارقًا بين وصاية أجنبية لا تفقد تحتها الدولة المعنية شخصيتها وهويتها ، وبين احتلال عراقي يستهدف القضاء التام على الشخصية القومية ويذيبها دوبانًا تامًا في شخصيته القومية .

ومعنى ذلك أن الاحتلال العراقي للكويت يكون قد عاد بالأمة العربية إلى الوراء ــ أي إلى عهد ما قبل الاستقلال ــ ويكون قد أورثها من الرعب والقلق والخوف منه ما يدفعها إلى المفاضلة بين القبول بقدر من الوصاية الأجنبية وبين فقد شخصيتها القومية كلية ، وتكون مزايا الاستقلال قد انتهت بالنسبة لهذه الشعوب ، لأن الشعوب لا تتطلع إلى الاستقلال عبثًا ، وإنما تتطلع إليه لأنه يضمن لها مصالحها وينميها ويدفع بها إلى الأمام ، فإذا كان هذا الاستقلال مؤديًا إلى سحق شخصيتها القومية ــ كما هو الحال في الكويت ــ فإنه يكون استقلالاً مدمرًا لا بناءً .

ولا يستطيع أحد أن يناشد هذه الشعوب باسم العروبة والقومية العربية القبول بالسيادة العراقية والاحتلال العراقي والاندماج في الكيان العراقي ، لأنه من المفروض أن العروبة والقومية العربية تعني العزة والكرامة والحرية والاستقلال والقوة ، وتعني الوحدة الاختيارية بواسطة الشعوب ، ولا تعني غزو أية دولة عربية قوية لجارتها الضعيفة الصغيرة !

ومعنى ذلك أن النظام العراقي قد وجه ضربة قاصمة لفكرة العروبة والقومية العربية ، التي هي في أصلها فكرة تحررية بالدرجة الأولى ، فتحولت على يديه إلى فكرة عدوانية استعمارية ، لا تفترق في شيء عن أية فكرة ساقها الاستعمار الفرنسي أو الإنجليزي لاحتلال الأمة العربية على طول القرن التاسع عشر .

وهنا نصل إلى فكرة الحل العسكري العربي . ونحن نرى أنها فكرة مدمرة في ظل الانقسام العربي حول الغزو العراقي للكويت ، لأن معناها أن الأمة العربية سوف تنقسم قسمين متحاربين ، أو معسكرين يقاتل كل منهما الآخر . ومعنى ذلك تفجير الأمة العربية تفجيرًا ، وتطايرها شذرًا مذرًا ، وفناؤها تقريبًا ، لأن كلاً من المعسكرين سوف يحاول إفناء الآخر ، بينما إسرائيل تنتظر في صبر نافد لبسط سيطرتها على العالم العربي أجمع ، وتحويل الشعوب العربية إلى شعوب فلسطينية ، ووراثة دور الدولة العثمانية !

من أجل ذلك فإننا نعارض اشتراك القوات المصرية مع أية جيوش عربية لإرغام العراق على إنهاء احتلالها للكويت وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه ، لأنها تكون قد سيقت إلى فخ جهنمي يستهدف القضاء على القوة العسكرية المصرية . كما نعارض الحل العسكري العربي أصلاً ، لأنه يؤدي إلى تدمير قسم من الأمة العربية لقسمها الآخر ، والقضاء عليها قضاءً مبرمًا . ولعل النظام العراقي يدرك أنه بإصراره على فعلته النكراء إنما يدفع الأمة إلى الانتحار ، ويكون قد ألحق بها ما لم يستطع أن يفعله أعتى الغزاة على مر التاريخ ، فيتراجع قبل فوات الأوان .

(2)

القوة المسلحة المصرية

بين المهام الدفاعية والمهام الهجومية

عارضنا في مقالنا السابق يوم 11 / 8 اشتراك القوات المصرية مع أية جيوش عربية لإرغام العراق على إنهاء احتلالها للكويت وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه ، كما عارضنا الحل العسكري العربي أصلاً ، لأنه يؤدي إلى تدمير قسم من الأمة العربية لقسمها الآخر ، والقضاء عليها قضاء مبرمًا .

ولكن هذا شيء واشتراك قوات مصرية مع قوات عربية للدفاع عن المملكة العربية السعودية ضد أي عدوان عراقي شيء آخر . فكما أننا ضد اعتداء العراق على الكويت ، فإننا أيضًا ضد اعتداء العراق على المملكة العربية السعودية بنفس الدرجة ، وإذا كان اعتداء العراق على الكويت قد فاجأنا على حين غرة ، فإن هذه المفاجأة في حد ذاتها تدفع إلى التوقي من تكرارها في حالة المملكة العربية السعودية . وصحيح أن العراق يعلن في كل يوم أنه لا يعتزم ولا يفكر في الهجوم على السعودية ، ولكن من يصدق ذلك وقد وعد من قبل بعدم الاعتداء على الكويت ولم يصدق في وعده ؟.

ومن هنا فإن إرسال قوات مصرية إلى المملكة العربية السعودية للمساعدة في

الدفاع عنها يصبح ضرورة ، ولكن بشرط ألا تتحول من قوات دفاعية إلى قوات هجومية ، وألا تتحول من مهمتها الدفاعية إلى مهمة هجومية على العراق ، لأن هذا يؤدي إلى تدمير القوات العربية بعضها البعض ، ويلحق بالأمة العربية صدعًا أبديًا .

وصحيح أن التزام القوات المسلحة المصرية بالمهام الدفاعية يُبقي الكويت تحت العدوان العراقي ، ولكن مهمة استخلاص الكويت من القبضة العراقية هي مهمة دولية وليست مهمة عربية فحسب . إنها مهمة المجتمع الدولي ككل ، الذي عليه أن يحافظ على المستوى الحضاري الذي وصل إليه ، والذي يعيده العدوان الغاشم على الكويت عدة قرون مضت .

هذا المجتمع الدولي ، ممثلاً في منظماته الدولية ، وعلى رأسها مجلس الأمن ، وممثلاً في دوله في كل المعمورة ، عليه أن ينقذ الكويت من العدوان العراقي الغاشم ، ويعيدها إلى الوجود كدولة من جديد بعد أن سحقها الحذاء العراقي سحقًا تامًا . لأن السماح للعراق بالاحتفاظ بمكسبها الذي حصلت عليه بالاعتداء ، يعطي العذر لكل دولة على ظهر المعمورة لأن تفعل المثل مع كل دولة صغيرة ضعيفة ، مما يؤدي إلى حدوث فوضى لا مثيل لها تنتقل من منطقة إلى أخرى حتى تعم العالم .

بل إنه يعطي العراق الفرصة لتحقيق مطامعها في منطقة الخليج ، فتحتل دويلاته الصغيرة دولة وراء الأخرى ، تحت فكرة توزيع الثروة التي تنادي بها ، ثم تنتقل منه إلى ضم السعودية ، ثم إلى ضم العالم العربي تحت فكرة توحيد العالم العربي بالقوة تحت زعامة واحدة هي زعامة صلاح الدين الجديد المدعو صدام حسين !

ومن هنا فإن لدينا الآن في هذه الأزمة العاصفة مهمتين : الأولى وقائية ، أو دفاعية ، وهي حماية المملكة العربية السعودية ودول الخليج من عدوان عراقي سوف يقع لا محالة إن آجلاً أو عاجلاً ، والمهمة الثانية مهمة هجومية ، وهي إجبار العراق بالقوة على إنهاء احتلاله للكويت .

ومن الواضح أن القوة هنا لا تعني القوة العسكرية وحدها ، وإنما تعني كل وسائل الإرغام الأخرى ، مما اتخذه مجلس الأمن بالفعل ، نيابة عن الأسرة الدولية ، من حصار بحري وعسكري واقتصادي ، قد يصل إلى تدخل عسكري من جانب مجلس الأمن ، وهو ما نقبله ، أو من جانب الولايات المتحدة وحدها ، وهو ما نرفضه .

والمهم هو ما نؤكد عليه من أن مهمة القوات المسلحة المصرية في المملكة العربية السعودية ، يجب أن تقتصر على المهام الدفاعية ، ولا تتعداها بحال إلى المشاركة في الهجوم على العراق ، لأن هذه المهمة هي مهمة المجتمع الدولي كما قلت ، وحتى لا يتحارب السلاح العربي حربًا تفضي إلى تصفية القوة العربية بصفة عامة .

والسؤال الآن : هل كان في وسع الرئيس مبارك الوقوف موقفًا سلبيًا والامتناع عن إرسال قوات مسلحة مصرية إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج ؟ . إن الأمر الذي يجب أن يفهمه كل فرد في هذا الوطن العربي أن مصر ، بحجمها وثقلها التاريخي والسياسي ، لا تستطيع أن تترك الساحة خالية لأقزام الزعماء في هذه الأمة العربية ، يعبثون بمصائرها كلما أرادوا . ففي غياب مصر عن الساحة العربية قام صدام حسين بهجومه على إيران في عام 1980 ، الذي كلف الأمة العربية حربًا ضروسًا استمرت ثماني سنوات ، وأكثر من مائة وخمسين مليارًا من الدولارات ـــ لم تحدث أي تغيير إيجابي في موازين القوى في المنطقة العربية بين العراق وإيران ، أو بين الأمة العربية والأمة الفارسية كما يحلو للنظام العراقي أن يطلق عليها . وفي الوقت نفسه استطاعت إسرائيل في خلال مدة الثماني سنوات هذه أن تثبت أقدامها فوق رقبة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وتقوم بغزو جنوب لبنان وتثبت سلطتها هناك . ومعنى ذلك أن نتيجة الحرب العراقية الإيرانية التي أشعلها صدام حسين كانت لحساب إسرائيل وعلى حساب العرب .

وقد كان الظن أن القوة العراقية ، التي شاركت في صنعها الأمة العربية جمعاء ،

وخصوصًا دول الخليج ، سوف تكون قوة للعرب وليست قوة على العرب ، ولكن الغزو العراقي للكويت أثبت أنها قوة على العرب وليست قوة لحساب العرب ، وأنها تستخدم لتحقيق أطماع نظام حاكم فاشي النزعة يسعى لبسط سيطرته على ما يعتبره مجاله الحيوي،على نحو ما فعلت ألمانيا وإيطاليا .

وهذا ما كان على مصر في وضعها الجديد أن ترفضه بشدة ، وأكثر من ذلك أن تقاومه بشدة ، حتى لا تتنازل عن وضعها التاريخي الذي وضعتها فيه الجغرافيا والتاريخ ، ومن هنا كانت مسارعتها بإرسال قوة مسلحة عسكرية للمشاركة في الدفاع عن السعودية ودول الخليج ضد الأطماع العدوانية للنظام الحاكم في العراق .

ومن المحقق أن هذا الموقف سوف يسجله التاريخ لمصر ، لسبب بسيط هو أنه موقف المجتمع الدولي كله ، بمعسكره الرأسمالي ومعسكره الاشتراكي على السواء ، على عكس الموقف العراقي الذي يدينه المجتمع الدولي بأسره . فموقف مصر مشرف بقدر ما هو أن الموقف العراقي مشين على المستوى الأخلاقي والسياسي . ويزداد شرف الموقف المصري إذا عرفنا أنه ينطلق من التزام أدبي ولا ينطلق من أطماع مادية ومصالح إقليمية كما هو الحال بالنسبة للعراق .

وليت العقلاء في الشعب العراقي الشقيق ، الذي كان ضحية هذا النظام الفاشي ، أن يهبوا للدفاع عن الشعب العراقي وحمايته من الأخطار المحتملة التي توشك أن تعصف به ، بخلع هذا النظام الذي كلفه تضحيات بشرية ومادية تنوء بحملها الجبال ، وإعادة الأمن والسلام إلى هذه المنطقة العربية التي تعصف بها حاليًا أشد العواصف والأنواء .

* * *

(3)

حسابات صدام

لست أظن أن مساندتي لقضايا العراق القومية مما يحتاج إلى تذكير ، فقد كنت أول كاتب مصري يساند العراق في حربها ضد إيران ، في الوقت الذي كان الكتاب المصريون مبهورين بالثورة الإيرانية الإسلامية على اختلاف اتجاهاتهم السياسية ، مدفوعين بإدانتهم لحكم الشاه ، وكانت مقالاتي بجريدة « العرب » بلندن تذاع من الإذاعة العراقية . وقد استمررت في مساندة العراق حتى انتهت الحرب بينه وبين إيران إلى النتيجة التي وصلت إليها .

وفي الوقت نفسه لست أظن أنني مدين للكويت بأي شيء . فقد كانت الدولة العربية الوحيدة التي ظلت تطبق قرارات مكتب المقاطعة المشبوه بدقة وإصرار وتفان بحظر دخول اسمي وأسماء توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وأنيس منصور على المقالات التي نكتبها ، دون أي منطق أو عقل ، حتى حصل نجيب محفوظ على جائزة نوبل ولم تجد السلطة المسئولة في الكويت حتى ورقة التوت لتتشبث بموقفها ، فأصدرت قرارًا برفع الحظر ، وكانت في ذلك الدولة الوحيدة ، لأن الدول العربية الأخرى كانت قد فعلت ذلك منذ سنوات .

ومن هنا فإن ما أكتبه في هذا المقال بمناسبة الكارثة المشئومة المتمثلة في غزو الجيوش العراقية لأراضي الكويت ، يمكن أن يسميه القارئ إعادة نظر في تقييم المسألة العراقية ، بعيدًا عن مشاعر القومية العربية التي تمزقت مع دخول الجيوش

العراقية الكويت ، والتي كانت وراء مساندتي موقف العراق من إيران من البداية حتى النهاية ، بعد أن أثبتت هذه القومية العربية أنها ليست موجهة ضد إسرائيل ، التي دأب العرب على القول بأنها العدو الأساسي ، وأثبتت الممارسة أنها آخر ما يفكر فيه العرب ! وإنما هي مجرد أقنعة وطلاء وشعارات جوفاء ، لأنها لم تمنع العرب من التنازع فيما بينهم ، والدخول في حرب ضد أنفسهم ، وتغليب المصالح الإقليمية بصفة مطلقة في أي نزاع يقع بين دولة وأخرى .

نعم لقد مزقت الجيوش العراقية أقنعة القومية العربية التي خاضت تحتها ، ــ وخضنا معها ــ الحرب ضد إيران ، وأصبح المعيار الوحيد الصالح للحكم على الأمور هو المصلحة العربية المجردة ، التي أستهدي بها في إعادة التقييم .

وواضح الآن أن هذه المصلحة العربية ، حتى بمعناها الشامل الذي يتناقض مع المصالح الأخرى غير العربية ، قد أصيبت بكوارث وأضرار جسيمة بفضل حسابات صدام بخوض حرب ضد الثورة الإيرانية ، التي أثارت ما تثيره الحرب الحالية ضد الكويت من غضب عالمي واستنكار ، وكان السؤال الذي يوجهه التقدميون لأنفسهم : كيف تتعرض الثورة الإيرانية لحرب من جانب صدام ، بينما لم يتعرض نظام الشاه الفاسد لمثل هذه الحرب ؟ بل إني كنت أستمع لبعض خطباء حديقة هايد بارك ، وكان هذا السؤال هو محور خطاب لفتاة تقدمية تقف تحت العلم الأحمر وكانت تتهم العراقيين بأنهم معتدون ، فها هي ذي فتاة حمراء تدافع عن الثورة الإيرانية اليمينية ضد العراق التقدمي .

ويومها كتبت في جريدة العرب اللندنية يوم 7 / 11 / 1980 مدافعًا عن العراق أقول : « إن جهل الكثيرين بأسباب الحرب قد دفع البعض إلى اتخاذ مواقف ظالمة للعراق ، أو وسطية من النزاع ، استنادًا إلى أن العراق هو الذي بدأ بالحرب ، مع أن هذا البعض لو تفهم حقيقة النزاع لغير موقفه واتخذ جانب الحق العربي . فالسؤال الذي يطرح نفسه هو : هل تسمى مبادرة العراق بالهجوم على إيران اعتداء يستوجب

الإدانة والاستنكار ؟ وهل كان على العراق أن يسعى لحل نزاعه مع إيران بالوسائل السلمية بدلاً من الحرب ، حتى يتجنب ويلات الحرب ونفقاتها الباهظة ، ويجنب بلدًا إسلاميًا مثل إيران هذه الويلات والنفقات ؟ . في الواقع أن العراق لم يكن مخيرًا في شنه الحرب ، مهما كانت ويلاتها ، فالنزاع بين العراق وإيران لم يكن نزاعًا طارئًا يرجى زواله ، وإنما هو عداء تاريخي يمتد عبر قرون ، مبعثه الوحيد تناقض المصالح القومية في إيران مع المصالح القومية للعراق تناقضًا تامًا » !

في ذلك الحين كانت الثورة الإيرانية تستصرخ المسلمين بحجة أنها تتعرض « لاتحاد الأنظمة الطاغوتية والشياطين الكبار غربًا وشرقًا في محاصرة الثورة الإسلامية ، لإسقاط حكم الله في الأرض » ، و « توجّه الأنظمة الطاغوتية وإعلانها الحرب مباشرة على الجمهورية الإسلامية ، جمهورية المستضعفين وشعلة الإيمان المتقدة لتحرير العالم من الظلم والظلام » ، وأن « الحرب المعلنة ضد إيران الثورة والإسلام ستفشل حتمًا بإرادة الله العزيز المتعال » .

وبطبيعة الحال فإن رفع شعار الإسلام والحديث عن الطواغيت لم يكن يفترق كثيرًا عن رفع شعار العروبة ومحاربة العدو الفارسي ، فكلها شعارات وأقنعة تخفي تحتها المصالح المتضاربة ، ولما كانت المصلحة العربية هي ما يهمني بالدرجة الأولى باعتباري عربيًا وقوميًا ، فقد كان تقديري لحسابات صدام حسين في مبادرته إيران بالهجوم هو ما أطلقت عليه تعبير : « قبل أن تظهر النابوليونية في إيران » — أي إن تقديره : إجهاض الثورة الإيرانية قبل أن تثبت أقدامها ويظهر فيها نابليون آخر يبدأ في الزحف على العالم العربي كما فعل نابليون فرنسا في أوروبا .

وهذه كانت بالفعل حسابات صدام حسين ، وهي أن ينتهي من إيران قبل أن تتعزز أقدامها وتبادره بالهجوم ، ولم يكن تقديره لمدة الحرب في ذلك الحين يتجاوز أشهرًا قليلة لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة ، وهو ما حشد له القوة العسكرية العراقية بكل طاقاتها .

على أن الواقع أثبت أن حسابات صدام حسين كانت حسابات خاطئة مائة في المائة ، فقد استمرت الحرب العراقية الإيرانية نحو عشر سنوات ، وليس بضعة أشهر ، أكلت فيها الحرث والنسل ، وسفكت فيها دماء الملايين من العراقيين والإيرانيين ، ودمرت فيها المدن العراقية والإيرانية ، وأثبتت أنها كانت بئرًا عميقة ضاع فيها نحو مائتي مليار من الدولارات من ثروة الأمة العربية ، كانت كفيلة بإحداث نهضة في بلاد العرب ترفعها من العصور الوسطى إلى العصر الحديث ، وترفع مستوى الشعب العراقي إلى مستوى لم يعرفه طوال تاريخه ، وكاد العراق يمنى فيها بهزيمة كبيرة لولا وقوف البلاد العربية إلى جواره تدعمه بالمال والسلاح والبشر .

ثم انتهت الحرب بين العراق وإيران دون أن تصل إلى أية نتيجة حاسمة ! فقد بقيت إيران داخل حدودها دون أن تحتلها جيوش العراق ، وبقيت العراق داخل حدودها دون أن تحتلها جيوش إيران ، وبقي ميزان القوى العسكري بين الطرفين كما كان قبل الحرب حتى بعد أن ارتفعت قوة كل من الجيشين العراقي والإيراني ، فالميزان لا يعرف في توازنه أن تكون في كل من كفتيه أوقية أو طن !

وقد كان معنى ذلك أن أهداف الهجوم العراقي على إيران لم تتحقق، وأن الأمة العربية والشعب العراقي قد دفع كل هذه النفقات الباهظة ، وعاش عشر سنوات من أحلك سنوات تاريخه ، مقابل هدف لم يتحقق ، ومكسب لم يحرز ! .

ولكن هذا الهدف وذلك المكسب تحققا في جبهة أخرى هي جبهة العدو : الإمبريالية والصهيونية . لقد كنت أعيش في لندن قبل الهجوم العراقي على إيران ، ولم يكن للصحف الإنجليزية فيها حديث إلا عن « الكساد والتضخم » الذي يعم دول الغرب الرأسمالية . ثم أخذت هذه النغمة تخف تدريجيًا مع اشتعال الحرب ، بعد أن أخذت تضخ في عروق الاقتصاد الغربي المتيبسة الأموال العربية والإيرانية التي تشتري السلاح : مئات الملايين أولاً ، ثم عشرات المليارات ، ثم مئات المليارات ! فرح ومهرجان عظيم وسوق ورواج اقتصادي لم يشهد له العالم الرأسمالي

مثيلاً . لقد كانت الحرب العراقية الإيرانية نعمة وبركة على الاقتصاد الغربي ، بقدر ما كانت كارثة ونكبة فظيعة على الاقتصاد العربي والاقتصاد العراقي . وكل ذلك بسبب فشل حسابات صدام .

وعلى الجبهة الإسرائيلية اطمأنت إسرائيل ـــ على مدى عشر سنوات ـــ إلى ابتعاد الخطر عن حدودها ، وكان ذلك فرصة لها لتطلق يدها فيما تحت يدها من أرض وناس ، وفيما جاورها أيضًا من أرض وناس ! في الوقت الذي خرجت فيه أصوات عربية أشبه بالنباح تحمل مصر مسئولية إطلاق يد إسرائيل ، وكان بعض أفراد الشعب المصري يشاركونها أيضًا نغمة النباح بينما أشاوس الشعب الفلسطيني ينبحون بنفس النغمة أيضًا !

بل إنه في الوقت الذي كان الأمل في تجمع الدول العربية على حرب إسرائيل وتحرير الضفة الغربية وغزة يغوص في بحر دماء الحرب العراقية الإيرانية ، كانت أقلام مصرية ـــ مع الأسف الشديد ـــ تندد بالبلاد العربية التي قاطعت مصر ، لأنها لم تتخذ في مؤتمر بغداد الشهير خطوات أقوى ضد مصر ! لقد كانت القومية العربية ستارًا لارتكاب أشنع الخيانات في حق مصر وفي حق الشعب المصري !

وفي الوقت نفسه بدا وكأن مسئولية الحرب ضد إسرائيل هي مسئولية مصرية بحتة ! وليست مسئولية كل دولة عربية ! وفي الوقت الذي كفت فيه مصر عن الحرب ضد إسرائيل ، أخذت كل دولة عربية تتسلح حتى أسنانها ، وتُكون جيشها الحر المستقل القوي ، وكان الظن أنها تتسلح لحماية نفسها من إسرائيل ، ثم تبين أنها تتسلح ليحارب بعضها بعضًا ، وليأمن بعضها جانب البعض الآخر !

فمن الحقائق الفريدة التي يظهرها الغزو العراقي للكويت ، هي أنه منذ الحرب العربية الإسرائيلية الأولى ، التي دخلت فيها الجيوش العربية مجتمعة أرض فلسطين لتحريرها ، ثم تحولت إلى مهزلة ـــ على نحو ما أُوضحه حاليًا في دراستي التي أنشرها في « أكتوبر » عن « مصر وإسرائيل والعرب » ـــ أقول : منذ هذه الحرب ، لم

يحارب إسرائيل غير الجيش المصري ! بينما بقيت الجيوش العربية في موقف المتفرج ، أو موقف المشارك بمفرزة أو مفرزتين ! وغير الجيش السوري الذي كان الجيش العربي الوحيد الذي اشترك مع الجيش المصري في حرب أكتوبر في خطة واحدة .

ومن بين هذه الحقائق الفريدة أيضًا تبرز حقيقة أن جيش صدام قد حارب في كل الجبهات إلا الجبهة الإسرائيلية ، حتى لكأن بينه وبين إسرائيل معاهدة عدم اعتداء وتعاون ! والأخطر من ذلك أنه لم يخدم إسرائيل قدر جيش صدام ، بحربه مع إيران أولاً ، وبغزوه للكويت ثانيًا !

فقد عشت وغيري من المفكرين طوال سنوات الحرب العراقية الإيرانية تحت وهم أن يتحول الجيش العراقي بقوته الجبارة — بعد انتصاره على إيران — لمواجهة إسرائيل ، خصوصًا بعد أن أثبت الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي وجوده وكيانه بالانتفاضة الرائعة التي غيرت موازين القوى في المنطقة ضد إسرائيل ، وإذا بالجيش العراقي يتحول بدلاً من ذلك إلى جارته العربية الكويت ليحتلها ، فيضرب بذلك عصفورين بحجر واحد :

1 — يحتل الكويت .

2 — ويحول أنظار العالم عن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين إلى الجبهة الجديدة ، فتسقط الانتفاضة في المستنقع الجديد .

ومن المذهل أن ترسل قيادة الانتفاضة في الأراضي المحتلة برقية لصدام حسين تهنئه فيها بغزو الكويت ، بدلاً من أن تنتظر حتى تهنئه بغزو إسرائيل ! ولعلها تتصور — بضيق أفق — أن غزو الكويت سوف يتبعه غزو الجيش العراقي لإسرائيل ! وتنسى — في الوقت نفسه — أنها تؤمِّن بهذه التهنئة على حق إسرائيل في الأراضي المحتلة وتصفيتها للانتفاضة الفلسطينية !

والمهم أن المستفيد من الحرب الإيرانية العراقية — كما ذكرنا — لم تكن العراق ، ولم تكن أية دولة عربية ، وإنما كان المستفيد منها الإمبريالية التي تجددت دماؤها بالأموال العربية التي أنفقت على الحرب ، وإسرائيل التي تدعمت أقدامها وتثبتت

دعائمها ، بينما بقيت موازين القوى بين العراق وإيران كما كانت تقريبًا ، وبقيت العراق داخل حدودها كما كانت ، وبقيت إيران داخل حدودها كما كانت ، وكأن ما حدث كان كابوسًا مخيفًا جثم على صدر الأمة العربية لمدة عشر سنوات ، فقدت فيه فرصتها التاريخية للنهوض الحقيقي والظهور كقوة سادسة في العالم .

وكل ذلك بسبب ضعف صدام حسين في علم الحساب ، وكل ذلك بسبب فشل حسابات صدام . وها هو ذا اليوم يقوم بمغامرة أخرى لن تخرج نتائجها عن نتائج المغامرة السابقة ، إلا في شيء واحد ، هو أنها سوف تكون أفدح ! فالأمر الذي نسيه صدام في المغامرة الجديدة هو أن عالم اليوم غير العالم الذي شن فيه هجومه على إيران . لقد كان العالم الذي شن فيه هجومه على إيران هو عالم الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي ، وكانت هذه الحرب بين المعسكرين تتيح له الفرصة للحصول على الأسلحة من هذا المعسكر أو ذاك ، وحين كان يفشل كان يتجه إلى المعسكر الأوروبي ، الذي استفاد اقتصاده من هذه الحرب . أما عالم اليوم فهو العالم الذي حدثت فيه تلك التحولات التاريخية في المعسكر الشرقي ، ودفعته دفعًا إلى التعاون مع المعسكر الغربي ، بل إلى طلب المعونة من هذا المعسكر ، وبالتالي فقد فَقَدَ فرصته التاريخية لكي يحقق طموحه ومطامعه بالاعتماد على المساعدات العسكرية من الخارج . وفي الوقت نفسه فَقَدَ أيضًا فرصته التاريخية لشن حرب ضد إسرائيل لو كان يضمرها ! ولا أظنه كان يضمرها لمعرفته بعواقبها .

والمهم أن عواقب مثل هذه الحرب ، بعد التحولات الهائلة التي طرأت على المعسكر الشرقي ، قد أصبحت أفدح ، ولم يعد في وسع أية دولة أن تتحملها . فإذا خاض مثل هذه الحرب فإنه سوف يجد العالم بمعسكريه إلى جانب إسرائيل ، ويجد نفسه مجردًا إلا مما يمتلكه حاليًا من سلاح وعتاد . والحرب طاحونة هائلة تطحن في داخلها كل آلات الحرب . والأخطر من ذلك أنه لن يجد تصديقًا من العرب ، بعد أن أصبح يمثل بالنسبة لهم الخطر الأكبر ، والأقرب أيضًا ! ولم يعد يفلح فيهم رفع الشعارات ، بعد أن أثبت أن شعارات العدو الفارسي التي كان يطلقها ، كانت

وسيلة لاكتساب القوة للتوسع داخل العالم العربي !

وهنا نصل إلى السعودية ، التي أصبحت اليوم أقرب إلى الخطر مما كانت في أي وقت مضى ، ولم يعد يفلح في المستقبل ــ حتى لو انتهت تلك الأزمة سريعًا ــ حملها على تجاوز الخطر العراقي إلى الخطر الإسرائيلي .

والأمر الذي قد لا يعرفه الكثيرون في مصر أن لدى السعودية من العتاد العسكري ما يفوق ما لدى الدول العربية مجتمعة ، إذا نحن وضعنا في الحسبان إنفاقها العسكري السنوي الذي يكاد يتوازى مع ما تنفقه الدول العربية مجتمعة ، بعد أن نضيف إليها إسرائيل ! ولست أعرف تمامًا حجم التدريب العسكري داخل السعودية ، ولكنه لن يجعلها لقمة سائغة أمام الأطماع العراقية .

هذا الكلام لم أدخل فيه الكلام عن الولايات المتحدة الأمريكية ، ومساندتها المعروفة للمملكة العربية السعودية إلى أي مدى يتصوره العقل ! فلا أستطيع بسهولة تحمل دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب السعودية ضد العراق ! وهو ما يعرفه صدام حسين ويعد في رأيي رادعًا كافيًا ، اللهم إلا إذا قادته حساباته العمياء إلى داخل السعودية ، وهو أمر محتمل بعد أن أثبت ضعفه في علم الحساب .

والمهم أنه سواء فعل ذلك صدام حسين أو لم يفعل ، فإن السعودية سوف تعتبره خطرًا ماحقًا قائمًا يهددها في كل دقيقة ولحظة ، وسوف تعد العدة لمواجهته ، أو التوقي منه بحرب وقائية تساندها الولايات المتحدة . وهو ــ في رأيي ــ ما سوف يشكل تاريخ المنطقة العربية في السنوات القادمة .

* * *

(4)

لغز الحشود الغربية في الخليج !

إذا لم تتدخل الحشود العسكرية التي حشدتها أمريكا والدول الأخرى في الخليج والسعودية ، لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت ، فإننا نكون أمام أكبر خدعة عالمية شهدها عصرنا الحاضر ، ويكون الغرض هو مجرد الوجود العسكري في الخليج ، في هذه المنطقة من العالم التي تضم أكبر مصادر الطاقة ، بحجة حماية السعودية ، مع ترك أكثر الاجتياحات العسكرية التي عرفها التاريخ وحشية ، بدون مساس !

ذلك أن الحقيقة هي أن الاجتياح العراقي للكويت وإن كان يهدد السعودية دون ريب ، فإن هذا التهديد لا يشكل جوهر المشكلة الحالية ، لأن النظام العراقي الفاشي ليس من الحمق والتغفل بحيث ينتقل من غزو الكويت إلى غزو السعودية بتلك السرعة التي يتصورها الغرب أو العالم ، فهو يحتاج إلى سنوات طوال قد تستغرق عقدًا أو عقدين من السنين ، وإنما المشكلة الحالية يتمثل جوهرها في أن شعبًا عربيًا قد تحول إلى شعب من اللاجئين في بضع ساعات ، وصودرت مصادر ثروته ، واغتصبت أعراضه ، وامتهنت كرامته ، ومسح من اللوح ، تحت أبصار العالم كله ، وفي العقد الأخير من القرن العشرين ، وعلى يد نظام عربي يدعي التقدمية والدفاع عن الحرية .

ومن هنا فقد فهم الجميع : أقصد العالم الغربي والشرقي ، وكذلك العالم العربي ومصر بالذات ، أن هذه الحشود ، وإن كان قد أعلن عن أنها لحماية السعودية فإن

الغرض الحقيقي منها هو تحرير الكويت من الاحتلال العراقي الغاشم ، وإن هذه القوات لن تكاد تستكمل قوتها حتى تبدأ في عمليتها التحريرية وتجبر النظام العراقي على إنهاء احتلاله الغاشم للكويت .

وبمعنى آخر ، وبصراحة تامة ، فإن العالم كله قد فهم أن مهمة هذه الحشود هي مهمة هجومية ، وليست مهمة دفاعية كما يذاع ! وفي العادة فإن العالم يقبل مثل هذه المظلات الدعائية ما دامت تسير في الطريق الذي يتفق مع رأي المجتمع الدولي ، وفي الوقت نفسه فإنه يقبل مصطلح « الحرب الوقائية » عندما تكون الحرب حربًا هجومية وليست دفاعية .

ومن هنا إذا اكتفت هذه الحشود العسكرية الجبارة بمهمتها الدفاعية عن السعودية ، ولم تقم بمهمتها الهجومية التي يتوقعها العالم لتحرير الكويت ، فإنها تكون قد ضحكت على ذقوننا جميعًا ! وإذا كانت الولايات المتحدة تنوي حقًا حصر مهمة هذه الحشود في الناحية الدفاعية عن السعودية ، ولا تنوي استخدامها في تحرير الكويت وإعادة الانضباط إلى النظام الدولي واستعادة الاحترام إلى القانون الدولي ، فإنها تكون قد خدعتنا خدعة كبيرة ، لأنها تكون قد تركت المهمة الأكثر إلحاحًا إلى مهمة غير واردة تقريبًا في الوقت الراهن .

بل يكون معنى ذلك أن الكويت قد دخلت في ذمة التاريخ ، وإنا لله وإنا إليه راجعون ! فلم يُثبت التاريخ المعاصر فاعلية إجراءات الحظر البحري والعسكري والاقتصادي الذي فرضته القوى الكبرى أو الصغرى ، في إجبار المعتدي على التراجع والانسحاب ، لأن هذه الإجراءات تكون عادة طويلة الأمد ، وتتطلب نفسًا طويلاً ، وتستطيع الدولة المعتدية في تلك الأثناء أن تناور بين المصالح المتضاربة للدول ، وتستديم احتلالها وعدوانها ، وينتهي الأمر بتحول الاحتلال المؤقت إلى احتلال أبدي !

وإذا صح هذا الافتراض فإن أشياء كثيرة سوف تنبني عليه : أولها أن الاجتياح

العراقي للكويت يكون قد تم بضوء أخضر من الولايات المتحدة ، على نحو ما تم الاجتياح العراقي للأراضي الإيرانية في بداية الحرب بضوء أخضر من الولايات المتحدة . ويكون معناه أن الرئيس صدام حسين هو أكبر عميل للولايات المتحدة وأكبر خادم لمصالحها في المنطقة العربية ، ولا يكون قد خُدع منذ تسع سنوات كما توهمنا .

فلم يخدم الولايات المتحدة والغرب شيء أكثر من الحرب العراقية الإيرانية ، التي كان صدام حسين هو أول من أشعلها . وقد ذكرت في مقالي السابق كيف كانت الولايات المتحدة والغرب يعانيان قبل الحرب العراقية الإيرانية من الكساد والتضخم حتى أشعل صدام حسين هذه الحرب التي استمرت ثماني سنوات ، فضخت في دماء الاقتصاد الغربي أكثر من مائتي مليار من الدولارات ، وخرج الغرب من أزمته الاقتصادية ، ودخل العرب في أزمتهم الاقتصادية !

ويكون معنى ذلك أيضًا أن صفقة قد عقدت بين النظام العراقي والولايات المتحدة ، تظفر بمقتضاها العراق بالكويت وتظفر الولايات المتحدة بعودة الأساطيل الغربية إلى الخليج العربي وفرض سيطرتها عليه إلى أمد لا يعلمه إلا الله . ذلك أن الحجة التي قدمت بمقتضاها هذه الأساطيل والحشود إلى المنطقة ــ وهي حجة الدفاع عن السعودية ضد العدوان العراقي المتوقع ــ ليست واردة في الوقت الحاضر ، وإن كانت واردة في المستقبل ، بعد أن تجتاح العراق دول الخليج واحدة وراء الأخرى حتى تصل إلى السعودية ، وتكون قد سيطرت على بترول الخليج . وهذا ما يتطلب عقدًا أو عقدين من السنين كما ذكرت .

ومن هنا فالسؤال الذي يطرح نفسه هو : إذا كانت مهمة القوات الأمريكية المشتركة دفاعية عن السعودية ، وليست تحريرية للكويت من العدوان العراقي ، فإلى أي مدى تظن هذه القوات أنها سوف تبقى حتى ينتهي خطر أي عدوان عراقي على السعودية ؟ ومتى تتوقع هذه القوات انتهاء هذا الخطر ؟ هل ينتهي بعد أن تهتضم

العراق الكويت تمامًا في معدتها ، أو ينتهي بعد أن يُجبر الحظر الاقتصادي والبحري العراق على إنهاء احتلاله للكويت وإعادة الأوضاع الشرعية التي كانت فيه إلى ما كانت عليه ؟ .

إن الإجابة عن هذه الأسئلة ضروري إذا كانت الحشود العسكرية في السعودية تنوي حقًا أن تظل مهمتها دفاعية ، ذلك أننا نؤمن بأن نجاح العراق في اهتضام الكويت سوف يفتح شهيته لاجتياح دول الخليج الأخرى تدريجيًا ، حتى لا يبقى أمامه سوى السعودية ، وعندئذ قد يفكر في العدوان عليها . وفي الوقت نفسه نؤمن بأن الحظر البحري والاقتصادي للعراق لن يجبره على إعادة الكويت أو التخلي عن عدوانه ، وأنه لن يسفر إلا عن استمرار وجوده في الخليج بكل تأثير هذا الوجود من الناحية السياسية والاقتصادية .

وهكذا نكون قد خسرنا الكويت وكسبنا الوجود الأجنبي ـــ إذا صح هذا التعبير ـــ أو بصورة أدق ، يكون العراق قد كسب الكويت ، وكسب الغرب الوجود في الخليج والسيطرة إلى أجل غير محدود ، وتلك هي الصفقة ، أو تلك تكون المؤامرة . لأن النظام العراقي يستطيع بسهولة أن ينهي هذا الخطر على أمن شعبه إذا هو أنهى احتلاله للكويت، ولأنه ـــ في الحقيقة ـــ هو الذي جلب هذه الحشود إلى الخليج بفعلته الشنعاء ، وهو الذي يستفزها للتدخل العسكري .

ولا يصح حتى لمعتوه أن يتوهم أننا نطالب الحشود العسكرية الأجنبية بالتدخل العسكري ضد العراق ، وإنما نحن فقط نتساءل عن وجودها في المنطقة إذا كانت لا تنوي التدخل العسكري ! ونسأل عن المدى الزمني الذي تتوقع أن ينتهي الخطر فيه على السعودية فتنسحب من المنطقة ! لأنه بدون ذلك فإن ما نراه حاليًا يكون من نوع اللعب الأمريكاني التقليدي بالاشتراك مع النظام الفاشي في العراق .

على كل حال يجب علينا أن نقول إن هذه الافتراضات التي نطرحها ، هي من قبيل الهواجس التي لابد من المصارحة بها ، بعد أن أثبت التاريخ أن كثيرًا من

الهواجس قد تحققت ، وإنما يقف في وجه هذه الهواجس جملة حقائق :

أولاً: أن الحشود العسكرية الموجودة في الخليج ليست حشودًا أمريكية فقط ، وإنما هي حشود دولية تشترك فيها بريطانيا وفرنسا وكندا واستراليا والاتحاد السوفييتي وهولندا وبلجيكا ، كما أن العقوبات الموقعة ضد العراق ليست عقوبات أمريكية وإنما هي عقوبات دولية أصدرها مجلس الأمن بالإجماع ، ومن هنا فإن هاجس المؤامرة بين صدام والولايات المتحدة هو هاجس قليل الاحتمال .

ثانيًا : أن الولايات المتحدة قد أعلنت أن مهمة هذه الحشود لم تعد فقط مهمة دفاعية عن السعودية ، وإنما ستكون فرض عقوبات مجلس الأمن بالقوة بعد أن وفر لها طلب حكومة الكويت « الأساس القانوني اللازم » لهذه المهمة .

ثالثًا : أن خطر النظام العراقي على دول الخليج هو خطر حقيقي ، خصوصًا أنه يملك القوة على تنفيذه ، في وسط التقاعس العربي العام ، وتهرب كثير من الدول العربية من التزاماتها ، بل تهربها من الدفاع عن نفسها ، وجبن الكثير منها عن اتخاذ موقف حازم من اجتياح العراق للكويت ، كذلك فإن طموح الرئيس العراقي إلى زعامة الأمة العربية ـــ ولو من خلال التوحيد بالقوة المسلحة ـــ هو طموح حقيقي .

ومعنى ذلك أن الساحة العربية خالية بالفعل من قوة مقاومة ذات فاعلية ضد الخطر العراقي ، كما أثبت مؤتمر القمة الطارئ الأخير ، وبالتالي فلدى هذه الحشود الغربية ما يدفعها إلى التدخل العسكري بالفعل للظهور في مظهر حامي حمى الخليج .

وقد حاول الرئيس محمد حسني مبارك إيجاد قوة عربية فعالة ، واضطر في النهاية إلى الانفراد بإرسال قوات مصرية إلى السعودية ودول الخليج ، لإثبات عزم مصر على التصدي لهذا الخطر بالدرجة الأولى ، وعلى تكوين نواة لقوة عربية قد تلحق بها قوات أخرى في المستقبل القريب . وقد لحقت بها قوات سورية بالفعل .

ومن سوء حظ هذه الأمة العربية أنها ظلت بعيدة عن النزال أمدًا طويلاً ، فلم

تتمرس به ! لقد ظل عبء النضال ضد إسرائيل ملقى على عاتق القوات المسلحة المصرية وحدها تقريبًا على طول الحروب العربية الإسرائيلية الأربع التي جرت حتى الآن ، وقد رأينا كيف كان اشتراكها في الحرب ضد إسرائيل في الحرب الأولى سنة 1948 مهزلة انتهت باستتباب أقدام إسرائيل كدولة في المنطقة ، وجاءت الحرب الثانية سنة 1956 لتخوضها مصر وحدها . وفي سنة 1967 خاضت القوات الأردنية معها القتال ، بينما كان دور القوات السورية دورًا سلبيًا ، وفي سنة 1973 خاضت القوات السورية مع القوات المصرية القتال منذ اللحظة الأولى ، وجاء اشتراك القوات العربية بعد ذلك رمزيًا ، ولم ينقذ دمشق من القوات الإسرائيلية سوى الهجوم المصري في 14 أكتوبر الذي نقل به السادات ثقل القوات الإسرائيلية من الجبهة السورية إلى الجبهة المصرية ، فكانت الثغرة وما ترتب عليها من كوارث .

ومن هنا انحصر قتال الجيوش العربية بين بعضها والبعض الآخر على مدى السنوات الثلاثين السابقة ، ولم يتجه إلى قتال الأعداء الحقيقيين ، الأمر الذي مكن لإسرائيل في المنطقة العربية ، ومكن للإمبريالية أيضًا .

ومن هنا أيضًا جاءت مقاومة كثير من قادة الدول العربية اقتراح الرئيس مبارك بتكوين قوة عربية حقيقية تغني عن القوات الأجنبية في الخليج ، وتجعل استمرار القوات والحشود الأجنبية في السعودية والخليج عملاً لا حاجة إليه ، لأن الدول العربية لم تتعود تحمل مسئولية المواجهة أو مسئولية مقاومة العدوان بالقوة المسلحة .

بل رأينا العجب ، وهو امتناع رؤساء بعض الدول عن الاشتراك في القوة العربية ، مع الاعتراض — في الوقت نفسه — على الحشود الأجنبية ! وهو ما يعني ببساطة شديدة استمرار تكريس الاحتلال العراقي للكويت من جهة ، وبقاء الخطر على دول الخليج العربية من جهة أخرى ! .

وهذا هو الهزل في موضع الجد ، لأن الكويت سوف يطلب مساعدة الشيطان نفسه لإنهاء احتلال العراق لأراضيه ، كما أن السعودية سوف تطلب مساعدة

الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لحماية أراضيها من أي عدوان عراقي محتمل . ولن يفيد في ذلك أن يقول لها أحد إن العراق لن يغامر هذه المغامرة المجنونة ، لأنه سبق أن قام بمغامرة مجنونة بغزو الكويت . كما لن يفيد في ذلك أن يعلن العراق أنه لا يفكر في غزو الأراضي السعودية ، لأنه سبق أن أعلن أنه لن يغزو الكويت ثم اجتاحها في ساعات ومسح اسمها من اللوح ! ومن حق أية دولة أن تفترض الافتراضات البعيدة المدى والاحتمال حتى لا تمسي يومًا وتصبح فإذا بالقوات العراقية تربض في شوارعها وتنتهك حرماتها وتغتصب أعراضها .

بل إننا نرى ما هو أعجب من ذلك كله ، وهو مساندة القيادة الفلسطينية للعراق في اجتياحه للكويت وتشريده أهلها وتحويلهم إلى لاجئين ! وذلك في الوقت الذي تستصرخ فيه المجتمع الدولي لينقذ شعبها من إسرائيل ! ولا يستطيع أحد أن يفسر هذا اللغز ، إلا إذا عرف طبيعة القيادة الفلسطينية ، وهي أنها طبيعة متاجرة استفادت من القضية الفلسطينية ثروة وقوة وجاهًا ونفوذًا ، ولم تدفع الثمن الذي يدفعه المناضلون الحقيقيون .

وأكثر من ذلك نرى الملك حسين يقف موقفًا غريبًا من الغزو العراقي للكويت ، مع أن الأردن بالذات هي المرشحة الأولى لحل القضية الفلسطينية في نظر إسرائيل، فهي تتطلع إلى اجتياحها وإعطائها للفلسطينيين لإقامة دولتهم . ولا يرفض الفلسطينيون ذلك بالطبع ، وتاريخ أيلول الأسود يجلل علاقاتهم بالأردن .

وهكذا نجد أنفسنا أمام موقفين متناقضين : فهناك أولاً موقف النظام العراقي ، الذي تسبب باجتياحه للكويت في مجيء هذه الترسانة الغربية إلى الخليج العربي وإلى السعودية . فهذا النظام يستطيع أن يعيد هذه الترسانة إلى قواعدها ، عن طريق إنهاء احتلاله للكويت ، وإعادة الأوضاع الشرعية فيه إلى ما كانت عليه ، ولكنه بدلاً من ذلك يتمسك باحتلاله الوحشي للكويت ، ويرفع صوته بجرأة منددًا بالحشود الغربية ، ويضلل الشعوب العربية والإسلامية بشعارات الإسلام ، مع أن حل القضية

في يده هو بالدرجة الأولى وليس في يد أحد آخر !

ومن ناحية ثانية نرى موقف بعض الدول العربية المتخاذل من الغزو العراقي للكويت ، فهي لا تستطيع أن تُجمع على تكوين قوة ردع ذات فعالية تجبر النظام العراقي على التخلي عن الكويت ، وفي نفس الوقت نراها أول من يعترض على وجود القوات والحشود العسكرية الغربية في الخليج ، مع أن وجود هذه الحشود إنما هو بفضل تخاذلها !

وهكذا يبدو أن حل مشكلة احتلال العراق للكويت في نظر بعض الدول العربية يكمن في عدم الحل ! والاكتفاء بإصدار بيانات الشجب والتنديد من مكاتب وزارات الخارجية العربية ، بينما الشعب الكويتي يُسحق تحت الحذاء العراقي ، وينتهي وجوده السياسي من الخريطة العربية والعالمية !

وهذه هي الأزمة الحقيقية التي تمر بها الأمة العربية ، فلم يعد شيء فيها يدعو إلى الفخر بالانتساب إليها ، ولم يعد ثمة معتوه في العالم العربي كله يفكر في قضايا القومية والوحدة ، لأنها باتت من مخلفات عصر الأحلام ، ولم تعد تتفق مع عصر الواقع !

ومن هنا يعود الدور مرة أخرى إلى مصر ، التي عليها أن تتصدر الصفوف ثانية وتستعيد زعامتها التي حاول المضللون أن يضيعوها ، وتثبت للعالم العربي استعدادها لتحمل مسئولياتها مهما تخاذل المتخاذلون .

ولعل إرسال القوات المسلحة المصرية إلى السعودية والخليج يكون إعلانًا بأن مصر قد استردت دورها ، وأنها على استعداد للتضحية دفاعًا عن الشرعية والقانون الدولي . وسوف تنطلق نفس الأصوات المصرية القميئة التي عارضت من قبل مبادرة السلام بحجة أن مصر قد تخلت عن أمتها العربية ، والتي نددت بتحرير سيناء

وحدها دون بقية الأراضي العربية المحتلة ، فتعود إلى مهاجمة الإجراء المصري لحماية دول الخليج ، الذي تُنفذ فيه مصر قرارات القمة العربية الطارئة ، بحجة أنه يعرض القوات المصرية للخطر ! .

ولكن أحدًا لن يحترم هذه الأصوات ، كما لم يحترمها من قبل ، لأنها أصوات تفتقر إلى الوطنية المصرية الصادقة ، ولأنها أيضًا أصوات مدفوعة الأجر !

(5)

المواقف المتخاذلة

الرأي العام المصري الآن لم يعد يقبل العبث بقضاياه المصيرية من قبل بعض فرق المعارضة التي لعبت طويلاً على حبل الخلافات المصرية العربية من أجل الكسب والارتزاق والتجارة ، تارة باسم العروبة ، وتارة باسم الإسلام . لقد قضى الاجتياح العراقي للكويت على هذه الذرائع ، ولم يعد في وسع أي حزب معارض من بديل سوى أن يحدد موقفه بوضوح وحسم أمام الشعب المصري إذا أراد لنفسه البقاء ، أو يكنسه الشعب المصري من حياته السياسية كما كنس قبله كثيرًا من تلك الأحزاب .

وهذا هو السبب في التحول الذي طرأ على حزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين بعد الموقف الذي عبرا عنه في عدد جريدة الشعب الصادر في 14 أغسطس 1990 ، والذي أثار ازدراء كل طبقات الشعب المصري ، حين صدرت الجريدة وعلى رأسها اتهام صريح للسياسة المصرية بالعمل لحساب الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر القمة الطارئ ، وإدانتها لها لمنعها صدور قرار بإدانة التدخل الأجنبي في الخليج ، وتهجمها على السياسة المصرية بحجة أنها تدفع الجيش المصري إلى معركةتديرها أمريكا لصالحها ، ثم نشرها في الصفحة الأولى تصريحات الفريق البشير التي يفخر فيها بأن سياسته تقوم على تجنب إصدار قرار بإدانة العراق !

هذا الكم من القيح والصديد الذي خرجت به جريدة الشعب يوم 14 أغسطس سنة 1990 ، فجر مشاعر الغضب والاستياء في جماهير الشعب المصري ، التي أحست باللعبة الخطرة التي أخذت الجريدة تنذر نفسها للقيام بها ، لتعطي الإذاعة العراقية والصحف العراقية الفرصة لنقل كل ما ينشر فيها من قيح لإيهام شعبها بانقسام الشعب المصري حول الاجتياح الوحشي العراقي للكويت !

وقد جاء بيان حزب العمل الذي نشرته الجريدة في شكل مذكرة للوفود العربية المشاركة في مؤتمر القمة الطارئ ، يوضح أسلوب الحزب في معالجة العدوان العراقي الغاشم على الكويت ، فهو يقفز قفزًا خطيرًا فوق الأسباب التي أدت إلى دخول القوات الأجنبية في المنطقة ، ويدعو لاستبعادها ! فيفصل بين النتيجة والسبب . ثم لا يوجه كلمة إدانة واحدة للاجتياح العراقي للكويت ، ويدعو أكثر من ذلك إلى « تجنب البحث في تحديد المسئوليات»، كأن مثل هذا الاجتياح الغاشم معضلة يصعب تحديد المسئول عنها ؟ ثم يطالب بتسوية يراعى فيها حفظ كرامة الأطراف المتصارعة ـــ تسوية مرضية تتطلب تقديم تنازلات متقابلة . ومعنى ذلك أن الحزب يقبل استفادة الطرف المعتدي من اعتدائه ، ويعطي لكل قوة دولية أو عربية حق أن تحتل وتفرض شروطها !

وهذا هو الإفلاس الكبير ، الذي نرجو أن يتذكره شعبنا وهو يتوجه إلى صناديق الانتخابات بعد أشهر قليلة ، ليعرف مَن يأتي به إلى مقاعد البرلمان !

وفي نفس الوقت يخرج علينا السيد محمد حامد أبو النصر ، المرشد العام للإخوان المسلمين ، ببيان يحدد فيه موقف الإخوان المسلمين من الاجتياح العراقي للكويت ، ينسى فيه تمامًا قضية احتلال العراق للكويت ، كأنما هو أمر عادي مما يحدث في الحياة اليومية ، بل إنه لا يذكره بالاسم إطلاقًا ! وينسى أن شعبًا مسلمًا قد ديست كرامته ووطنه وعرضه وشرفه ونهبت أمواله وحملت إلى الخارج ، ومسح اسمه من خريطة العالم ، وهذا الشعب هو شعب الكويت . ويركز البيان همه في

حماية العدوان وتثبيته ! فيرفض قوة التدخل الأمريكي العسكري التي أتت نتيجة للعدوان ، ويبدي الفزع على السعودية ، ناسيًا أن السعودية هي التي استدعت هذه القوة وأنها لم تأت غازية ! ويستصرخ المسلمين على فلسطين ، مع أن القضية المطروحة هي قضية الكويت التي تحول شعبها إلى لاجئين ! ويبدي الجزع على العراق ، ناسيًا أن العراق هو الذي قام بالاجتياح للكويت ، وأنه هو الذي سحق الشعب الكويتي ، وهو الذي استفز لمحاربته كل قوى العالم من أقصاه إلى أقصاه ! وبعد كل هذا يختتم المرشد العام للإخوان المسلمين بيانه بدعوة الأمة العربية إلى أن « تسترد عزتها وكرامتها » !

كان هذا هو الموقف الذي وقفه حزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين من الاجتياح العراقي للكويت . ولكن الحزبين لم يستطيعا تحمل مسئوليته أمام الشعب ، الذي غضب لهذا الموقف كما لم يغضب من قبل ، بل إن هذا الموقف هدد بانقسام حزب العمل ، فقد سارع المهندس محمد حسن درة ، نائب رئيس الحزب ، بإرسال بيان إلى الأهرام نشر في اليوم التالي ، يعلن فيه بصراحة أنه رفض المذكرة المتخاذلة التي نشرتها جريدة الشعب ، من أساسها ، لأنها لم تدن العدوان العراقي الغاشم في أي بند من بنودها ، ولأنها لم تطالب الطاغية الباغي بسحب قواته بينما هي تطالب باستبعاد القوات الأجنبية من المنطقة . وقد سارع رئيس الحزب لملافاة خطر انقسام هذا الحزب ، المنقسم أبدًا بسبب سياساته المتناقضة ! فأعلن إدانته للعدوان العراقي على الكويت ، وأنه لم يستبعد تكوين قوة عسكرية عربية لمساندة ما يوضع من حلول للأزمة ، وزعم أن المذكرة المتخاذلة التي نشرتها جريدة الشعب بفخر في صفحتها الأولى باعتبارها ممثلة لموقف الحزب ، « لا تعبر عن الرأي المتكامل لحزب العمل الذي يتخذ من الإسلام شريعة ومنهاجًا » !. ولم يعرف أحد كيف تنشر جريدة الحزب مذكرة لا تعبر عن الرأي المتكامل لحزب العمل ، باعتبارها تعبر عن الرأي المتكامل لحزب العمل ! ولكن قوة الشعور الشعبي والوطني والأخلاقي في مصر دفعت حزب العمل إلى التخلي عن موقفه المخزي ، والرجوع إلى صف الشعب .

وكذلك فعل الإخوان المسلمون الشرفاء ، فكتب الأستاذ الكبير أحمد رائف مقالاً في جريدة الوفد يوم 17 أغسطس ، يطالب مسلمي العالم بالاتحاد ضد البغي والطغيان ، وأن يدعوا الكلمات الطنانة والشعارات الجوفاء . واستدرك تقاعس قيادة الإخوان المخجل ، فندد بقوة « بالغزوة الهمجية التترية للكويت » ، ووصف صدام حسين بأنه « رئيس ضحل التفكير ميت القلب غير مؤهل للإيمان بدين أو التقيد بأخلاق » ، وعرّض برفاق صدام « الأربعين » من القيادة القطرية (تلميحًا إلى قصة علي بابا والأربعين حرامي !) ، فقال إن صدام كان « يشرف بنفسه على نقل سبائك الذهب باللوريات في طريقها إلى بغداد حيث ينتظره رفاقه الأربعون من القيادة القطرية . وطرد الأسر من البيوت وأصدر الأوامر العليا باغتصاب النساء من كل الجنسيات « حتى تتحقق العالمية في إحياء مبادئ « البعث » . وقال الأستاذ أحمد رائف إن الكلام عن التدخل الأجنبي لابد أن يقودنا إلى ذلك الذي جاء به ، وهو صدام حسين . بل ذهب إلى أن كلمة « التدخل الأجنبي » غامضة المعنى غير واضحة الدلالة ، « فنحن غارقون في التدخل الأجنبي منذ زمن طويل » !

وعندما أدركت قيادة الإخوان أن الجماعة سوف تفقد مصداقيتها وتُضيع مبادئها ، سارعت إلى إصدار بيان عن لقاء بين محمد حامد أبو النصر مع السفير العراقي أكد فيه المرشد على « ضرورة انسحاب العراق من الكويت وعودة الحكومة الشرعية » !

وتلك هي المرة الأولى في التجربة الحزبية الجديدة التي تجبر القواعد الشعبية فيها قيادات الأحزاب على تعديل مواقفها عندما ترى أنها لا تتفق مع مبادئ الأخلاق والعدل والقانون الدولي ـــ الأمر الذي يوضح أن الاجتياح العراقي للكويت قد أيقظ الشعب المصري من سبات طويل .

بقيت نقطة خاصة بما نقله الصديق الدكتور محمد حلمي مراد عني من معارضتي اشتراك القوات المصرية مع أية جيوش عربية في المعركة ، « لأنها تكون قد سيقت إلى فخ جهنمي يستهدف القضاء على القوة العسكرية المصرية » ـــ كما

كتبتُ بالفعل في مقالي في الوفد يوم 11 أغسطس . وقد نسي الأستاذ حلمي مراد أن كلامي كان ينصب على قيام القوات المسلحة المصرية بالاشتراك في هجوم على العراق ، وهو ما أرفضه حتى الآن ، أما قيام القوات المصرية بالدفاع عن السعودية ودول الخليج فهو ما أعتقد أنه واجب قومي يجب أن تشترك فيه كل القوات العربية دفعًا لخطر النظام العراقي . ولو كنت أعلم أن القوة العربية تستطيع أن تجبر النظام العراقي على التخلي عن الكويت لطالبت بذلك ، ولكن القوة العربية لم تتحد أبدًا في قتال إسرائيل ، وإنما تركت هذه المهمة للجيش المصري ، وبالتالي فهي لن تتحد أيضًا في تحرير الكويت ، ومن هنا فإن هذا التحرير يجب أن يعهد به لقوة أكبر وأشمل ، وهي قوة المجتمع الدولي الذي يملك الإمكانات العسكرية الكفيلة بتحقيق هذه المهمة .

(6)

من المسئول عن جلب القوات الأجنبية ؟

أصبحت قضية المنافقين وشغلهم الشاغل هي التدخل الأجنبي في المنطقة العربية ! أما قضية احتلال العراق للكويت ، وأما قضية نهب العراق للكويت وتحويله أهلها إلى لاجئين ، فيمرون عليها مرورًا عابرًا ! وبعضهم تملكه الشهامة والنخوة العربية المشهورة فيذرف عليها دمعة أو دمعتين كما يذرف المرء الدموع على عزيز مات ! ولا بأس أيضًا لدى البعض من أن يدين الاجتياح العراقي للكويت بعبارات سريعة أو بليغة ، ثم يعود سريعًا إلى القضية الأثيرة عليه وهي قضية التدخل الأجنبي في الخليج .

هذا عن المنافقين . أما المتبجحون ، فإنهم الذين يرفعون عقائرهم القبيحة باللوم للملكة العربية السعودية ، لأنها استعانت بالتدخل الأجنبي والقوات الأجنبية ، قبل أن يجتاح أراضيها وأراضي دول الخليج النظام العراقي . وبعيون التماسيح يذرفون الدموع لعودة النفوذ الأجنبي للمنطقة العربية ، ويحملون المملكة العربية السعودية مسئولية عودة هذا النفوذ ، دون أن يربطوا النتيجة بالسبب .

وهؤلاء المنافقون المتبجحون المتباكون لا يقلون جرمًا عن النظام العراقي الذي يستأجرهم لكتابة هذا الكلام الغث الرخيص ، لكي تذيعه وسائل الإعلام العراقية وتتاجر به أمام الشعوب العربية والإسلامية ، وتظهر الشعب المصري في مظهر الانقسام حول السطو العراقي على الكويت ، مع أنهم يعلمون جيدًا أن الشعب

المصري لم يجتمع على شيء في العقود الأخيرة من السنين قدر إجماعه على إدانة احتلال النظام العراقي للكويت ، والتمسك بعودة الشرعية إلى نظامه السياسي الذي مسحه النظام العراقي من اللوح .

وهذا النفاق والتبجح والتباكي يصل إلى مرتبة الخيانة؛ لأنهم يعلمون جيدًا أن القوات المسلحة المصرية ــ وفيها زهرة أبناء هذا الوطن وهذا التراب المصري النظيف ــ قد أرسلت إلى المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج للمساعدة على حماية هذه الدول ضد أي اجتياح عراقي محتمل في المستقبل ، انطلاقًا من مبادئ العروبة والشرف والنخوة ، وتنفيذًا لقرارات القمة العربية الطارئة ، وانطلاقًا من مصلحة الدولة العليا . وأن الوطنية المصرية الصميمة تقضي بعدم بلبلة هؤلاء الجنود وهم يتوجهون خارج أرض الوطن ليدفعوا حياتهم دفاعًا عن كل ما توجهوا لأجله من مبادئ وقيم ومصالح .

وحتى نكشف مواقف هؤلاء المنافقين المتبجحين المتباكين نسألهم : هل حقيقة أن المملكة العربية السعودية هي التي جلبت القوات الأجنبية إلى المنطقة العربية، أم أن النظام العراقي باجتياحه الآثم للكويت هو الذي جلب هذه القوات ؟ ترى لو لم يقم النظام العراقي بالسطو المسلح على الكويت ، هل كانت المملكة العربية السعودية تطلب من القوات الأمريكية القدوم لحمايتها من غزو غاشم يذكر بهمجية العصور القديمة والوسطى ؟ فهو يستنزف الثروات ويسحق الشعوب ويمسح اسمها من اللوح ويعتدي على الشرف والأعراض .

وإذا سلم هؤلاء بذلك ، ولا يمكن إلا أن يسلموا بذلك ، فهل يؤمن هؤلاء المنافقون المتبجحون المتباكون حقًا بأن هناك قوة عربية موحدة موجودة في الساحة العربية كان يمكن أن يلجأ إليها حكام المملكة العربية السعودية طلبًا للحماية والأمن لها ولدول الخليج من السقوط في قبضة النظام العراقي كما سقطت الكويت ؟

إننا نناشد ضمائر هؤلاء المنافقين أن يجيبوا عن هذا السؤال حتى نقتنع بأنهم

مخلصون حقًا فيما يبثونه من سموم ، وأن ما بيننا هو خلاف في الرأي علينا أن نحترمه ونحميه ، وليس خلافًا حول انحراف علينا أن نقومه بكل ما نملك من قوة . كما نسألهم هذا السؤال أيضًا : هل يؤمنون حقًا بأن النظام العراقي كان على استعداد للتخلي عن الكويت وإنهاء احتلاله لها استجابة لأي إجماع عربي ، بعد أن نهب الكويت ، ونقل منها إلى العراق أربعة مليارات من الدولارات ، وخرب بنوكها واستولى على ودائع عملائها ؟ وإذا كان على استعداد لذلك فهل هو على استعداد لرد كل ما نهبه من أموال ، وتعويض أهلها ورد ما اغتصبه من ودائع ؟

إننا نحيل هؤلاء إلى كل البيانات التي أصدرها النظام العراقي ، وكل المبادرات المزعومة التي قدمها . هل يتضمن واحد منها استعدادًا جادًا من النظام العراقي بالانسحاب من الكويت وإعادة الشرعية إليه ورد أمواله التي اغتصبها ؟ ألم يسأل الرئيس العراقي الرهائن البريطانيين عما إذا كانوا على استعداد للتخلي عن جزء من انجلترا ، ليؤكد أن الكويت جزء من العراق لا يمكن التخلي عنه ! وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف تقبل ضمائر هؤلاء المتباكين على النفوذ والتدخل الأجنبي اختفاء دولة عربية إسلامية أمام أعينهم في بضع ساعات في العقد الأخير من القرن العشرين ؟

إننا نقرأ في جريدة « الشعب » نفس الحجج التي يرددها النظام العراقي ، حتى ليظن المرء نفسه أمام جريدة عراقية تتحدث باسم النظام العراقي ، وليس جريدة مصرية تتحدث باسم مصالح الشعب المصري ومصالح المجتمع الدولي ! ففي العدد الأخير تدافع الجريدة عن تحويل الأجانب إلى رهائن في العراق بنفس الحجة التي يقدمها النظام العراقي ! فتقول : « ماذا فعلت أمريكا بالمواطنين من أصل ياباني أثناء الحرب العالمية الثانية ؟ وماذا فعل البريطانيون بالرعايا الألمان والإيطاليين في مصر ، ألم يوضع هؤلاء تحت التحفظ ؟ » .

وتنسى الجريدة العراقية ـــ أقصد المصرية ـــ أن حالة الحرب كانت قائمة بين أمريكا وبريطانيا من جهة وبين إيطاليا وألمانيا من جهة أخرى ، كما تنسى أن النظم

الفاشية والنازية هي التي شنت الحرب العالمية الثانية باجتياح ألمانيا لبولندا كما اجتاحت العراق الكويت في أول سبتمبر 1939 ، وأن اليابان هي التي هاجمت ميناء بيرل هاربور في 7 ديسمبر 1941 . وكان الحلفاء في موضع دفاع كما هو الحال بالنسبة للسعودية ودول الخليج حاليًا ، وأن العراق ليس مفروضًا عليه القتال ، إذ يمكنه بسهولة تامة نزع فتيل الحرب بإنهاء احتلاله للكويت ، وإعادته الحكومة الشرعية ، ورد الأموال التي سطا عليها إلى الشعب الكويتي والعاملين في الكويت من المصريين وغيرهم ، بدلاً من الاستمرار في عدوانه ، وتصعيد العدوان وتوسيع رقعته باتخاذ الأجانب في العراق والكويت رهائن .

إن قضية ما من القضايا السياسية الدولية والعربية لم تكن بمثل الوضوح الذي عليه قضية الاجتياح العراقي للكويت ، فإذا جاء البعض ليتغابى ويجادل بالباطل وينطق بلسان آخر غير لسان المصلحة المصرية والعدل والقانون الدولي ، ويتغافل عن القضية الأساسية ويريد أن يهيل عليها تراب النسيان ، وهي قضية اختفاء اسم دولة عربية من خريطة العالم في ساعات قليلة في العقد الأخير من القرن العشرين ، فإن من حقنا أن نشك في دوافع من يقومون بهذا العمل المزري ، ونشك في حججهم الظاهرة البطلان ، ونشك في دموع التماسيح التي يذرفونها خوفًا على المعتدي وعلى المنطقة العربية من التدخل الأجنبي ، لأننا نعلم أن هذا الموقف الذي يقفونه ، والذي يساندون فيه الباطل ويساعدون على استمرار احتلال النظام العراقي للكويت ، هو الذي يعرض المنطقة العربية للخطر ، وهو الذي يعرض الشعب العراقي الشقيق ، المنكوب بالنظام العراقي ، لخطر التدخل الأجنبي ، وأكثر من ذلك أنه يعرض التجربة الديمقراطية في مصر للخطر ، لأن أي نظام ديمقراطي يَفترض في جميع القوى السياسية المعارضة فيه الوطنية ، والحرص على مصلحة البلاد بنفس الدرجة — على الأقل — التي تكون عليها القوة السياسية الحاكمة ، فإذا قامت بعض القوى المعارضة بإحداث

هذه البلبلة المشبوهة في الوقت الذي تغادر فيه قواتنا المسلحة البلاد للدفاع عن الحق والعدل والحرية والعروبة الحقة والإسلام والقانون الدولي ، فمن حقنا أن نشفق على هذه القوى المعارضة من هذا العبث الذي يمكن أن يعرض التجربة للخطر ، خصوصًا أن هذه القوى تعلم جيدًا أنها لو كانت تخضع لنظام مثيل للنظام العراقي ، لما جرؤت على هذه المخاطرة ، وإلا وجدت نفسها بين يوم وليلة تواجه نفس مصير الكويت !

(7)

واحترقت ورقة العراق في حريق الكويت !

ربما كان أخطر نتائج الفعلة الشنعاء التي ارتكبها النظام العراقي بغزوه دولة عربية صغيرة مجاورة ، هي الكويت ، هي أنه خرج تمامًا من حسابات القوة العربية ، التي كانت أمتنا تعول عليها في تحرير فلسطين من الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي ، في حالة إذا ما عز على العرب القيام بهذا التحرير . كما أنه خرج من حسابات القوة العربية التي كانت أمتنا العربية تعول عليها في مقاومة النفوذ الأجنبي والإمبريالية .

فحتى لو تمكن النظام العراقي من الإفلات بغنيمته ، وهو أمر وارد ، فإنه لن يستطيع التحرك بقوته في أي اتجاه في المستقبل ، سواء ناحية إسرائيل ، أو ناحية أي دولة خليجية من التي يطمع في ضمها بنفس الأسلوب الغاشم الذي اتبعه مع الكويت ، لعدة أسباب :

أولها : أن العالم الغربي وعلى رأسه القوتان العظميان : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، لن يتعامل معه على نفس المستوى الذي كان يتعامل به معه في الماضي ، بعد أن أعاد إلى الأذهان كل ما تكرهه البشرية من وحشية جيوش هولاكو وأتيلا ملك الهون وهتلر وموسوليني . فكما كتب الدكتور إبراهيم سعد الدين منذ أيام ـــ بحق ـــ يقول :

« إن ما يحدث في الكويت لا يمكن وصفه بأنه غزو وعدوان فحسب ، بل

إنه في الحقيقة سطو مسلح يقوم به الحكم العراقي لنهب ثروات الكويتيين جميعًا ، ومدخرات العاملين في الكويت — من العرب وغير العرب — التي تبخرت فجأة عندما قررت السلطة التي عينها حكام العراق مساواة الدينار الكويتي بالدينار العراقي ، خافضًا بذلك قيمة الدينارات التي يملكها أهل الكويت إلى 1 إلى 12 من قيمتها . لقد مارس الغزاة في الكويت النهب ، لا لمشايخ الكويت وأتباعهم فحسب ، بل للشعب الكويتي كله . ولن نتحدث هنا عن النهب الذي يتم بواسطة من يقال عنهم الجيش الشعبي ، الذي أطلقت يده في نهب المخازن والسيارات وغيرها ، ونقلها للعراق ، بل نتحدث عن السطو الرسمي والمنظم لبنك الكويت المركزي ، وفتحه عنوة ، والاستيلاء على السبائك الذهبية فيه ، والاستيلاء على النقد الأجنبي الموجود في خزائنه ، وهو أمر لا يماثله في التاريخ الحديث إلا النهب الاستعماري المباشر لثروات الشعوب في المراحل الأولى للغزو الاستعماري ، أو نهب المتاحف التاريخية والثروات الفنية في أوروبا بواسطة القوات الهتلرية إبان الحرب العالمية الثانية » .

هذا السطو المسلح الوحشي الذي قام به النظام العراقي لشعب مجاور صغير ، هو ما سوف يذكره به العالم من أقصاه إلى أقصاه ، وسوف يتعامل مع النظام العراقي في المستقبل على أساسه ، وسوف تتعامل به معه أيضًا الدول العظمى — في الغرب والشرق — التي كانت تقوم بتزويده بالسلاح المتقدم والتكنولوجيا المتقدمة طوال حربه مع إيران ، وهي التي أوصلته إلى هذه القوة العسكرية الغاشمة التي يملكها حاليًا ، والتي أساء استخدامها على نحو لا يفعله أغبى أغبياء حكام التاريخ .

إن أمل العراق في الحصول على مصادر القوة العسكرية المتقدمة من الغرب ، بمعسكريه الرأسمالي والاشتراكي ، في المستقبل ، هو أمل معدوم ، لأن الغرب يعرف الآن فيم يمكن أن تستخدم هذه القوة العسكرية المتقدمة ، خصوصًا بعد أن أخذ النظام العراقي يلوح باستخدام الحرب الكيماوية والغازات السامة ضد الجيوش الغربية . وفي الوقت نفسه فإن الخطأ التاريخي الذي وقع فيه النظام العراقي باتخاذ

الأجانب على أرضه رهائن ، سوف يكلف مستقبل الشعب العراقي المنكوب بهذا النظام غاليًا ، لأن معظم هؤلاء الأجانب هم خبراء في مجالات فنية متقدمة لا يمكن لأي بلد في العالم الثالث الاستغناء بنفسه عنها . فإذا أصبح هؤلاء الأجانب ، الذين يعملون على تقدم العراق ورقة في يد النظام العراقي يلعب بها ، وسلاحًا يوجهه إلى صدر الغرب المتقدم ، فإن الغرب سوف يحرمه في المستقبل من مثل هذه الورقة وهذا السلاح ، حتى يكون حرًا معه في التعامل عند تصفية الحساب ! ولن يستطيع العراق تعويض هؤلاء الأجانب ، بعد أن تعقدت التكنولوجيا ، ولم تعد أية دولة في العالم ــ حتى الدول العظمى نفسها ــ يمكن أن تستغني عن تبادلها .

ومعنى هذا الكلام ــ بإيجاز شديد ــ هو أن القوة العسكرية العراقية الحالية هي آخر قوة سوف يشهدها العراق الحديث . فسوف تتجمد عند هذا الحد ، ولن يستطيع تعويضها ، كما أنه لن يستطيع تطويرها في المستقبل لمواكبة ما يحدث من تطوير في جيوش الدول العربية الأخرى ــ وفي الجيش الإسرائيلي خاصة ــ وهو ما يعني خروج العراق من حسابات القوة العربية التي كانت تعول عليها أمتنا العربية في قضاياها المصيرية .

وفي الوقت نفسه فإن التقدم العلمي في العراق ، المعتمد على استيراد الخبرة الأجنبية من الخارج ، سوف يتجمد ، ولن يملك العراق وسائله وأدواته ، لأن الغرب الذي يملك هذه الأدوات والوسائل سوف يكون حذرًا في تزويد العراق بها في المستقبل ، بعد أن أثبت أنه يسيء استخدامها في البطش والعدوان .

وربما كان من إرهاصات ذلك ما حدث في الأشهر القليلة الماضية عندما تنبه الغرب إلى المعدات التي كان العراق يعتزم استخدامها لبناء المدفع العملاق ، القادر على إطلاق القذائف النووية والكيماوية ، فقد أوقفها وصادرها في بريطانيا وألمانيا وإيطاليا واليونان وتركيا ، وقدم المسئولين عن تصديرها إلى المحاكمات .

يضاف إلى ذلك أن العراق نفسه لن يملك الإمكانات الاقتصادية التي تساعده

على المضي في مشروعاته ، فحتى في حالة الفوز بغنيمته وهي الكويت ، فإن المقاطعة الاقتصادية الغربية والعربية ، بالإضافة إلى الديون العراقية المتراكمة ، وانقضاء الأمل تمامًا في تحقيق النظام العراقي أطماعه في دول الخليج وضمها تدريجيًا إلى العراق بالغزو المسلح ، كل ذلك من شأنه المساهمة بشكل فعال في شل يد الاقتصاد العراقي ، والحجر على قدرته على استيراد الخبرة الأجنبية وأدوات التقدم العلمي والتكنولوجي في المستقبل . ومعنى ذلك ـــ كما قلنا ـــ هو تجمد التقدم العلمي والتكنولوجي في العراق .

على هذا النحو ، يكون العراق قد خرج من حسابات القوة العسكرية العربية التي كانت أمتنا تعول عليها في التقدم والتحرير . ويتبدى ذلك بصفة خاصة في القضية الفلسطينية التي يعلق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة أملاً كبيرًا على العراق فيها ـــ مع الأسف الشديد ـــ دون أن يدري أن الغزو العراقي الغاشم للكويت قد أنهى الدور العراقي فيها بصفة نهائية .

فمن ناحية ، فإن اصطدام النظام العراقي بالغرب ، والمقاطعة الاقتصادية والعسكرية التي فرضها الغرب على العراق ، سوف تنتهي ـــ كما ذكرنا ـــ بتجميد القوة العسكرية العراقية أولاً ، ثم اضمحلالها ثانيًا ، وهو ما يعني التفوق الإسرائيلي الذي يستخدم في استدامة احتلاله للأراضي المحتلة . ومن ناحية أخرى فإن ترحيب قيادة الانتفاضة المسلحة باحتلال العراق للكويت وتحويله شعبه إلى لاجئين ، فضلاً عن موقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية المتخاذل من هذه القضية الأخلاقية وتواطئها مع النظام العراقي ، وحماسة الشعب الفلسطيني في الأردن للاحتلال العراقي للكويت ، كل ذلك قد أساء للقضية الفلسطينية ، وضيع مكاسبها التي أحرزتها بالانتفاضة الشجاعة في الأراضي المحتلة ، لأن قضية الحرية لا تتجزأ ، ولا يستطيع العالم أن يهضم كيف يرحب شعب محتل باحتلال شعب آخر ، مهما كانت الذرائع والأسباب ؟ وفي الوقت نفسه فإنه حرم الشعب الفلسطيني من المساندة الاقتصادية

من جانب دول الخليج ، ولن تفلح في المستقبل أية ضغوط تفرضها قيادة المنظمة على أمراء هذه الدول بعد أن شاهدت موقفها الغادر الذي لم تفلح في إخفائه بمناوراتها المعهودة وتصريحاتها وبياناتها المتناقضة . لقد أخطأت القيادة الفلسطينية حساباتها في قضية الاجتياح العراقي للكويت ، فراهنت على الجواد العراقي ، مع أنه جواد خاسر على وجه التحقيق ، بعد أن أدانه الشرق والغرب ، والعرب والعجم ، والمسيحيون والمسلمون واليهود ، اللهم إلا إذا وضعنا في الاعتبار الطبيعة المتاجرة لقيادة المنظمة .

على أن هذا هو أبسط الخسائر ، وقد يمكن تعويضها باستخدام ردود الأفعال الفلسطينية المتناقضة لصالح الاجتياح العراقي للكويت وضده ـ ولكن الخسارة الحقيقية هي أن تجربة النظام العراقي في الكويت لن يستطيع تكرارها مع إسرائيل في حالة اعتزامه تحقيق تهديداته ضدها وشن هجوم مسلح عليها . فمع أننا نعرف جميعًا أن هذه التهديدات نظرية ، وأن النظام العراقي لم يخض حربًا ضد إسرائيل تبيح له الزعم بعزمه على غزوها والتخلص منها ، فإن تجربته مع الكويت قد قضت تمامًا على هذا الزعم .

فإذا كان الاحتلال العراقي للكويت ، وهي بلد عربي ، قد لقي كل هذا التنديد من العالم أجمع ، واستدعى لمقاومته أساطيل الغرب بكل معسكراته ، وجلب إلى المنطقة العربية الترسانة الأمريكية بكل سلاحها وعتادها ، فكيف يكون الحال لو كان هذا الغزو موجهًا ضد إسرائيل ؟

والأخطر من ذلك أن التجربة العراقية في الكويت قد تعلم منها الغرب الكثير من الدروس الثمينة : فقد تعلم منها ضرورة القضاء على الخطر العسكري العراقي قضاء مبرمًا ، وتجميد القوة العسكرية العراقية وضربها ، وتعلم منها أساليب النظام العراقي في التعامل معه في مثل هذه الأزمات ، مثل اتخاذ الأجانب رهائن ، والتهديد بالأسلحة الكيماوية ، وسوف يستعد في المستقبل لحرمان العراق من أي سلاح

يشهره في وجهه عند اللزوم .

وفي الوقت نفسه فإن إسرائيل قد تعلمت بدورها الكثير من التجربة العراقية في الكويت ، وتعلمت ما يمكن أن ينتظرها في حالة غزو عراقي لها . فإذا كان الجيش العراقي قد ارتكب مع شعب الكويت ، وهو شعب عربي مسلم ، ما ارتكبه من سلب ونهب واعتداء على الثروات والأعراض ، وأعاد إلى الأذهان ما ارتكبته أفظع الجيوش في التاريخ ، فما الذي يمكن أن يتظره الشعب الإسرائيلي من هذا الجيش لو تمكن من غزو أرضه ؟ إنه يمكن القول إن إسرائيل لن تسمح للنظام العراقي بأن يمارس معها ما مارسه مع شعب الكويت ، ولن تتردد في استخدام الأسلحة غير التقليدية معه منذ اللحظة الأولى .

على هذا النحو ــ وكما ذكرنا ــ تكون العراق قد خرجت تمامًا من حسابات القوة العربية في مواجهة إسرائيل بفضل اجتياح النظام العراقي للكويت وتحويله شعبها إلى لاجئين .

والأخطر من ذلك أنه لم تعد ثمة قوة عسكرية عربية أخرى في المنطقة العربية لديها الاستعداد للتعامل مع إسرائيل على أساس الحل العسكري ، مهما بلغ التعنت الإسرائيلي مع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، بعد أن أثبت النظام العراقي أنه يمثل خطرًا جسيمًا على الدول المجاورة ، خصوصًا على أقوى دولة في المنطقة بعد مصر والعراق ، وهي المملكة العربية السعودية . ولن تستطيع أية دولة أن تتلهى بالخطر الإسرائيلي البعيد عن الخطر العراقي القريب ، أو تؤرق بالها بالقضية الفلسطينية بينما قضية ترابها الوطني وثرواتها مهددة من قبل النظام العراقي . ولن يستطيع شعب في المنطقة العربية أن يقتلع من ذهنه السطو المسلح الذي قام به النظام العراقي في الكويت وتحويله شعبها إلى لاجئين وممارسته فيها السلب والنهب ، واستباحته أموالها وأعراضها .

أما تأثير الغزو العراقي للكويت على قضية الوحدة العربية ، فهو أنه نسفها من

الأساس وبشكل لم يكن أكثر المتشائمين يتصوره . فمنذ أسبوع على غزو العراق الكويت كنت أحاضر في ندوة عن ثورة يوليو في هيئة الاستعلامات ، وقلت إن قضية الوحدة العربية قد انتهت إلى الأبد ، ولم يعد أحد يفكر فيها ! وقد أثار هذا التنبؤ اعتراضًا واسعًا في القاعة ، فرددت بأني على استعداد لسحب رأيي إذا تحققت هذه الوحدة في المستقبل ، ولكن ليس قبل ذلك ! وقد جاء الغزو العراقي للكويت ليؤكد ما قلته بأسرع مما كنت أتوقع .

فقد كان أول ما نسفه ما سمي بمجلس التعاون العربي المكون من مصر والعراق والأردن واليمن ، والذي كان الكثيرون يعلقون عليه آمالاً كبارًا . لقد تفجر هذا المجلس في سهولة ويسر ، وطار في الهواء شذرًا مذرًا بقنبلة الاجتياح العراقي للكويت . لقد أثقل على الضمير المصري هذا الاجتياح الوحشي تحت مظلة مجلس التعاون ، فلفظه منذ اللحظة الأولى ، ولم يلق بالاً لما يمكن أن يحدثه من تأثير سلبي على هذا الاتحاد .

بل لقد شعر الكثيرون بشعور الخديعة ، واعتقدوا أن هذا المجلس لم يعقد إلا لبيع قضية الغزو العراقي للكويت للشعب المصري ، بدليل أن هذا الشعب لم يشهد أي تحسن في العلاقات مع العراق بعد قيامه ، إذ تفجرت بعده مباشرة قضية مستحقات المصريين في العراق ، وقضية الجثث المصرية التي كانت تصل إلى مصر من العراق في التوابيت ــ والتي تجاوزت الألف ــ بدون سبب معلوم . وأصبحت شوارع القاهرة ، التي هي إحدى عواصم مجلس التعاون ، تشهد الألوف من المواطنين الذين لهم مستحقات في العراق يقفون الطوابير الطويلة في انتظار الحصول على بعض الفتات من مستحقاتهم . وكل ذلك مما يتنافى مع أبسط المبادئ التي بني عليها مجلس التعاون .

وفي الوقت نفسه فإن اجتماع القمة العربية الطارئة يوم الجمعة 10 أغسطس سنة 1990 ، قد دق المسمار الأخير في نعش الوحدة العربية ، بل والتضامن العربي . فعلى الرغم من أن القضية التي اجتمع لنظرها لم تكن قضية معقدة ، وإنما كانت

قضية بسيطة للغاية ، فهمها العالم كله من أقصاه إلى أقصاه ، ومن شرقه إلى غربه . بل إنها قضية جمعت المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي على نحو لم يحدث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، إلا أن القمة العربية وقفت أمامها ذاهلة لا تعرف التصرف فيها ، بل إنها وقفت عمياء لا ترى أخطارها ، بل إن أبسط عناصر هذه القضية ، وهي إدانة الاجتياح العراقي للكويت ، لم تستطع أن تجمع عليها هذه القمة العربية ، رغم أنها قضية أخلاقية بالدرجة الأولى ، وقضية مبادئ ، وقضية قانون دولي ، وقضية شريعة إسلامية تقول : ﴿ **وإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله** ﴾ .

ومن هنا فإن ما يردده المضللون حاليًا حول « الحل العربي » لمشكلة الاحتلال العراقي للكويت ، هو تضليل في تضليل ، لسبب بسيط ، هو أن القرار الذي أصدرته القمة العربية الطارئة هو هذا الحل العربي بعينه الذي تمكنت هذه القمة من إخراجه ، فإذا كان لا يعجب البعض ، فإنه يعد اعترافًا منه بأن الحل العربي عاجز عن معالجة القضية ، ويكون اعترافًا منه — بالتالي — بحتمية الحل الأجنبي !

وإلا كيف يتصور هذا البعض حلاً عربيًا إذا لم يخرج عن قمة عربية كتلك التي عقدت في القاهرة ؟ وإذا كانت العراق لم تقبل بهذا الحل لأنه لم يحظ بالإجماع ، فكيف نرى أنه يمكن الحصول على هذا الإجماع في المستقبل بينما الشعب طريحًا تحت أقدام الغزاة ، والعراق تعلن أنها قد مسحت اسمه من اللوح ؟.

ألا يكف هؤلاء المضللون عن هذا القول ويعلنون اعترافهم الصريح باحتلال العراق للكويت ، ويكشفون عن نزعتهم الفاشية ؟ .

* * *

(8)

حق يراد به باطل

تملكني العجب وأنا أقرأ تصريحًا للصديق الدكتور فيصل الحسيني ، المناضل الفلسطيني البارز ، عن الموقف الفلسطيني من أزمة الخليج ، وفيه يقول : « إننا لم نؤيد احتلال الكويت ، بل عارضنا التدخل الأمريكي السافر في المنطقة العربية ! » واستدل بأن منظمة التحرير قدمت اقتراحًا يقضي في بنده الأول « بانسحاب القوات العراقية من الكويت في فترة أقصاها العاشر من أغسطس ، وإعطاء الشعب الكويتي حقه في تقرير مصيره » .

وهذا الكلام الذي قاله الزعيم الفلسطيني فيه مغالطة كبيرة ، لأن السؤال الذي يترتب عليه هو : وماذا إذا رفض العراق الانسحاب من الكويت ، وإعطاء الشعب الكويتي حقه في تقرير مصيره ؟ هل تستمر معارضة التدخل الأمريكي السافر ؟ .

هذه هي القضية التي لا يستوعبها البعض ممن يعارضون التدخل الأمريكي السافر ـــ أقول البعض ، لأننا جميعًا ، ومنهم صاحب هذا القلم ، ممن يعارضون التدخل الأمريكي السافر أيضًا ، ولكن هذا البعض يسوق قضية التدخل الأمريكي السافر في شكل حق يريدون به باطلاً كبيرًا ، وإثمًا جسيمًا ، وجرمًا فظيعًا ، وهو استمرار احتلال العراق للكويت ! لأنه ما دام العراق لا يريد الانسحاب ، فإنه لا توجد قوة تجبره على الانسحاب إلا قوة التدخل الأجنبي ! فإذا جاءنا من يدعي الغيرة على المنطقة العربية من التدخل الأجنبي ، دون أن يربط هذا التدخل بسبب حدوثه ،

وهو غزو العراق للكويت ، ودون أن يربط انتهاء التدخل الأجنبي بانتهاء الاحتلال العراقي للكويت ! فإننا نقول له : إنك تسوق قضية التدخل الأجنبي بهدف واحد ، وهو تكريس احتلال العراق للكويت ! ونقول له أيضًا : إننا لا نثق بما تقول ، لأننا نفترض فيك الذكاء والفهم والإدراك ، خصوصًا بالنسبة لقضية بمثل هذا الوضوح الذي فهمها به العالم أجمع !

ولو كان هذا البعض ، الذين يَغيرون على المنطقة العربية من التدخل الأجنبي ، مخلصين حقًا في غيرتهم ، فإن نضالهم الأساسي يجب أن يصب في الاتجاه الذي نوجه فيه نضالنا ، ويوجه فيه العالم كله نضاله ، وهو إنهاء السبب في مجيء التدخل الأجنبي إلى منطقتنا ، وهو احتلال العراق للكويت .

هذا ـــ إذن ـــ هو النضال الحقيقي الذي نعترف به ، لأنه يتفق مع العدل والحق والشرعية والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وقرارات القمة العربية الطارئة . أما النضال الآخر الذي يركز على التدخل الأجنبي دون أن يربطه بانتهاء الاحتلال العراقي ، فإنه نضال مزيف ، نضال العملاء ، ونضال المزيفين ، ونضال المضللين . وأسوأ ما في هذا النضال المزيف أنه يزيف القضية الأساسية ، قضية احتلال العراق للكويت ، ويهيل عليها تراب النسيان ، ويشوشر عليها بذريعة التدخل الأجنبي ، مع أن العالم كله يعرف أن التدخل الأجنبي جاء بسبب الاحتلال العراقي للكويت ، ويمكن أن ينتهي فور انتهاء هذا الاحتلال .

يجب إذن ـــ أيها السادة ـــ ألا تسوقوا إلينا هذه الغيرة المزيفة ، وعيب عليكم أن تزايدوا علينا في الوطنية والقومية . فلقد وقفنا قبلكم إلى جانب العراق حين ادعى وجود قضية له مع إيران ، وقد ثبت الآن أنها لم تكن قضية ولا حاجة ، وإنما هي نزوة دكتاتور قصمت ظهر العالم الإسلامي وقسمته إلى قسمين : قسم يساند العراق وقسم يساند إيران ، وها هي النزوة الثانية لنفس الديكتاتور جاءت لتقصم ظهر العالم العربي وتقسمه إلى قسمين : قسم يؤيد العراق ، وقسم يؤيد الكويت . وفي كلتا النزوتين جاءت الأساطيل الأجنبية إلى الخليج ! ومع ذلك يتسلك بعض

المرتزقة النصابين صدام حسين في صفوف قوى التحرر الوطني ! مع أنه لم يصوب مدافعه منذ توليه الحكم إلا إلى صدر مسلم أو عربي ، أما الإسرائيلي فلا يصيبه منه سوى الكلام والتهويش .

وفي نفس الوقت ، وبالنسبة للكويت ، فقد أعلنا منذ اللحظة الأولى للأزمة ، أننا لسنا مدينين للكويت بأي شيء ، وعلى العكس من ذلك فإن ما يملأ لساننا من مرارة وعلقم بسبب تصلب السلطات الكويتية وحدها دون بقية الدول العربية في تطبيق قرارات المقاطعة ضد اسم صاحب هذا القلم وأسماء نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم وأنيس منصور ، كان من شأنه أن يدفع بنا إلى فرقة المرتزقة النصابين الذين يتاجرون بذريعة التدخل الأمريكي لتكريس الاحتلال العراقي للكويت ، ولكن مبادئنا كانت أكبر وأصلب وأقوى من أي شيء ، فمثل هذه الأزمات هي امتحانات يخوضها أصحاب الفكر والقلم ، بعضهم ينجح فيها ، والبعض الآخر يسقط . وقد رفعنا الله بفضله إلى مستوى المسئولية والوقوف إلى جانب الحق والعدل .

لهذا السبب نقول إن إثارة قضية التدخل الأمريكي المسلح هي قضية حق يراد به باطل ، وأن التدخل الأمريكي المسلح نتيجة — وليس سببًا — لغزو العراق للكويت ، والفصل بينهما هو تضليل في تضليل ، ولا يجوز لأحد أن يفرق بين الاستعمار الأجنبي والاستعمار العراقي ، فكل منهما استعمار ، ولن تبلغ بنا الغفلة أن نرجح استعمارًا على استعمار ، فنحن مع التخلص من الاستعمارين معًا .

ومن أجل هذا فنحن ندعو المتباكين على التدخل الأمريكي المسلح أن يفتونا في موقف العراق من إعلانه الكويت المحافظة رقم 19 في العراق ؟ هل ما زالوا يرغبون في إنهاء التدخل الأمريكي المسلح ؟ وهل ما زالوا يأملون في حل سلمي للأزمة ؟ وهل بات لديهم أي أمل في تحرير الكويت من الاستعمار العراقي بدون التدخل الأمريكي المسلح ؟ وهل تملكهم الشجاعة فيطلبون منا الاعتراف بهذا الأمر

الواقع ، وضياع الكويت في شربة ماء ، ثم عودة البوارج وحاملات الطائرات والترسانة الأمريكية المسلحة إلى بلادها مغلوبة على أمرها ، وكفى الله المؤمنين القتال ؟ .

أم ترى هؤلاء السادة ما زالوا يطمعون في حل عربي يجبر العراق على الانسحاب من الكويت بدلاً من التدخل الأمريكي المسلح ، مع ما يتضح يوميًا من تخاذل الموقف العربي وتفككه وتخلخله . فمن بين الدول العربية التي دعتها مصر لعقد اجتماع غير عادي لمجلس وزراء الخارجية العرب،لكي يناقش الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ قرارات القمة العربية الطارئة الأخيرة ، وبحث التقرير الذي أعده أمين عام الجامعة العربية بشأن مواقف الدول العربية من الغزو العراقي للكويت ـ لم تقبل حضور الاجتماع سوى 13 دولة فقط ، بينما امتنعت العراق والأردن والسودان ومنظمة التحرير حتى كتابة هذه السطور ، وأفادت الأخبار بأن موريتانيا واليمن في طريقهما إلى مقاطعة الاجتماع !

فهل هذه دول جادة حقًا ؟ ، وأليست فضيحة للعالم العربي أن ينقسم حول قضية وحدت العالم كله ، وجمعت الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية ؟. وهل هناك أي أمل في مثل تلك النظم الهشة التي لا هم لها إلا المزايدة على المواقف الشريفة التي تناصر الحق والعدل والقانون الدولي ، والادعاء برفض التدخل الأمريكي المسلح ، في الوقت الذي تكرس فيه هذا التدخل بوقوفها المخزي إلى جانب النظام العراقي في عدوانه على الكويت وتحويلها إلى محافظة من محافظاته ؟ .

إذن أفليس الأجدى لهذا البعض المناور ، بدلاً من الاختفاء وراء ستار التدخل الأمريكي المسلح ، أن يكشف عن حقيقة مراميه وأهدافه ، وأن يعلن بصراحة موافقته على أن يهضم العراق الكويت إلى الأبد ، حتى ولو كان ذلك على حساب

كل معايير الشرف والكرامة والعروبة والعدل والمواثيق الدولية وميثاق جامعة الدول العربية ، بل وعلى حساب كل تقدم وصل إليه العالم المتمدن حاليًا من منع الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة المسلحة ، ناهيك عن نهبها ومسح اسمها من اللوح بحجة توزيع الثروة العربية .

(9)

جاءت الجيوش الأجنبية لتملأ فراغًا حقيقيًا

المحزن في كل ما نراه في هذه الأزمة الطاحنة التي تعصف بالأمة العربية ـــ أزمة الخليج ـــ هو اليأس الذي أصبح يخيم على هذه المنطقة من الخليج إلى المحيط من مستقبل هذه الأمة ، التي ابتليت على يد ديكتاتور العراق صدام حسين بأبشع مما ابتليت به على يد الاستعمار ، والذي هدد بحماقاته ورعونته وشطحاته القاتلة كل تقدم أحرزته هذه الأمة منذ حصلت على استقلالها من يد الاستعمار حتى وقتنا الحاضر .

فلم تكد الأمة العربية تنتهي من حروب أربعة مع إسرائيل ، وتتهيأ للمعركة الأخيرة ـــ سواء على المستوى السياسي أو العسكري ـــ حتى كان هذا الديكتاتور الأحمق يجر هذه الأمة إلى حرب مع إيران استغرقت أكثر مما استغرقت جميع الحروب الأربع مع إسرائيل بما يعادل اثنتي عشرة مرة !

فلم تستغرق حروب الأمة العربية مع إسرائيل أكثر من ثمانية أشهر ، استمرت الحرب الأولى منها قرابة ستة أشهر متقطعة ، في حين استغرقت الحرب الثانية (1956) نحو أسبوعين ، أما الثالثة (1967) فاستغرقت أقل من أسبوع (ستة أيام) ، واستغرقت حرب أكتوبر أقل من شهر .

أما الحرب العراقية الإيرانية ، التي أشعلها الديكتاتور الأحمق ، فقد استغرقت

ثماني سنوات كاملة ! وهي ــ بالتالي ــ أطول حرب خاضتها الأمة العربية في العصر الحديث .

ومن المحزن أن هذه الحرب لم تكن ثمة ضرورة لها ، كما تكشف لنا هذه الأيام . فقد قبل صدام حسين معاهدة 1975 مع إيران ، التي تنص على تقسيم السيادة على ممر شط العرب بين الدولتين ، بعد أن أعلن بنفسه بطلانها ، وخاض حرب الثماني سنوات من أجل إلغائها . ومن الغريب أنه كان بنفسه التي أبرمها مع شاه إيران السابق ، ثم عاد فأعلن بطلانها ، وخاض الحرب ضد إيران لإلغائها ، ثم عاد فأعلن اعترافه بها ! وهكذا فكل شيء قابل اليوم للإبرام ، وقابل في اليوم التالي للإلغاء ، وقابل في اليوم الثالث للاعتراف به مرة أخرى ! ولا بأس بكل ذلك ما دام صدام حسين باقيًا على عرشه ، وما دامت الأمة العربية هي التي تدفع الثمن ، وما دام هناك بعض الخونة من أبناء هذا الوطن يصفقون لهذا الأنموذج المخرب من القيادات ويرون فيها صفات البطولة والزعامة .

والمهم أن الأمة العربية أمضت ثماني سنوات في حرب هامشية لا ضرورة لها مع إيران . ولا يملك كاتب مثلي أمضى هذه السنوات الثماني يدافع عن قضية العراق ضد إيران ، ويهاجم أعداء العراق من اليمين واليسار ، ويعيش بأعصابه على الحدود العراقية الإيرانية ، ويستصرخ كل الشرفاء لمساندة العراق ــ لا يملك إلا أن يحس بالحزن والخديعة ، لأني عشت هذه السنوات الثماني وأنا أتصور أني أدافع عن قضية ، ثم اكتشفت أنه لم تكن ثمة أي قضية ! وقد تصورت أن الخطر قادم على الأمة العربية من إيران ــ أو العدو الفارسي كما كان يحلو للديكتاتور صدام حسين أن يسميه ــ واكتشفت أن الخطر الحقيقي قادم من الديكتاتور صدام حسين نفسه ! فما أبأس كاتب يكتشف أنه كان يدافع عن الشيطان !

والأكثر من ذلك مدعاة للحزن والأسف أن يكتشف الذين بسطوا أيديهم سخية للعراق ، وقبضوا أيديهم عن مصر ، والذين قدموا للنظام العراقي المليارات ، وبخلوا

على مصر بالألوف ، والذين سخت أيديهم على النظام العراقي دون منّ ، وشحت أيديهم عن مصر بكل منّ ! أن يكتشف هؤلاء أنهم كانوا يدفعون لعدو لا لصديق ، ولغاز سوف يسحق بلادهم ويمحو اسمها من اللوح ، وأنهم سوف يمسون يومًا ويصبحون ، فإذا بمن دفعوا له المليارات يُغير عليهم كما يغير التتر والمغول ، وينهب بلادهم نهبًا لم يسبق له مثيل في التاريخ ، ويحولهم من شعب عزيز إلى شعب ذليل ، ومن شعب مستقل إلى شعب بدون هوية أو جنسية !

فكم حزنت حين قرأت للدكتور محمود العوضي ، وزير الدولة لشئون مجلس وزراء الكويت ، في حوار « أكتوبر » معه في العدد الماضي ، أن الكويت قدم للعراق قروضًا نقدية بدون فوائد قدرها ستة آلاف مليون دولار ــ أي نحو ستة عشر ألف مليون جنيه مصري ! كما أنه كان يبيع لحساب العراق 200 ألف برميل من البترول الكويتي ، ويورد حصيلتها للعراق كل يوم ! وقد بلغت قيمة هذا البترول 13 ألف مليون دولار ــ أي نحو خمسة وثلاثين ألف مليون جنيه مصري ، في وقت كان شعب مصر يعيش تحت حد الكفاف ، وتتفاقم أزمته الاقتصادية يومًا بعد يوم ، وتتوقف تنميته الاقتصادية بسبب ضعف الاستثمارات العربية !

لقد كان حلالاً على العراق أن يحصل من الكويت على نحو 20 ألف مليون من الدولارات (أكثر من خمسين مليارًا من الجنيهات المصرية) ليلعب بها لعبة الحرب مع إيران ، ولينفقها في الخراب والدمار ، ويزهق بها أرواح مئات الألوف من أبناء الشعب العراقي والأمة العربية ، وكان حرامًا على مصر أن تحصل على ربع أو خمس هذه المبالغ ، لتصرفها على التنمية الاقتصادية وعلى البناء والعمار ولصالح شعب مصر والأمة العربية .

وليت الخديعة تقتصر على ذلك ، فقد كان النظام العراقي يتشدق على الدوام بأنه أكثر عروبة من كل العرب ، وخصوصًا من مصر ، حتى إن بغداد كانت هي العاصمة التي اتخذ فيها قرار استبعاد مصر من الأسرة العربية ، برغم تضحياتها في

سبيل الأسرة العربية ، ثم جاء اجتياح النظام العراقي للكويت ، ليكشف أن النظام العراقي أكثر خطرًا على الأمة العربية من أي نظام ، وأنه يمثل بالنسبة لها استعمارًا أكثر ضراوة من أي استعمار ، فقد اجتاح الكويت ــ البلد الصغير العربي المسلم الآمن ــ كإعصار مدمر اكتسح أمامه كل شيء ، وحمل معه إلى بغداد كل شيء ، حتى اسم الشعب الكويتي نفسه ! وترك هذا الشعب وراءه بدون اسم ، وبدون وطن ، وبدون مال ، وحوله إلى جماعة بائسة من اللاجئين ، وهو ما لم يجرؤ عليه أي غاز في التاريخ !

والمهم هو أن هذا الغزو ، أو الاجتياح ، أو السطو المسلح على الكويت ، قد قذف بالأمة العربية مرة أخرى إلى الجحيم ، من قبل أن تدفع تكاليف الحرب التي أشعلها النظام العراقي ضد إيران ! فقد رأينا كيف أن الكويت وحده ساعد العراق في هذه الحرب الهامشية بنحو عشرين ألف مليون من الدولارات ، وكذلك فعلت دول الخليج ، وفعلت السعودية ، وفعلت مصر ومعظم الدول العربية ، كما دفع الشعب العراقي المنكوب كل دخله من البترول ، الذي كان قبل الحرب يوفر له حياة كريمة ، وخسرت الأمة العربية في هذه الحرب الهامشية نحو مائتي مليار من الدولارات بفضل الدكتاتور الأحمق وحساباته الخاطئة .

وها هي الأمة العربية ــ بفضل الديكتاتور الأحمق نفسه وحساباته الخاطئة ــ تدخل في مصيبة أخرى قد تكلفها أكثر مما كلفتها الحرب العراقية الإيرانية ، لأن هذه الأساطيل والترسانات الحربية التي قدمت من أقصى الغرب إلى منطقة الخليج ، لم تأت على حسابها وعلى حساب شعوبها ، وإنما أتت على حساب الأمة العربية وعلى حساب ثرواتها ، ولم يكن لها حيلة في ذلك .

ذلك أن بشاعة الاجتياح العراقي للكويت كان من شأنه أن يلقي الرعب في قلب كل دولة ، وفي قلب كل شعب في المنطقة ، ويدفعه إلى التماس الأمان بأي ثمن . وكان من الطبيعي ، وقد أثار الديكتاتور الأحمق قضية العدالة الاجتماعية في المنطقة

وتوزيع الثروات ، أن تشعر المملكة العربية السعودية بالخطر ، وأن يشعر أمراء الخليج بالخطر ، وأن يهبوا لحماية أنفسهم قبل أن يفوت الأوان ، ومن قبل أن تسبق الجيوش العراقية إليهم في مخادعهم .

ومن سوء الحظ أن النظام العربي كان من الضعف بما يجعل الاستعانة به لتوفير هذه الحماية عبثًا من العبث . ففي إمكان النظام العراقي رشوة بعض النظم ، أما النظم الأخرى فيملك حكامها من عمى البصيرة بالنسبة للعالم العربي ما يسيء إلى أحكامهم بخصوص مشاكله الحقيقية وقضاياه ، والبعض الثالث بعيد عن حركة الصراع إلى حد عدم الاكتراث ، وكل ذلك تبدى في القمة العربية الطارئة الأخيرة التي حفلت بالمتناقضات ، والمناورات ، والاستخفاف ، وتسجيل المواقف لمجرد تسجيل المواقف ، في حين كانت الترسانة الأمريكية متجهة إلى الخليج !

وعلى هذا النحو ، لم تكد الأمة العربية تتخلص من الاستعمار الأوربي حتى كان يدهمها الاستعمار العراقي في صورة أبشع ! و لم تكد تتخلص من القوات الأجنبية التي دفعت أرواح مئات الألوف من الشهداء على مدى مائة عام لتتخلص منها ، حتى كانت تستدعيها من جديد ، لحمايتها هذه المرة من الاستعمار العراقي !

ولا يجوز لأحد أن يدهش لاستخدامي لفظ « الاستعمار العراقي » ، خصوصًا أولئك المنافقين الذين لا يرون غير الاستعمار الأجنبي ! فالاستعمار هو الاستعمار ، وما حدث من اجتياح النظام العراقي للكويت ، وضمها إليه ، ونهبها ، واستنزافها ، وتدميرها ، وتحويل شعبها إلى لاجئين ، هو استعمار ، لا يفترق في شيء عن أي استعمار شاهده التاريخ ! ولو أن النظام العراقي فكر في احتلال مصر وأن يفعل بها ما فعله بالكويت ، تحت أي ذريعة ، لما افترق هذا الاحتلال عن الاحتلال البريطاني لمصر ، ولهبَّ الشعب المصري للتخلص منه بكل ما يملك من قوة ، ووسيلة . وقد استعان مصطفى كامل بالاستعمار الفرنسي ليتخلص من الاستعمار البريطاني ، كما استعان الشريف حسين بالاستعمار البريطاني ليتخلص من الاستعمار التركي .

والمشكلة لا تتمثل فيما إذا كان من حق المملكة العربية السعودية ودول الخليج الاستعانة بالترسانة الأمريكية والغربية لحمايتها من الغزو العراقي ، فلكل بلد حق الاستعانة بمن يشاء لحمايته-ولكن المشكلة تتمثل في أن هذا الوطن العربي كان قد تخلص من القوات الأجنبية ، واستطاع إجلاءها جميعًا عن أرضه ، وأخذ يتفرغ لقضاياه ، ولحل القضية الفلسطينية الباقية بدون حل حتى الآن ، ثم جاء النظام العراقي ليعيد الجيوش الأجنبية إلى المنطقة العربية ، وفي صورة مختلفة عما كانت عليه في الماضي . لقد جاءت تلك القوات في الماضي مستعمرة ، وكانت صورتها منفرة ، ولكنها جاءت هذه المرة حامية ، وصورتها مقبولة لدى الجماهير العربية ، التي جزعت لبشاعة الاجتياح العراقي للكويت ، وما أنزله بشعبها من ويلات ، وإصراره على ابتلاعها برغم إرادة المجتمع العربي وبرغم إرادة المجتمع الدولي .

هذه — إذن — هي خطورة قدوم الجيوش الأجنبية إلى المنطقة العربية هذه المرة ، وهي أنها جاءت هذه المرة بإرادة شعوبها ، وبطلب هذه الشعوب ! كما تتمثل خطورتها أيضًا في أنها جاءت تملأ فراغًا حقيقيًا في المنطقة العربية ، وليس فراغًا مصطنعًا ، والفضل في ذلك للمتخاذلين من حكام هذه الأمة العربية الذين جلسوا في القمة العربية الطارئة يوم 10 أغسطس سنة 1990 دون أن يشعروا بشعور المسئولية التاريخية تجاه قضية خطيرة مثل قضية اجتياح دولة عربية قوية لجارتها الصغيرة الضعيفة ، فقد كانوا جميعًا يعلمون تمامًا أن الجيوش العراقية قد قدمت إلى الكويت لتبقى لا لتنسحب ، وأنها فرضت أمرًا واقعًا لن تتنازل عنه إلا بالقوة ، كما كانوا يعرفون كيف أغضب هذا الغزو المجتمع الدولي من أقصاه إلى أقصاه ، وأنه لن يهدأ حتى تنسحب القوات العراقية من الكويت ، وتعود إليه حكومته الشرعية . وبدلاً من أن يتحملوا مسئوليتهم التاريخية بشجاعة لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت ، وسحب السجادة من تحت أقدام الجيوش الأجنبية التي قدمت إلى المنطقة ، إذا بهم يناورون ، ويتخاذلون ، ويفرون من مواجهة الموقف العصيب ، فأفسحوا السبيل للجيوش الأجنبية للبقاء لسد الفراغ . بل إن دولة الإمارات العربية لم تجد

بدًا بعد المؤتمر من طلب حماية أجنبية ومصرية حتى لا تلقى مصير شقيقتها الكويت !

على أن المضللين ما زالوا يطالبون بحل عربي ، ولا يريدون أن يكفوا عن هذا الهذيان الذي لا يصدقه أحد ، ولا يدركون أن شعبنا يكشف نفاقهم وخداعهم ، لأنهم ينسون التاريخ القريب !

فهم ينسون أن الرئيس مبارك عقد مؤتمر صحفيًا يوم 8 أغسطس ، حذر فيه من أن « الصورة سوداء وأنها مخيفة ، ولو ماكناش نتدارك الموضوع أو نتحرك بسرعة رهيبة لن يكون لنا كيان ، وحنبقى جثث هامدة ، وحنتبهدل ! » ثم دعا إلى أن يسحب العراق جيوشه من الكويت ، وأن تتكون قوات عربية مشتركة تقف بين الجانبين ، ثم تبدأ المباحثات لحل المشكلة . ولم يكتف بذلك بل أعلن أنه مستعد لاستضافة القمة العربية في مصر ، « لعلنا نصل إلى حل ، قبل أن يحدث ما لا نهواه ولا نرتضيه لأنفسنا » ! ثم قال بالحرف الواحد : « الأمن القومي في خطر ، وسلامة العراق في خطر ، والأمة العربية منظرها وقدرتها في الميزان ، والأمة العربية قادرة على الحل » .

إذن من قبل أن ينادي المضللون حاليًا بالحل العربي ، كان الرئيس مبارك ينادي بالحل العربي على أعلى مستوى ، بل تمكن من عقد قمة عربية طارئة في مصر عقدت يوم 10 أغسطس ، كان العالم كله يتطلع إليها ويتتبع أخبارها ــ ثم اجتمعت القمة ، وجاء الحل العربي من هذه القمة هزيلاً ، يعبر عن وجود فراغ حقيقي في المنطقة العربية يدعو القوات الأجنبية للقدوم لملئه ! وأكثر من ذلك أنه كان حلاً يتيح للنظام العراقي البقاء في الكويت إلى الأبد ، واهتضامها ، ومحو أثرها من اللوح وخريطة العالم .

فكيف يتصور المضللون والمتخاذلون هذا الحل العربي ؟ من الواضح أنهم يتصورونه في استدامة احتلال العراق للكويت ! لأنهم يعرفون أن هذا الحل العربي من الضعف بحيث يتيح للعراق الفوز بغنيمته ! وهذا هو سر معارضتهم للجيوش

الأجنبية ، لأن وجودها يحرم العراق من غنيمته ، وهم قد قبضوا من العراق لينادوا بهذه الدعوة الساذجة . وبعضهم خان مصريته ومصالح وطنه مصر ، كما خان عروبته ومبادئه ، وانطلق يكتب في صحف العراق مروجًا للاستعمار العراقي باسم الخوف من الاستعمار الأجنبي ، متصورًا أنه يستطيع أن يثرى على حساب الشعب الكويتي !

وواقع الأمر في هذه الجيوش الأجنبية الآتي :

أولاً : أنها جاءت كرد فعل للاجتياح العراقي للكويت ، ولدفعه وإنهائه ، ولم تأت لسبب آخر .

ثانيًا : أن الديكتاتور العراقي هو الذي جلب هذه الجيوش الأجنبية إلى المنطقة بفعلته الشنعاء ، فهي رد فعل للغزو العراقي للكويت ، وبالتالي فهو يتحمل مسئولية قدوم هذه الجيوش الأجنبية .

ثالثًا : أن هذه الجيوش الأجنبية جاءت بدعوة من الشعوب العربية ، التي أفزعها الغزو العراقي وهمجيته ، وأسلوبه الفريد في السطو والنهب والخراب والدمار . وهذه الشعوب لها الحق في طلب الحماية ممن تراه أقدر على حمايتها .

رابعًا : أن المجتمع الدولي كله يؤيد هذه الجيوش الأجنبية التي قدمت إلى المنطقة ، بل إنه لأول مرة في تاريخ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، يشترك الاتحاد السوفيتي في تحمل المسئولية مع أساطيل الدول الـ 12 في الحصار البحري للعراق ، الذي يعد أكبر حصار بحري منذ الحرب العالمية الثانية .

خامسًا : أن مجلس الأمن هو الذي قرر إباحة استخدام القوة العسكرية لتنفيذ العقوبات وإحكام الحصار على العراق ، وبالتالي فهذا الحصار يتم بمباركة دولية رسمية وشعبية .

سادسًا : أن إنهاء هذا الحصار وإخراج الجيوش الأجنبية من المنطقة العربية هو

في يد النظام العراقي وحده ، إذا هو أذعن لقرار مجلس الأمن ، وأنهى احتلاله للكويت ، وأعاد إليه الحكومة الشرعية ، ورد إليه أمواله التي نهبها منه .

وبالتالي ، فاستمرار الجيوش الأجنبية في المنطقة العربية هو إرادة عراقية قبل أن يكون إرادة عربية أو إرادة دولية .

وبقي على المرتزقة من الكتاب الدخول في جحورهم ، بعد أن ألقاهم الشعب المصري في صفيحة زبالة التاريخ .

(10)

صدام الفتى المدلل لمصانع الأسلحة في الغرب !

على الرغم من الصورة الكريهة لصدام حسين في كل أنحاء العالم حاليًا ، فإن هذه الصورة تعد صورة محبوبة ، بل ومعبودة ، بالنسبة لمصانع الأسلحة في الغرب والشرق . وهذه الصورة المحبوبة ليست وليدة أزمة الخليج الحالية ، بل هي وليدة أزمة الخليج السابقة عندما فاجأ الديكتاتور العراقي العالم بهجومه على إيران بمثل ما فاجأه به بهجومه على الكويت واحتلاله لها .

في ذلك الحين في عام 1980 كان الغرب كله (أوروبا والولايات المتحدة) يمر بأزمة اقتصادية خانقة كانت الصحف الغربية تتحدث عنها في كل يوم ، وهي أزمة « الكساد والتضخم » ، ولم يكن يبدو أن ثمة مخرجًا من هذه الأزمة يلوح في الأفق . وفجأة تقدم الفارس صدام لينقذ الغرب من هذه الأزمة ، فقام بهجومه المشئوم على إيران ، ليفتح طاقة جهنم على العرب والشعوب العربية ، وطاقة الجنة على الغرب والشعوب الغربية . وعلى مدى ثماني سنوات ، كانت مصانع السلاح في الغرب تعمل بكامل طاقتها وكامل أطقمها ، بعد أن أخذت تتدفق عليها أموال الشعب العراقي الذي دفع ما يقرب من 102 مليار دولار ثمنًا لأسلحة الدمار ، بينما دفعت دول الخليج والدول العربية الأخرى التي كانت تساعد العراق على النصر ، نحو مائة مليار أخرى . وبهذه الأموال الفلكية التي تدفقت في عروق الاقتصاد الغربي المتيبسة ، اختفت نغمة الأزمة الاقتصادية ، واختفت نغمة الكساد والتضخم من صحف

الغرب ، وعاد الغرب يواصل مسيرته على جماجم الشهداء العراقيين والعرب الذين دفع بهم صدام إلى حتفهم إرضاء لنزواته الجامحة .

ولكن هذا توقف بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ، وأخذت عجلات المصانع في الغرب تبطئ في عملها ، فمن المعروف أن صناعة السلاح هي ذروة التقدم الصناعي والتكنولوجي ، وهي تعتمد على صناعات أخرى كثيرة ، ومعنى دوران عجلة مصانع الأسلحة أن عجلة المصانع الأخرى سوف تدور بشكل أسرع . كذلك من المعروف أن صناعة السلاح هي أكثر الصناعات في العالم ربحًا ، وعلى سبيل المثال فإن من يملك ثلاجة تُعَمِّر في بيته نحو خمسة عشر عامًا ، ولكن من يملك طائرة عسكرية لا تعمر عنده أكثر من سنوات قلائل ، وتصبح عديمة القيمة في حرب حديثة بعد ظهور أنواع متقدمة منها ذات تسهيلات أكبر ، أما إذا قامت حرب لم تعمر هذه الطائرة أكثر من دقيقة إذا أصابها صاروخ ، أو بضعة أشهر إذا طالت الحرب . وفي هذه الحالة يلزم تعويض هذه الطائرة بطائرة أخرى تدفع فيها عشرات الملايين من الدولارات .

من هنا فإن أصحاب شركات الأسلحة لا يستطيعون أن يعيشوا في سلام ، فالحروب هي زادهم الطبيعي الذي تزدهر فيها صناعتهم ، وهم دائبو العمل على إثارة الحروب في المناطق المختلفة من العالم . وفي ذلك فهم مستعدون لرشوة الحكام في البلاد التي تحكم حكمًا دكتاتوريًا في العالم الثالث لتفجير نزاعات الحدود وإثارة الحروب .

ولأنهم يمثلون قوة اقتصادية جبارة تسيطر على الحياة الاقتصادية والعسكرية ، فإنهم يستطيعون حماية عملائهم من الحكام ، بتحذيرهم في الوقت المناسب ، ومساعدتهم على التغلب على مصاعبهم ، وتجنيد الأنصار لهم بين الكتاب والسياسيين والبرلمانيين ، والمحافظة على وجودهم على قمة السلطة في بلادهم . وهؤلاء الحكام من جانبهم يغطون عمالتهم عن طريق إثارة شعارات الوطنية والقومية والدين ، وإيهام

شعوبهم بأنهم يخوضون معارك وطنية من أجل مصالح هذه الشعوب .

وصدام حسين يعتبر أنموذجًا لهذا النوع من الحكام . فقد رأينا كيف أنقذ اقتصاد الغرب بالحرب العراقية الإيرانية سنة 1980 ، على حساب الثروة العربية ، وعلى حساب أرواح شهداء العراق والأمة العربية ، وقد استمرت حربه ثماني سنوات ، ولم يكد يفرغ منها منذ أقل من عامين حتى كان يفتح مواجهة أخرى لا تقل تكلفة عن الأولى ، لينقذ أكبر شركات السلاح في العالم ، التي أخذت سوقها في الكساد ، وأخذت في تخفيض عمالتها أو تحويل نشاطها إلى صناعات مدنية هي أقل ربحًا من صناعة السلاح على وجه التحقيق .

وهذا ما تورده مصادر الغرب ، التي تتحدث في هذه الأيام عن إنقاذ صدام لشركات صناعة الأسلحة من الإفلاس . فهي تتحدث عن صناعة الملابس والأقنعة الواقية من الأسلحة الكيماوية التي أخذت تجني ثمار المواجهة في الخليج ، كما تتحدث عن شركة في ولاية ميريلاند تدعى « تكنولوجيا البقاء » ، تتمثل نصف مبيعاتها في جهاز تحقن به نفسك للوقاية من غاز الأعصاب الذي يملكه صدام حسين في ترسانته العسكرية . كذلك فقد أقبل المستثمرون على شراء الأسهم في الشركات الأخرى التي تعاقد معها « البنتاجون » (وزارة الدفاع الأمريكية) بعد أن أوقفت المواجهة في الخليج من تدهورها في أعقاب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية . وفي رأي هؤلاء أنه حتى لو انتهت المواجهة في الخليج دون إطلاق رصاصة واحدة أو إشعال حرب أخرى فإن تكوين القوة العسكرية في الخليج سوف يترتب عليه مزيد من الطلب على المعدات لرفع قدرة الولايات المتحدة الجوية ، وإنتاج أنواع أكثر تقدمًا من الطائرات العسكرية والصواريخ والدبابات والسفن . كما سوف تستفيد شركة « جنيرال ديناميكس » التي تنتج طائرة (إف 16) وشركة « ماكدونيل دوجلاس » التي تنتج طائرة (إف 15) وأيضًا شركة « جرومان » التي تنتج طائرة (إف 14 د) . وفي نفس يوم دخول القوات العراقية الكويت صوت النواب في الكونجرس الأمريكي لصالح الطائرة القاذفة (ب 2) التي تنتجها شركة « نورثورب

ستيلز » بتكاليف 850 مليون دولار . وكان الكونجرس ينتقد إنتاج هذه الطائرة الباهظة التكاليف والبالغة التعقيد بعد أن انتهت الحرب الباردة ، ولكن صدام حسين تقدم بشجاعة!في هذه اللحظات الحرجة لينقذ الشركة وينقذ طائرة (ب 2) من الإلغاء»عن طريق تذكير أعضاء الكونجرس بالحاجة الماسة إلى قاذفة طويلة المدى . كذلك سوف تستفيد شركتا « جنرال ديناميكس » و « ماكدونيل دوجلاس » التي تنتج الجيل الثاني من الطائرة المقاتلة القاذفة (إيه 12) للأسطول الأمريكي .

ومن كل ذلك يتضح صدق مقولتنا في مطلع هذا المقال ، وهي أنه إذا كان وجه الدكتاتور العراقي بغيضًا لدى كل شعوب العالم حاليًا ، بعد اجتياحه التتري للكويت ، وبعد احتجازه الأجانب في العراق والكويت كرهائن ، وبعد تهديده لأمن المنطقة العربية وأمن العالم ، فإن هذا الوجه يعد أجمل الوجوه بالنسبة لشركات صناعة الأسلحة العالمية التي كادت تعصف بها فترة ما بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية والحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، ولكن بفضل صدام فإن رؤساء هذه الشركات وموظفيها وحملة أسهمها يستطيعون الآن ـــ كما تقول مجلة الإيكونوميست) النوم ليلاً في اطمئنان .

ولكن بعض المضللين في بلدنا مازالوا يصورون صدام حسين لشعبنا على أنه بطل عربي قومي ، والبعض الآخر الأكثر عمالة ما زال يخدع شعبنا ويصوره في صورة منقذ شعب فلسطين في المستقبل ، وينسى هؤلاء المضللون أن العالم يعرفه في صورة منقذ شركات صناعة السلاح من الخراب !

* * *

(11)

النظام العراقي .. هل هو قوة تحرر ؟

السلعة الفاسدة التي يريد أن يبيعها المضللون هي أن النظام العراقي قوة تحرر عربية تتعرض للعدوان من الصهاينة والأمريكان ! وهؤلاء المضللون لا يخجلون ، فهم يعرفون جيدًا أن النظام العراقي ، بعد اجتياحه لدولة عربية صغيرة مجاورة ، هي الكويت ، وتهديده دول الخليج ، وتعريضه المملكة العربية السعودية لخطر الغزو على المدى القريب أو البعيد ، هو أبعد ما يكون عن أن يكون قوة تحرر عربية ، اللهم إلا إذا كان مفهوم التحرر قد انقلب في هذه الأيام السوداء إلى مفهوم العدوان ، وإلا إذا كان مفهوم القومية العربية قد تحول من مفهوم الوحدة الاختيارية إلى مفهوم الغصب والاستيلاء والنهب والغزو وتجريد الشعوب العربية من هويتها لصالح نظام من الأنظمة !

لانستطيع ـــ إذن ـــ أن ننعت عملاء النظام العراقي في مصرنا بالغباء ، وإنما ننعتهم فقط بالتضليل ! فالقضية تعد أوضح قضية شهدها العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وهي قضية جمعت الغرب والشرق ، والشمال والجنوب ، والجنوب الشرقي والجنوب الغربي ، والشمال الشرقي والشمال الغربي .. إلى آخره ! وقد اتفقت عليها الدولتان العظميان على نحو لم يشهده تاريخ العلاقات بينهما ، واتفق عليها الشعب المصري كله ، بل أيقظته من سلبية سياسية استمرت معه سنين طوال ، وكان الظن أنها سوف تستمر معه سنين طوال أخرى ، فأصبح كل فرد فيه لا حديث

له إلا الاجتياح العراقي الغاشم للكويت ، وطرده شعبها ، واغتصاب أموالها ونقلها إلى العراق ، مما لا يفعله أعتى الطغاة والغزاة في التاريخ !

ومن هنا إذا جاء البعض يقلب القضية رأسًا على عقب ، ويصورها في صورة مغايرة للواقع تمامًا ، فيتكلم عن التهديد الصهيوني والأمريكي للنظام العراقي ، وينسى أن النظام العراقي حاليًا يدوس بأقدامه شعبًا عربيًا مسلمًا مجاورًا هو شعب الكويت ، فإننا نقول لهذا البعض إنكم مضللون ، وإنكم متواطئون ، لأن التهديد الصهيوني الأمريكي للنظام العراقي منشؤه النظام العراقي نفسه ، ويكفي أن يعلن النظام العراقي انسحابه من الكويت ، وينسحب بالفعل ، ويكف عن تهديده لأمن دول الخليج ، ويتخلص من الأسلحة الكيماوية ــ التي لم يستخدمها مرة واحدة ضد الصهاينة والأمريكيين ، وإنما استخدمها ضد المسلمين في إيران ، وضد الأتراك العراقيين في شمال العراق ـ فينتهي هذا الخطر الذي يهدده في الحال .

المشكلة الأساسية ــ إذن ــ أن النظام العراقي لم يعد قوة تحرر عربية يخشى عليها العالم العربي ، ولم يعد يدخل في حسابات القوة العربية ، إنما هذا النظام هو قوة عدوانية موجهة ضد العرب ــ بدليل غزوه الكويت ــ وموجهة ضد المسلمين ، بدليل قتله من المسلمين في إيران نحو نصف مليون .

فإذا جاء البعض يبيع لنا فكرة أن النظام العراقي قوة تحرر عربية ، فإننا نقول له : وما دليلك ؟ ماذا قدمه هذا النظام الأسود للعرب غير الموت والدمار وخراب الديار ؟ وماذا حرر من أرض ، اللهم إلا إذا كان غزو الكويت هو التحرير المرتقب من النظام العراقي ؟

ألم يكن على يد هذا النظام العراقي الأسود أن دفع شعب العراق كل رصيده ومدخراته في حربه مع إيران ، التي ثبت اليوم أنه لم تكن ثمة حاجة إليها ، وأنه كان في الإمكان تلافيها ؟ وألم تدفع الشعوب العربية في الخليج والسعودية ومصر وغيرها من قوت شعبها ما يساعد النظام العراقي على الانتصار في الحرب ، على أمل

أن تجني ثمار هذه المساعدة بعد الحرب قوة وتعزيزًا ، فإذا بالنظام العراقي يرد إليها اليد البيضاء يدًا سوداء ، ويتحول إليها في وحشية بالغزو والسطو المسلح والتهديد بالحرب الكيماوية .

نعم كيف يكون النظام العراقي قوة تحرر عربية وهو الذي أتى بالأساطيل الأجنبية إلى الخليج في حرب السنوات الثماني مع العراق ، ولم تكد تتخلص منها الأمة العربية بعد انتهاء الحرب ، حتى كان يتسبب في مجيئها مرة أخرى بأضعاف أضعاف ما كانت عليه ! وعلى حساب الثروة العربية والأمة العربية !

وكيف يكون هذا النظام قوة عربية ولم نره يخوض حربًا واحدة ضد أعداء الأمة العربية ، وأنه لا تكاد الأمة العربية تلتقط أنفاسها لعمل يحرر الشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي ، حتى يشغله بحرب ضد شعب مسلم مجاور ، مثل إيران ، أو شعب عربي مسلم مجاور ، مثل الكويت ، فإذا بإسرائيل يطمئن بالها بعد قلق ، وتتفرغ للبناء بينما يتفرغ النظام العراقي للدمار .

وكيف يكون هذا النظام قوة عربية وكانت الأمة العربية ــ قبل يوم واحد فقط من الغزو المشئوم للكويت ــ تتجه نحو شكل ناضج من أشكال الوحدة ، تمثل في تلك التجمعات الإقليمية التي أخذت تتعاون اقتصاديًا ، وترفع ما يعوق حدودها من عوائق وقيود ، وتوشك أن تتحول إلى اتحادات حقيقية . فتفجرت الأمة العربية بعد الغزو شذرًا مدرًا ، إذ سقطت جميع التجمعات الإقليمية كبيوت الورق ، بعد أن باعدت الأزمة الخطيرة بين أطرافها ، وسقطت معها كل الاتفاقيات والمعاهدات التي كانت تستهدف إزالة الحدود وضم الصفوف وتوحيد الجهود ، بل وأخطر من ذلك ، وقفت الجيوش العربية في مواجهة الحشود العراقية بما لم يكن يخطر ببال أشد المتشائمين ، وأصبحت الأزمة تهدد بحرب أهلية عربية تخوضها جيوش عربية ضد جيوش عربية !

بل كيف يكون النظام العراقي قوة تحرر عربية ، وكل ما فعله ليس غزو

إسرائيل ، وإنما غزو الكويت ! وبعد أن كانت الانتفاضة الفلسطينية تشغل بال العالم أجمع ، يتابعها كل يوم ، ويرصد شهداء الانتفاضة وهم يتساقطون يومًا بعد يوم ، ويضغط على النظام الإسرائيلي لينسحب من الأراضي العربية المحتلة ، إذا بالنظام العراقي يصرف أنظار العالم عن قضية الانتفاضة وأصحابها ، ويحولها إلى الحريق الكبير الذي أشعله النظام العراقي ، والذي يهدد بمئات الآلاف من القتلى ، واستخدام الأسلحة غير التقليدية ، وتفجير منابع البترول ، وتبديد الثروة العربية التي انتظرتها الأمة العربية على مدى قرون .

نعم كيف يكون النظام العراقي قوة تحرر عربية ، وقد ألقى بالفزع والرعب في قلوب جيرانه العرب إلى حد أن استنجدوا بالقوات الأجنبية عندما اكتشفوا ضعف القوات العربية عن إنقاذهم من مصير الكويت ، وبذلك بعد أن كانت القوات الأجنبية قد خرجت من المنطقة العربية بنضال شعوبها ، إذا بهذه الشعوب تستدعيها مرة أخرى لتأتي كحامية ، وعلى حسابها هذه المرة لا على حساب القوات الأجنبية !

كل هذه الإنجازات الضخمة التي قام بها النظام العراقي في مجال الخراب والدمار والغزو والسطو ، وتمزيق الصفوف ، وتفجير الأمة العربية وتهديدها بحرب أهلية ، وخدمة مجيء أساطيل التدخل الأجنبية إلى المنطقة العربية ، وإرغام بعض الشعوب العربية على الاستنجاد بالقوى الأجنبية وبترحيبها بهذه القوى — هل تجعل هذه الإنجازات المشئومة من النظام العراقي قوة تحرر عربية يتباكى عليها المنافقون ، ويخشى عليها المضللون ، وينسون من أجل سواد عيونها الشعب الكويتي المسحوق تحت الأقدام ، ولا يذكروا إلا الخطر الصهيوني الأمريكي ، الذي أتى به النظام العراقي نفسه إلى المنطقة ؟

يالله أيها السادة ، قليلاً من الحياء من فضلكم . إننا نعرف أنكم أقلية هزيلة لم يعرف تاريخ أمتنا العربية مثلها في الضعف والهزال ، ونعرف أنكم تؤدون عملاً تؤجرون عليه بغير حساب ، ونعرف من يدفع ثمن نشر النداءات المضحكة التي

توجهونها إلى الرئيس مبارك بحجم صفحات من جرائد المعارضة ، فلا توغلوا في هذا السخف الذي يثير سخرية شعبنا ، ولا تحاولوا أن تبيعوا لنا بضاعة نعلم ـــ بل ويعلم العالم كله ـــ مدى فسادها . فالنظام العراقي ليس قوة تحرر عربية ، وإنما هو قوة غصب وعدوان واستعمار ، وعلى جميع الشرفاء في مصر وفي العالم العربي كله إسقاطه بكل وسيلة متاحة ، حتى ولو كان من بين هذه الوسائل المتاحة ، الاستعانة بالشيطان !

(12)

النظام العراقي في مأزق

اختيارات الحرب والسلام !!

لا يكاد المرء يفكر في أزمة الخليج الحالية ، حتى يشعر بالحزن والأسى للشعب العراقي العظيم ، المنكوب بحكم صدام حسين ونظامه الديكتاتوري الدموي ، الذي أخر تقدم شعب العراق لعدد لا يمكن أن يحصى من السنين . فمن المعروف أن العراق لا يعد من الدول الفقيرة ، فاحتياطي البترول في العراق يجعله من أغنى دول العالم ، ولكن حاكمه الديكتاتور الأحمق شاء إلا أن يبدد هذه الثروة في حرب مع إيران لا مبرر لها استمرت ثماني سنوات ، وانتهت بتعادل عسكري سرعان ما تحول إلى نصر سياسي لإيران باعتراف الديكتاتور بمعاهدة 1975 التي خاض الحرب لإلغائها . ولم يخسر العراق ثروته ، بل فقد أيضًا مئات الألوف من الأرواح ، وها هو ذا الشعب العراقي يستعد مرة أخرى ليفق ما تبقى من ثروته ، ويضيع بضع مئات من الألوف من الأرواح الأخرى ، بسبب نزوة الحاكم الديكتاتور .

وفي الحقيقة أن كل الأمور توضح بصورة حاسمة أن العراق في طريقه إلى خوض حرب أخرى ، سوف تكون أقصر في هذه المرة ، ولكن خسائرها سوف تكون أفدح .

وهي حرب تشير الأمور إلى أنها أصبحت ضربة لازب ، وأن تفاديها قد تجاوز

استطاعة كافة الأطراف ، بما فيها النظام العراقي نفسه ، فالنظام العراقي يدرك أنه تجاوز نقطة اللاعودة ، وأنه قد تورط إلى الحد الذي أصبحت فيه تكاليف التراجع لا تقل عن تكاليف الاستمرار .

ويكفي في ذلك أن نعرض هنا سيناريو الحل السلمي الذي وضعته صحيفة « نيويورك تايمز » منذ بضعة أيام ،والذي يصور ما سوف يتكلفه العراق بدون حرب .

فقد ذكرت الجريدة أنه إذا نجح الحصار الدولي ، فإن الشروط التي يمكن للغرب أن يتعامل بها مع صدام حسين يمكن أن تكون الآتي :

١ ـــ ضرورة انسحاب العراق من الكويت بشكل تام .

٢ ـــ يعرض العراق مزاعمه في أرض الكويت على محكمة العدل الدولية « لحفظ ماء الوجه » .

٣ ـــ تشكيل حكومة مؤقتة في الكويت تحت إشراف الأمم المتحدة ، لتمكين الكويتيين من تقرير مصيرهم .

٤ ـــ يقوم العراق بتدمير كل مخزونه من الأسلحة الكيماوية ، ويقبل التفتيش الدولي على مصانعه ومنشآته النووية والكيماوية .

يستمر الحظر الدولي على مبيعات الأسلحة والتكنولوجيا المتعلقة بصناعة الأسلحة إلى العراق .

وهذه الشروط لا تفترق كثيرًا عن الشروط التي طلب الرئيس بوش من بيريزدي كويار إبلاغها لطارق عزيز وزير الخارجية العراقي خلال مباحثاتهما في العاصمة الأردنية ، وهي : الانسحاب ، وعودة الشرعية ، وتخفيض الجيش العراقي ، وتدمير الأسلحة الكيماوية ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية والخارجية لأي دولة

خليجية ، وتقديم ضمانات بعدم تكرار الاعتداء على أي دولة عربية أخرى .

الحل السلمي — إذن — لن يكون حلاً رخيصًا للعراق ، وإنما سيكون حلاً مكلفًا وباهظًا ، لأنه لا يعيد العراق فقط إلى ما كان عليه قبل غزوه الإجرامي للكويت ، وإنما سيعيده إلى ما هو أسوأ ، إذ سيجعله يدفع تكاليف غزوه للكويت من جهة ، وفي الوقت نفسه سوف يُنزل العراق من دولة تعد حاليًا أقوى دولة في الخليج ، وتتطلع لأن تكون أقوى دولة في الوطن العربي كله ، إلى دولة مقيدة مراقبة ، محظور تسليحها وتقديم التكنولوجيا لها .

وهذا ما لن يقبله النظام العراقي بحال من الأحوال ، وسوف يفضل عليه المغامرة بالحرب لعدة أسباب :

أولاً : أنها تتيح للنظام العراقي المقاومة ، وتكليف خصومه خسائر باهظة تشفع له لدى الشعب العراقي .

ثانيًا : أنها تتيح للنظام العراقي الهزيمة بشرف في مواجهة قوات دولية تفوقه قوة وعددًا .

ثالثًا : ضرب إسرائيل عند الاحتضار ، لاكتساب بطولة تعوض العار الذي حصل عليه بغزوه للكويت !

وهذه النقطة الأخيرة ، وهي ضرب إسرائيل في مرحلة الاحتضار ، هي ما تعيه إسرائيل جيدًا ، وما يعيه الغرب جيدًا ـ خصوصًا الولايات المتحدة . إن إسرائيل تعلم جيدًا أن صدام حسين سوف يحاول أن يكسب عن طريق ضربها ما فقده بجريمته في الكويت ، وأنه لن يفلتها من الضرب عند اللزوم بشكل حتمي .

وهذا هو السبب في تريث الولايات المتحدة في الهجوم المسلح ، أو هو أحد الأسباب الرئيسية في هذا التريث ، فالولايات المتحدة لا تستطيع المغامرة بالهجوم على صدام حسين قبل أن توفر التأمين الكافي لإسرائيل ، وبدون أن تضمن عدم ضربها .

وفي الوقت نفسه فإن هذا العامل ، وهو عامل حتمي — كما ذكرت — لن يجعل إسرائيل بعيدة عن المعركة عندما تشتعل ، وإنما سوف تشارك فيها منذ اللحظة الأولى ، لأنها تعرف أنها سواء اشتركت أو لم تشترك فإنها لن تنجو من الضرب من قبل النظام العراقي ، وأن صدام حسين يريد أن يدخل التاريخ من باب ضرب إسرائيل ، وليس من باب غزو الكويت ، خصوصًا أن تاريخ نظامه يخلو من أي حرب مع إسرائيل !

ومن هنا فاهتمام إسرائيل بخوض هذه المعركة مع العراق لا يقل — إن لم يزد — عن اهتمام الولايات المتحدة ذاتها . فالمعركة بالنسبة لإسرائيل هي معركة حياة أو موت ، وجود أو فناء ، ولكنها بالنسبة للولايات المتحدة هي مجرد « مصالح » تريد حمايتها وليست « وجودًا » عليها أن تحميه وتصونه . وربما كان خير دليل على هذه الحقيقة ضرب إسرائيل للمفاعل الذري العراقي قبل حدوث هذه الأزمة بسنوات طوال (1981). فعين إسرائيل لا تستطيع أن تنام بينما العراق يملك من السلاح ما يهدد به وجودها ، ولعلها الآن أكثر دولة في المنطقة فرحًا بما جرى ، فلم تكن لتطمع في أن ترى العراق ، الذي يمثل ألد أعدائها حاليًا ، في مثل هذا الموقف الذي يدينه فيه الرأي العام العالمي ، وتتحرك الأساطيل العالمية لفرض الحصار البحري عليه ، وتتفق على إدانة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، بل تتحرك القوات المصرية لمواجهته ! وتطلب المملكة العربية السعودية من أمريكا حضور ترساناتها البحرية لحمايتها ، وتتخذ جامعة الدول العربية القرارات بإدانته ومقاومته !

نعم ، إن ما حدث للعراق ، بسبب حمق الديكتاتور العراقي ورعونته ، هو فرصة جادت بها الأقدار لإسرائيل ، لكي تتخلص من النظام العراقي في وسط تأييد عالمي — وربما عربي — لم تكن لتحلم بالحصول عليه .

وفي نفس الوقت لكي تثبت للعالم الغربي ، وللولايات المتحدة خاصة ، أنها قاعدة أساسية متقدمة في المنطقة يجب حمايتها ودعمها باستمرار .

ومن هنا لم يكن مفاجأة أن تعلن الولايات المتحدة ، في وسط الضجيج الذي أثاره الديكتاتور الأحمق بغزوه للكويت ، عزمها على تقديم أسلحة متطورة إلى إسرائيل ، قيمتها مليار دولار « لتعزيز دفاعها في مواجهة العراق » . وسوف تضم هذه الصفقة طائرات « إف 15 » و « إف 16 » وصواريخ أرض جو من نوع « باتريوت » مهمتها اعتراض الصواريخ ، وطائرات هليوكوبتر مقاتلة . وقد جاءت هذه الصفقة — التي تنكرها إسرائيل ! — كهدية إضافية للمساعدات الأمريكية التي قدمت إلى إسرائيل قبل أزمة الخليج ، وبلغت قيمتها 8 , 1 مليار ! .

ولا شك أن مما ساعد إسرائيل على الحصول على هذه الهدية من الأسلحة المتطورة جدًا ، البالغ ثمنها مليار دولار ، تصريحات الديكتاتور الأحمق التي هدد فيها بحرق نصف إسرائيل بالأسلحة الكيماوية ، ثم تصريحات قائد الجو العراقي الأخيرة التي أعلن فيها أن بغداد سوف تقصف إسرائيل والمملكة العربية السعودية إذا ما اندلعت الحرب . وقد اكتفى رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير بالرد على هذه التهديدات بأن إسرائيل «أثبتت في الماضي أنها تعرف كيف تدافع عن نفسها وتجعل المعتدي يندم على أفعاله ».وقد امتنع إسحق شامير — تأدبًا وتعففًا — عن الإشارة إلى ضرب المفاعل الذري العراقي عام 1981 ، الذي حدث بدون أن يقوم العراق بأي عمل استفزازي لإسرائيل ! ولم يفكر العراق في رد هذه الضربة إلى إسرائيل حتى الآن رغم مرور ما يقرب من عشر سنوات ، ورغم امتلاكه القوة العسكرية القادرة على ذلك ، وإنما اكتفى بغزو البلد العربي المسلم الذي ساعده في محنة حربه مع إيران ، وهو الكويت . وأخذ يهدد جيرانه !. فلا نامت أعين الجبناء !

والمهم أن إسرائيل — كما ذكرنا — تجد نفسها اليوم في مركز فريد ، فلأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي تستطيع أن توجه ضربة إلى نظام عربي مثل العراق دون أن تلقى السخط اللازم من الأمة العربية !

لقد ظلت الأمة العربية طويلاً حريصة على القوة العراقية التي كانت تدخرها

لإسرائيل وقضايا التحرر والتقدم والعزة القومية . وتحت تأثير هذه النظرة وقفت إلى جانب النظام العراقي بينما كان يخوض حربه ضد إيران ، رغم ما كانت تعرفه من أن هذه الحرب لا صلة لها إطلاقًا بمعركتها الأساسية مع إسرائيل ، بل رغم ما كانت تعرفه من أن النظام العراقي لم يمس إسرائيل بأي ضرر طوال حكمه . لقد كانت تطبق المثل العربي الشائع « أنا وأخي على ابن عمي ، وأنا وابن عمي على الغريب ».وكانت تعتقد-في الوقت نفسه-أن النظام الإيراني الجديد يمكن أن يكون قوة تهدد دول الخليج العربية إذا قدر له الفوز في الحرب . ثم انتهت الحرب بتلك النتيجة التي انتهت إليها ، وكانت كفة العراق هي الراجحة ، وخرج من الحرب كأقوى قوة عسكرية في المنطقة العربية ، ولكنه بدلاً من أن يقوم بدوره التاريخي الذي كانت الأمة العربية تدخره له في خدمة قضاياها ، انقلب عليها انقلابًا مزريًا ، وتحول من قوة تحررية إلى قوة استعمارية تفوق أي قوة استعمارية عرفتها المنطقة العربية في الوحشية والجشع . ومن هنا فقد وضع النظام العراقي نفسه في الموضع الذي لا يأسف معه أحد في الأمة العربية على ضربه ، حتى لو كانت هذه القوة قوة استعمارية إمبريالية !

وعلى كل حال فإن إسرائيل لم تكن وحدها من أعداء العراق الاستراتيجيين التي استفادت من حماقة الديكتاتور العراقي ، فإن إيران ، وهي العدو الاستراتيجي الآخر في الجناح الشرقي للعراق ، قد استفاد أكثر وأكثر !

فبعد حرب دامت ثماني سنوات لم تستطع فيها إيران أن تحقق نصرًا على العراق ، إذا به يفاجئها بانسحابه بدون قيد أو شرط من حوالي 2600 كيلو متر من الأراضي الإيرانية ، وإطلاقه سراح الأسرى الإيرانيين ، وقبول معاهدة الجزائر عام 1975 التي تنص على تقسيم السيادة على ممر شط العرب ، بحجة التفرغ لقوات التدخل الأجنبية التي جلبها احتلاله للكويت .

وهذا يوضح مدى حمق الديكتاتور العراقي ، لأن عمر العداء بين العراق وإيران

يبلغ ثلاثمائة عام ، وفي خلاله كانت لإيران اليد العليا ، بحكم ظروفها التاريخية وإمكاناتها المادية والبشرية التي جعلت منها إمبراطورية من أقدم الإمبراطوريات في التاريخ . وعلى سبيل المثال لم تكن منطقة شط العرب منطقة إيرانية ، وإنما كانت منطقة عربية ، ولكن السياسة الإيرانية تمكنت في عام 1842 من السيطرة على الضفة الشرقية لشط العرب ، ثم احتلت « المحمرة » وطالبت بالضفة الشرقية من شط العرب كلها حتى القرنة ، وزادت على ذلك المطالبة بالسليمانية ، واضطرت الحكومة العثمانية إلى الاعتراف بذلك . وفي عام 1937 أجبرت الحكومة الإيرانية الحكومة العراقية على عقد معاهدة تتناول تسليم قسم من شط العرب إلى إيران مقابل ضمان سلامة الحدود العراقية الإيرانية . وعندما ظهرت الثروة البترولية في المناطق العراقية من شط العرب والخليج العربي ، دعت الصحافة الإيرانية إلى ضم البصرة إلى إيران ! وفي عام 1959 أعلنت إيران خسر آباد ـــ حيث بنيت أرصفة شحن البترول ـــ ميناء بحريًا تابعًا للمحمرة ، وعندما رفضت العراق الاعتراف بإنشاء ميناء إيراني في مياهها الإقليمية ، فرضت إيران ذلك بالقوة ، فكانت بواخر شركة النفط الإنجليزية الإيرانية تدخل شط العرب متجهة إلى خسروآباد في حراسة الزوارق المسلحة الإيرانية . وفي عام 1975 اضطرت الحكومة العراقية إلى إبرام معاهدة الجزائر مع إيران التي تقاسمت فيها الدولتان السيادة على شط العرب ، بغرض منع إيران من مساعدة الأكراد في شمال العراق . وكانت إيران في تلك الأثناء قد احتلت ثلاث جزر في الخليج .

عداء إيران للعراق هو عداء قديم وطويل واستراتيجي وأبدي ، وكانت لإيران في صراعها مع العراق على الدوام اليد العليا ، وهو ما دفع النظام العراقي إلى الهجوم على إيران في ظروف الثورة الخمينية ، على أمل ترجيح قوة العراق على قوة إيران لأول مرة في التاريخ . وقد استغل في ذلك حركة القومية العربية وثروة دول الخليج التي برزت بعد حرب أكتوبر سنة 1973 . وبفضل مساندة الأمة العربية للعراق ، وبفضل ثروة دول الخليج ومساعداتها ، تمكن من الخروج من حرب السنوات الثماني كأقوى دولة عربية في المنطقة ، ولكنه لم يستطع تحقيق نصر حاسم على إيران ،

رغم احتلاله 2600 كيلو متر من الأراضي الإيرانية . ولم يزعج ذلك كثيرًا النظام الإيراني ، لأنه كان يستعد للجولة الثانية مع النظام العراقي مهما طال المدى ، والتاريخ فسيح بين البلدين ! وكان الظن أن النظام العراقي سوف يبقى متأهبًا على الدوام لمثل هذا اليوم ، ولكن الديكتاتور الأحمق ، بدلاً من ذلك ، إذا به يدخل في صدام مع الأمة العربية ذاتها ، التي ساندته ، والتي رجحت كفته في الصراع مع إيران لأول مرة في التاريخ الحديث ، فاجتاح الكويت ، كخطوة أولى لاجتياح دول الخليج ثم السعودية ، فاستفز لمقاومته المجتمع الدولي كله وكذلك المجتمع العربي ، وهنا وقع في خطئه الاستراتيجي الأفدح . وهو التسليم طوعًا لإيران بما لم يسلم به بالقتال !

وهكذا نصل إلى الموقف الغريب الذي وضع الديكتاتور الأحمق نفسه فيه . لقد خسر الأمة العربية التي هو جزء منها ، والتي كانت تعلق عليه أملها ، والتي ساعدته في حربه مع إيران ، والتي تمثل الاحتياطي الاستراتيجي للعراق ، وحقق فوزًا لأكبر قوتين استراتيجيتين معاديتين للعراق ، وهما إسرائيل وإيران . وفي الوقت نفسه خلق عداء مع المملكة العربية السعودية لم يعرفه تاريخ هذه المنطقة العربية منذ الفتح الإسلامي ، عداء سوف يدوم لعدة عقود من السنين .

وأخطر من ذلك كله أن العراق سوف يخرج من أزمة الخليج بعد فقد قوته العسكرية التي كانت تمكنه من التصدي لكل من إسرائيل وإيران . فكما ذكرنا ، فإنه حتى لو حُلت أزمة الخليج حلاً سلميًا يترتب عليه خروج العراق من الكويت ، فإن هذا الحل السلمي سوف يكون باهظ التكاليف على العراق ، لأنه سوف يُخرج العراق أقل قوة مما دخل . فبالإضافة إلى خسارته لنفقات حملته العسكرية على الكويت ، فإنه سوف يفقد بترول الكويت الذي يكون مع بترول العراق 20 في المائة من الاحتياطي النفطي في العالم . فمن المعروف أن احتياطي البترول الخام في العراق هو 100 مليار برميل ، أما احتياطي البترول الخام في الكويت فيصل إلى 5 , 94 مليار برميل . وفي الوقت نفسه فإن على العراق وفقًا للحل السلمي تعويض

الكويت عما سببه لها من أضرار ودمار ، ويعيد إليها ما نهبه ، وهو ما يزيد على أربعة مليارات من الدولارات . كما أن الحظر الدولي على مبيعات الأسلحة والتكونولوجيا المتعلقة بصناعة الأسلحة للعراق سوف يستمر ، بما يعني تجمد ثم تناقص قوته بالنسبة لقوى الدول المتصارعة معه في المنطقة وهي إيران والسعودية وإسرائيل .

وهكذا يكون حكم صدام حسين قد أضر بمصالح العراق بما لم يسبق له مثيل .

وكان الله في عون الشعب العراقي الذي ابتُلي بالطغاة .

(13)

ماذا لو انتصر صدام ؟

بعد أن دخلت أزمة الخليج الحالية في أسبوعها الخامس حتى وقت كتابة هذا المقال ، دون اشتعال نيران الحرب ، ودون أن يعلن صدام حسين انسحابه من الكويت ، ودون أن يظهر أثر فعال ملموس للحصار البحري الذي فرضه مجلس الأمن والغرب على العراق ، فإن السؤال الذي يطرحه كل فرد في مصر هو : إلى أين تنتهي هذه الأزمة ؟ ما هو مصيرها ؟ ما هي نتائجها على المنطقة العربية وعلى العالم ؟ .

ذلك أن كثيرين من أبناء هذا الشعب الذي صدمهم اجتياح النظام العراقي للكويت بهذا الشكل الوحشي ، قد أخذوا يشككون في اتجاه هذه الأزمة ، بعد أن مرت عليهم هذه الأسابيع الخمسة كأنها قرون ، وبعد كل التضليل الذي يمارسه النظام العراقي وأعوانه الخونة في مصر ، والمراوغات والمناورات المكشوفة التي تقوم بها الدول العربية المؤيدة للنظام العراقي .

فقد أصبح الاعتقاد السائد بين هذا الفريق من أبناء الشعب — وهو فريق كبير لا يستهان به — أن الأزمة تتجه إلى لا شيء ! وليس لها — بالتالي — مصير معروف ! وأن النتائج التي سوف تترتب عليها لن تخرج عن النتائج التي تسفر عن أزمة تتجه إلى لا شيء ومصيرها مجهول !

وقد أخذ هذا الفريق يسوق الأدلة على صدق حدسه واستنتاجاته ، بما بدأ يظهر

من علامات تأثر الغرب بتهويش النظام العراقي ، وما يهدد به من إبادة نصف هذه الدولة، أو إبادة ربع هذه الدولة ، أو إبادة خمس هذه الدولة ، أو إبادة كل هذه الدولة ! وبقتل جنود قوات التدخل الأجنبي بعشرات ومئات الألوف ، واتخاذ الرعايا الأجانب في العراق والكويت دروعًا بشرية أمام المراكز والمواقع العسكرية التي ينتظر تعرضها للهجوم الجوي من جانب قوات التدخل ، ونسف آبار البترول في منطقة الخليج ، واجتياح المملكة العربية السعودية كما اجتيحت الكويت إذا اتخذت أراضيها قاعدة لضرب المواقع العراقية .. إلى آخر هذا الشريط الطويل من التهويش الذي ظهر تأثيره في الغرب في بعض صحفه وعلى لسان بعض قادته ، وانحسار الحماس للتدخل العسكري الذي تأجج في بداية الأزمة ، وانكسار شعارات الحرب التي كانت ترفرف عالية في أعقاب اجتياح النظام العراقي للكويت .

ولما كانت قضية تحرير الكويت هي القضية الأساسية دون ريب ، وهي التي أثارت كل هذه الزوبعة ، وجلبت كل هذه الأساطيل العسكرية والترسانات الحربية ، ولما كان النظام العراقي يعض عليها بالنواجذ ولا ينوي أن يفرط فيها تحت أي ظرف من الظروف ، ويفضل التضحية بالمهج والأرواح ومدن العراق وأمن العراق في حرب صاعقة على التسليم فيها في مقابل السلام ـ فإن الحرب تكون هي الوسيلة الوحيدة لتحرير الكويت . ولما كانت فكرة الحرب تتراجع في كل يوم عدة خطوات ، خصوصًا بعد قمة هلسنكي ـــ فإن الأزمة على هذا النحو تكون قد ضلت الطريق الأساسي الذي كان محددًا لها ، وهو تحرير الكويت ، وتكون قد تحولت إلى أزمة من الأزمات الدولية العديدة التي تملأ الساحة الدولية ، تنتظر الحل وفرج الله !

وقد بقي علينا أن نفحص هذا الرأي ، لا من ناحية نتائجه على الكويت ، إذ يفترض هذا الرأي ضياعها إلى الأبد ، وإنما من ناحية نتائجه على المنطقة العربية وعلى النظام الدولي .

وبالنسبة للمنطقة العربية فأعتقد أن النتيجة الأولى لفشل المجتمع الدولي ككل ، والمجتمع العربي بصفة خاصة ، في إرغام النظام العراقي على الانسحاب من الكويت ، ومعاقبته على فعلته النكراء ، سوف تكون خروج صدام حسين من هذه الأزمة كأقوى زعيم شهدته هذه المنطقة العربية منذ عبد الناصر ، مع الفارق الكبير بين الشخصيتين ، فقد كان عبد الناصر في نهاية الأمر بطلاً من أبطال التحرر الوطني ، أما صدام حسين فهو قائد من قادة القهر والعسف والعدوان .

ولما كان ظفره بالكويت ، معناه أنه لن يعاقب ، فسوف تبقى في يده أقوى قوة عسكرية في المنطقة ، بكل ما يعكسه ذلك على علاقات القوى بالمنطقة لصالح النظام العراقي ، وضد صالح المنطقة العربية .

ذلك أن انتصار قوة عدوانية على هذا النحو ، ونجاحها في احتلال دولة صغيرة مجاورة بالقوة العسكرية ، وضمها واهتضامها وسرقة أموالها وبترولها واسمها ، دون أن تصاب بأي أذى أو عقاب ، سوف تكون نتيجته الطبيعية انطلاق هذه القوة العدوانية لاستكمال عدوانها على بقية الدول المجاورة تحت هذه الذريعة أو تلك ، ومعنى ذلك تغيير خريطة هذه المنطقة العربية باختفاء الدويلات الصغيرة وتضخم العراق .

ـ ولما كانت الدويلات الصغيرة في المنطقة تدرك هذه الحقيقة ، فلن يكون مفر أمامها من استدامة بقاء القوات الأجنبية على أرضها ، لحمايتها من أي عدوان عراقي في المستقبل ، وتكون النتيجة أن العراق يكون قد كسب الكويت ، وتكون الولايات المتحدة قد كسبت احتلال منطقة الخليج ، والبقاء في المملكة العربية السعودية ، التي لن يغمض لها جفن وصدام المنتصر على حدودها الشمالية ، وصواريخه موجهة إلى مدنها ، وعينه على بترولها وثروتها .

وهذه النتيجة ربما كانت ردًا على المضللين المتباكين على الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة ، والذين يهنئون بعضهم بعضًا سرًا لاجتياح العراق للكويت .

فعلى هؤلاء المضللين أن يعرفوا أن استمرار احتلال النظام العراقي للكويت ، يساوي تمامًا استمرار الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة !

ومن هنا يقف الوطنيون المخلصون لمصر والعروبة والإسلام بصلابة في وجه الاحتلال العراقي للكويت ، لأنه يمثل في نظرهم أساس الشر كله في المنطقة ، والمبرر الوحيد للوجود العسكري الأجنبي في المنطقة ، ولا يحولون أنظارهم أبدًا عن هذا الهدف .

هذا على كل حال فيما يتصل بالنتيجة الأولى لانتصار صدام حسين وفوزه بغنيمته وهي الكويت ، وهي تفاقم خطره على جيرانه بما يدفعهم إلى استدامة بقاء الجيوش الأجنبية على أراضيهم لحمايتهم . ولا يلومهم أحد على ذلك ، لأن الخطر العراقي يهدد الوجود السياسي لهذه الدول أصلاً ، بينما الخطر الأجنبي يحافظ على هذا الوجود تحت حمايته ، وهي حماية طلبتها الدول ولم تفرض عليها !

ـ أما النتيجة الثانية ، فهي أن خروج النظام العراقي منتصرًا من معركة احتلال الكويت ، سوف يضعه في موضع المواجهة مع إسرائيل ، وإلا فقد حجته ومصداقيته في وجه الشعوب والنظم العربية الحالية التي تؤيده معتمدة على أن انتصاره هو انتصار لها .

وعلى سبيل المثال فإن الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، الذي خدعته لغة القوة التي يستخدمها صدام حسين في مخاطبة إسرائيل ، وتصور أن خطوته التالية بعد احتلال الكويت ، سوف تكون تحريره من يد الاحتلال الإسرائيلي ، سوف يمارس الضغط على النظام العراقي ليبر بوعده ، ويوجه إلى إسرائيل ضربة قاصمة تنهي وجودها في المنطقة العربية ، وتعيد للشعب العربي فلسطين كاملة . فإذا أخطأ صدام الحسابات وتصور أنه يستطيع توجيه هذه الضربة إلى إسرائيل ، وجد منها ما لا يسره ، وهي تملك خمسين قنبلة ذرية سوف تستخدمها في معركة البقاء دون جدال ، بينما سوف يتحرج صدام في استخدام أسلحته الكيماوية ضد إسرائيل ،

لأن عدد من سيموت من الفلسطينيين لن يقل عن عدد الإسرائيليين ، إذ الجميع يعيشون معًا ، فإذا استخدمها كانت خسارة الفلسطينيين والعراقيين أفدح من خسارة الإسرائيليين .

أما إذا قاوم صدام حسين الضغوط الفلسطينية ، ورفض أن يمس شعرة واحدة من رأس إسرائيل ، فإنه يكون قد كشف نفسه وكشف نظامه .

وما ينطبق على الفلسطينيين ينطبق على الأُردنيين ، الذين خدعتهم نفس لغة القوة التي يتكلم بها صدام حسين في مواجهة إسرائيل ، ويعتقدون أن خطوته التالية سوف تكون إسرائيل . فإنهم سوف يمارسون نفس الضغوط ، وسوف تكون نتيجتها مماثلة لضغوط الفلسطينيين ، فإما أن تؤدي إلى حرب ذرية مع إسرائيل لا تبقي ولا تذر ، أو تؤدي إلى استمرار بقاء الموقف السلبي العراقي من القضية الفلسطينية ، الذي يكتفي بالكلام والتهويش دون أن يقدم عملاً إيجابيًا ينهي معاناة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة .

ـ وهنا نصل إلى النتيجة الثالثة ، وهي التي تتعلق بالشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة . فإن قضية هذا الشعب تكون قد دخلت ذمة التاريخ ، بعد أن راهن على النظام العراقي أمام العالم أجمع وخسر . فلقد خسر الآن الرأي العام العالمي ، الذي كان يتوقع أن يكون الفلسطينيون أكثر إدانة للاحتلال العراقي للكويت من أي شعب آخر ، لأنه شعب جرب الاحتلال ويعاني من قسوته وضغوطه ، ومن المفروض أن يكون أكثر رفضًا للعدوان من أي شعب آخر .

والدليل على ذلك أن هذا الموقف الذي وقفه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة من الاجتياح العراقي للكويت ، قد أثر سلبًا على حركة السلام الإسرائيلية ، التي كانت تقاوم حكومتها وتقف إلى جانب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة ، والتي كان يثقل على ضميرها صور القمع التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية على الفلسطينيين . فهناك في إسرائيل حاليًا مراجعة عامة من جانب حركة السلام

الآن » لموقفها من الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة ، خصوصًا وأن إسرائيل تواجه حاليًا أعظم خطر منذ قيامها ، لأنها تعرف أنه في حالة تدخل عسكري لإنهاء احتلال العراق للكويت ، فإنها سوف تكون هدفًا لهجوم بالأسلحة الكيماوية من جانب العراق ، سواء اشتركت أو لم تشترك ، لأنه من المفروض أن العراق سوف يخسر المعركة لتفاوت القوة العسكرية بين الطرفين من الناحية النوعية ، ولن يتردد النظام العراقي في ضرب إسرائيل قبل أن يلفظ أنفاسه ، وقد يوجه هذه الضربة في البداية باعتبارها ضربة وقائية .

والمهم هو أنه سواء حارب النظام العراقي إسرائيل بعد فوزه بالكويت ، أو لم يحاربها ، فإن الشعب الفلسطيني هو الخاسر من هذه الأزمة !

وهذا من سوء حظ الشعب الفلسطيني . لقد كان عليه أن يعلم أن وقوفه بصلابة إلى جانب الحق الكويتي ، سوف يعزز قضيته بعد هزيمة العدوان العراقي على الكويت ، وعودة الشرعية إلى حكومتها ، إذ يمكنه عندئذ أن يطالب بالمعاملة بالمثل من المجتمع الدولي ، فيجبر الحكومة الإسرائيلية على الانسحاب من الضفة الغربية وغزة ، كما أجبر العراق على الانسحاب من الكويت ، ولكنه ابتلي بقيادات من التجار لا من الثوار ، وتلك مأساة قضيته الحقيقية .

- أما النتيجة الرابعة لانتصار صدام حسين ، فهي أنه سوف يصبح في وسع أية دولة في المنطقة العربية أن تستخدم القوة لحل مشاكل الحدود مع جيرانها ، اعتمادًا على السابقة التي أرساها النظام العراقي .

وعلى سبيل المثال ، فيمكن لمصر ذات القوة العسكرية الضخمة أن تستعيد من ليبيا بالقوة العسكرية واحة جغبوب وهضبة السلوم وباقي الواحات ! وسوف تكون حجتها أقوى من حجة النظام العراقي في احتلال الكويت ، فلم تكن الكويت في يوم من الأيام أرضًا عراقية ، وادعاءات النظام العراقي التاريخية في هذا الصدد هي ادعاءات كاذبة مضللة ، ولكن حجة مصر في استعادة جغبوب وهضبة السلوم وبقية

الواحات حجة يسندها التاريخ ، فقد كانت هذه كلها أرضًا مصرية حتى فترة قريبة جدًا . بل إنه حين اضطرت مصر للتنازل عنها في سنة 1925 لم تتنازل عنها لليبيا ـــ التي كانت واقعة تحت الاحتلال الإيطالي ـــ وإنما تنازلت عنها لإيطاليا بضغط من انجلترا التي كانت تحتلها . وبالتالي فهي صفقة بين دولتين استعماريتين لم يكن للشعب الليبي دور فيها ، فلا هو طالب باقتطاع هذه الأراضي من مصر لضمها إلى ليبيا ، ولا كان حتى يفكر في ذلك ! ولذلك لم تكُفّ مصر أبدًا عن المطالبة برد هذه الأراضي إليها من ليبيا .

فحين عقد مؤتمر الصلح في لندن في يناير سنة 1946 لبحث مصير المستعمرات الإيطالية السابقة ، تقدمت مصر بمذكرة تطلب فيها الاشتراك في المؤتمر ، ومنْح ليبيا استقلالها ، وكذلك تعديل الحدود المصرية الليبية ، ورد ما سلخ من الأراضي المصرية . وعندما انتقل مؤتمر الصلح إلى باريس ألقى واصف غالي باشا رئيس وفد مصر في المؤتمر يوم 22 أغسطس خطابًا طالب فيه برد الأراضي المصرية . كما تقدم بمذكرة أخرى للمؤتمر يوم 30 أغسطس في اجتماعه بقصر لوكسمبرج في باريس يطلب فيه استعادة جغبوب وهضبة السلوم وباقي الواحات ، باعتبارها حقًا لمصر ، ولتأمين حدودها وسلامتها وحمايتها من الغزو .

وفي هذه المذكرة ـــ وعمدتنا في ذلك كتاب محسن محمد القيم : « سرقة واحة مصرية » ـــ شرحت مصر كيف اضطرت تحت ضغط بريطانيا إلى التنازل لإيطاليا عن واحة جغبوب في اتفاق 6 ديسمبر سنة 1925 ، رغم غضب الشعب المصري الذي رفض التخلي عن جزء من أرض مصر . وقالت المذكرات إن شعب مصر بعد جغبوب وغيرها أرضًا فصلت عن مصر بدون وجه حق ، وأنه في الوقت الذي يعاد فيه تنظيم العالم حسبما تقتضيه مبادئ الإنصاف والعدالة ، تطالب مصر بأن ينتهي الظلم الذي وقع عليها عام 1925 ، وإرجاع الأراضي التي انتزعت منها . والطريف أن إسماعيل صدقي باشا ، الذي سلم في عام 1925 جغبوب إلى إيطاليا ،

كان هو رئيس الحكومة في سنة 1946 ، وكانت حكومته هي التي طالبت برد جغبوب وغيرها . وقد استمرت مصر تطالب بجغبوب حتى استقلت ليبيا في ديسمبر سنة 1951 ، وقامت ثورة يوليو سنة 1952 ، فقدمت في أغسطس سنة 1953 طلبًا للحكومة الليبية لرد جغبوب ، ولكن الحكومة الليبية أبدت دهشتها لمثل هذا الطلب ، واعتبرته طلبًا باستقطاع أرض ليبية ، وأنه تنازُل لمصر عن بعض أجزاء من الوطن المقدس ولا سيما الجغبوب الغالية ! ورفضت حكومة الثورة الاستمرار في المطالبة حرصًا على العلاقات المصرية الليبية ، وسكتت منذ ذلك الحين .

على أن عملية صدام حسين الإجرامية في الكويت ، التي يستند فيها إلى الحقوق التاريخية ، تفتح الباب أمام استخدام القوة من جانب كل دولة عربية تقوم بينها وبين جارتها منازعات على الحدود . فإذا فاز صدام حسين بغنيمته ، لم يبق أمام أية حكومة عربية تملك قوة عسكرية كافية ، عذر أمام شعبها للإحجام عن استخدام هذه القوة العسكرية في استرداد أية أرض ترى أنها من حق شعبها !

ولعلي أقدر من أي فرد على تقديم عرض تاريخي بالنزاعات على الحدود بين البلاد العربية ، خصوصًا تلك الدول العربية التي وقفت إلى جانب النظام العراقي بالصمت أو التأييد الصريح ، لتعلم أن وقوفها إلى جانب النظام العراقي يفتح باب جهنم أمام الوطن العربي ، كما يفتح شهية كل دولة عربية تملك قوة عسكرية متفوقة لضم جارتها الأضعف ، باستخدام الحجج التاريخية . فليتق هؤلاء الحكام الله في عروبتهم ودينهم ومبادئهم .

ـ وعلى كل حال فقد بقيت النتيجة الخامسة لانتصار صدام حسين ، وتتعلق بالمجتمع الدولي . إنّ عجز المجتمع الدولي عن إرغام النظام العراقي على الانسحاب من الكويت ، وتحجيمه ، ومعاقبته ، هو في تصورنا بداية النهاية لحضارة القرن العشرين ، وأسوأ خاتمة له ! لقد قامت حضارة القرن التاسع عشر وما قبله من قرون على تحكيم القوة بشكل مطلق في أي نزاع ، حتى قامت الحرب العالمية الأولى ،

وخروج الرئيس ولسون بمبادئ حق تقرير المصير وتأليف عصبة الأمم ، فكانت أكبر تحد لمعتقدات العالم الاستعماري القديم ، وقد تطورت هذه المبادئ بعد الحرب العالمية الثانية حتى وصلت إلى ما وصلت إليه من تقدم . فإذا نجح صدام حسين في الاحتفاظ بالكويت ، والإفلات من العقاب ، كان هذا النجاح هزيمة حقيقية لهذه الحضارة ، ولما أحرزته البشرية من تقدم عبر القرون ، وعودة بالمجتمع البشري إلى الوراء .

(14)

أزمة الخليج وخلط الأوراق

في تصوري أن أزمة الخليج الحالية ، التي فجرها الطاغية العراقي صدام حسين ، هي اختبار حقيقي للقوى الوطنية في مصر ، وامتحان عسير للمبادئ ، وفرز دقيق للمثقفين والسياسيين والمفكرين والكتاب ، سوف يحدد بصفة حاسمة المضلِّلين منهم من المضلَّلين ، والخادعين من المخدوعين ، والثوار الحقيقيين من التجار الحقيقيين ! وهو في نهاية الأمر اختبار لكل صاحب كلمة وفكر ، هل هو صادق مع نفسه ومع الغير ؟ أم هو يخدع نفسه ويخدع الغير ؟ وهل هو حقيقة يقف إلى جانب الحرية والعدل والقانون والمبادئ والقيم ، أو هو يتاجر بكلمات الحرية والعدل والقانون والمبادئ والقيم ؟ .

وحتى تكون مناقشتنا على أساس ، فإنه يلزم أن نطرح أساسيات هذه الأزمة بما لا يمكن أن يختلف عليه أحد . لقد ظلت الأمة العربية تنظر إلى العراق نظرة أمل ورجاء على الدوام ، وتعتبره قوة كبرى من قوى التحرر في الوطن العربي ، وكانت تعتبر كل قوة يكتسبها مكسبًا لها ، وكل خسارة يخسرها خسارة لها . وعندما دخل الحرب ضد إيران ، وعلى الرغم من أنه كان البادئ بالهجوم ، وعلى الرغم من أن هذا الهجوم كان يمكن اغتفاره لو كانت إيران تحت حكم الشاه ، ولا يمكن اغتفاره بعد الثورة التي هزت أرجاء العالم الإسلامي والعالم أجمع ، إلا أن الأمة العربيةحاولت أن تتفهم بواعث العراق ، وتدرك مخاوفه ، وأخذت تواجه الواقع المرير

الجديد على أساس قومي بحت ، وتدعم العراق بكل ما تملك من قوة ومال ونفوذ ، واستمرت على ذلك ثماني سنوات . وكانت أكثر الدول مساعدة للعراق دول الخليج ، وعلى رأسها الكويت ، حتى انتهت الحرب إلى تلك النتيجة التي توصلت إليها ، بعد أن فقدت العراق والأمة العربية جزءًا عظيمًا من ثروتها يقدر بمئات المليارات من الدولارات في تلك الحرب ، التي لم تخض الأمة العربية أطول منها في التاريخ الحديث كله . ثم أخذت العراق والأمة العربية في مواجهة فترة ما بعد الحرب على نحو متحضر يستفيد من التجربة الأوروبية للسوق المشتركة ، فأقيمت مجالس التعاون الإقليمية ، وعقدت الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية ، وبدا أن الأمة العربية على بداية طريق جديد يحقق آمال شعوبها .

ثم أمست الأمة العربية يوم أول أغسطس وأصبحت ، لتجد نفس النظام العراقي الذي أغرقها في حرب ثماني سنوات مع إيران ، يجرها مرة أخرى إلى كارثة أخرى لا تقل هولاً ، عندما انتهك القانون الدولي ، وقيم المجتمع الدولي ، ومواثيق الأمم المتحدة ، ومبادئ العروبة والقومية العربية ، واجتاح جارته المسالمة الصغيرة الكويت في ساعات قلائل ، وأعلن ضمها إلى العراق . ثم عمل بعد ذلك على إعلانها المحافظة رقم 19 ، وساق في زعمه حقوقًا تاريخية في الكويت لم تكن له في يوم من الأيام ، وسطا على بنوكها وثرواتها ونقلها إلى العراق ، وجرد شعبها من اسمه وهويته وأرضه ومن كل شيء كان يعيش به .

فماذا كان يمكن أن يكون عليه موقف القوى الوطنية الشريفة في مصر وفي العالم العربي إزاء هذه الكارثة الجديدة التي جلبها النظام العراقي ؟ هل تحتفظ بنظرتها السابقة إلى النظام العراقي كقوة تحرر عربية تعلق عليه أملها في المستقبل ؟ أم تبدل نظرتها إليه على أساس المتغيرات الجديدة ، وتعيد حساباتها بشأنه في ضوء تجربة حربه العقيم مع إيران التي خربت الديار وأكلت الأخضر واليابس ؟

هذه هي أساسيات الأزمة الخطيرة الحالية التي لا يختلف عليها اثنان . فكيف كانت مواجهة القوى الوطنية في مصر لهذه الأزمة : هل تعاملت معها على أساس

مبادئ الحق والعدل والقانون الدولي والمواثيق الدولية والعروبة والقومية العربية ، أم تعاملت معها على أساس مختلف ؟

إن رصد مواقف هذه القوى في الأسابيع الماضية منذ بداية الأزمة ، يوضح بما لا يدع مجالاً للشك ، أن هناك فصيلاً من هذه القوى قد انحرف عن جادة الطريق ، وأنه تخلى عن كل ما كافح وناضل من أجله على مدى العقود الأخيرة من السنين ! وصحيح أن هذا الفصيل صغير وهزيل ، ولكن الاعتماد على ذلك وإعفاءه من المحاسبة والعقاب يعد خطأ فادحًا ، لأنه لا يكتفي بنشر أفكاره السامة والمريضة بين الناس في السر والخفاء ، وإنما ينشرها في العلن في صحيفتين من صحف المعارضة ، هما صحيفتا الشعب والأهالي .

وعلى سبيل المثال ، فقد نشرت « الشعب » في عدد 11 سبتمبر سنة 1990 خبرًا في الصفحة الأولى عن تأييد ما يسمى باسم « الحزب الاشتراكي العربي الناصري » تحت التأسيس لموقف حزب العمل من الأزمة . وفيه يعلن فريد عبد الكريم ، الذي وصفته الجريدة بأنه « وكيل المؤسسين للحزب » أن المرحلة الراهنة تفرض على « جميع القوى الشريفة العربية والإسلامية » ــ حسب قوله ــ أن تتوحد للجهاد ضد الاحتلال الأمريكي الصهيوني للأراضي العربية في فلسطين والخليج ، ومساندة شعب العراق في مواجهة الصهاينة والأمريكان » ، وأن الحزب الناصري يدرس حاليًا الصيغة النهائية للتحالف مع حزب العمل « والقوى الشريفة الأخرى » (هكذا !) كما يرى الحزب الناصري أنه يمكن في الظروف الراهنة تجميد العراقيل التي كانت تعوق تحالف الناصريين مع التيار الإسلامي ، وذلك لمواجهة الخطر الذي يتهدد الأمة العربية والإسلامية بأسرها . وقال فريد عبد الكريم : إنه في حالة ضرب أمريكا للعراق ، فإننا مطالبون بتشكيل فرق انتحارية شعبية تطارد وتضرب المصالح الأمريكية » !

هذا ما أوردته جريدة الشعب على لسان فريد عبد الكريم ، وهو يصور المأساة

التي يعيشها هذا الحزب الورقي الهزيل ، الذي يعيش على ذكرى زعيم عظيم ، بعد أن نسي كل مبادئه ! فرئيس الحزب الورقي يتصور أن « القوى الشريفة في العالم العربي والإسلامي » تتمثل في سيادته شخصيًا وأعضاء حزبه الهزيل ، بالإضافة إلى حزب العمل الذي لا يقل عنه هزالاً وضعفًا ، وبالإضافة أيضًا إلى ما يسميه بالتيار الإسلامي دون أن يحدد حدوده !

هذه هي فقط القوى الشريفة العربية والإسلامية في رأي زعيم الناصريين ، أي القوى التي لا تصدر عنها كلمة إدانة واحدة للغزو العراقي للكويت ـــ كما فعل ـــ ولا تطالب العراق بالانسحاب من الكويت وإعادة اسمه وثرواته المنهوبة إليه ـــ كما فعل أيضًا ـــ ولا ترى في الأزمة الحالية أي خطر تعرض له شعب الكويت حتى الصهاينة والأمريكان .

هذه ـــ إذن ـــ هي القوى الشريفة العربية والإسلامية في رأي زعيم الناصريين ، أما القوى غير الشريفة فتتمثل في كل من لا يرى رأي الزعيم الصغير المفدى ، وتتمثل في : الشعب المصري بجميع طوائفه وطبقاته من أسوان إلى الأسكندرية ، كما تتمثل في نظام الحكم الذي يرسل القوات المصرية إلى السعودية ومنطقة الخليج ، وتتمثل في حزب الوفد أكبر حزب شعبي معارض في البلاد ، وتتمثل في تيار الكتاب والمفكرين من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، وتتمثل في جميع البلاد العربية فيما عدا قلة تدور في فلك النظام العراقي ، كما تتمثل في الغرب كله ، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية ، وتتمثل في المعسكر الاشتراكي كله ، وعلى رأسه الاتحاد السوفييتي والصين ، وتتمثل في كتلة عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وكل منظمات حقوق الإنسان في العالم أجمع !

هذه هي القوى غير الشريفة في رأي الزعيم الناصري ، التي يجب أن ينأى بحزبه الورقي عنها ! ويفضل أن يتجاوز عن كل خلافات النظام الناصري مع التيار الإسلامي ، التي دفعته إلى التنكيل به على مدى ربع قرن ، والزج بقياداته وصفوفه

في السجون ، وتجميد هذه الخلافات والعراقيل ، بعد أن اكتشف أن هذا التيار يمثل القوى الشريفة الباقية في الساحة ـــ أقصد ساحة الكرة الأرضية ـــ مع حزب العمل ! .

ويحاول المرء أن يجد تفسيرًا لموقف الزعيم الناصري الصغير في ضوء التجربة الناصرية ، فلا يجد ! فصَحيح أن التجربة الناصرية الداخلية كانت تجربة دكتاتورية لا شبهة فيها ، إلا أن هذه التجربة الناصرية الخارجية كانت تجربة تحررية لا شبهة فيها أيضًا . فعلى الرغم من أن عبد الناصر كان زعيمًا للعرب بغير منازع ، وكان مقبولاً من كل العرب على اختلاف نظمهم ، فإنه لم يفكر في أن يستغل هذه الزعامة في اجتياح السودان ، أو استرداد جغبوب ومرتفعات السلوم والواحات الأخرى من ليبيا بالقوة المسلحة ! كما أنه لم يفرض الوحدة على سوريا ، وإنما فرضتها سوريا على مصر ! وعندما قام العسكر في سوريا بانقلاب عسكري ، وعلى الرغم من أن أغلبية الشعب السوري كانت مع الوحدة رغم أخطائها ، فإن عبد الناصر لم يفكر في فرض استمرار الوحدة بطريق القوة العسكرية ! وعندما أرسل قواته إلى اليمن كانت هناك حكومة ثورية بالفعل استدعته إلى مساندتها ، وكان هناك نظام حكم متخلف ورجعي يكرس أوضاع العصور الوسطى ، ولم يكن هدف هذه القوات المصرية احتلال اليمن والسطو على ثرواته ونهب البنوك وإلغاء اسم اليمن وإعلانه محافظة مصرية وتحويل شعب اليمن إلى لاجئين ، بحجة أن اليمن كان في وقت ما تحت الحكم المصري ، وإنما أرسل عبد الناصر قواته لمساعدته على بناء شخصيته الحرة المستقلة في ظروف حضارية أفضل .

فأي شيء في التجربة الناصرية ـــ إذن ـــ يدعو الزعيم الناصري الصغير إلى تجاهل الاجتياح العراقي للكويت ، وسطوه على ثرواتها وشعبها واسمها وتحويلها إلى محافظة ، ولا يذكر في هذه المحنة ـــ التي لم يشهد لها العالم العربي مثيلاً ـــ غير مساندة النظام العراقي في مواجهة الصهيونية والأمريكان ، ومساعدة الشعب الكويتي

على أن يعيش عيشة العبودية والاستعمار تحت ظل النظام العراقي !

وحين يتحدث الزعيم الناصري الصغير عن « الاحتلال الأمريكي الصهيوني للأراضي العربية في الخليج» -ويقصد بذلك القوات الأجنبية التي استدعتها المملكة العربية السعودية- فإنه ينسى أنه إنما يردد الاتهامات نفسها التي كانت الأنظمة المحافظة في العالم العربي تصف بها استنجاد عبد الناصر بالقوات المسلحة السوفييتية ، وبالطيران السوفييتي ، والصواريخ السوفييتية ، للدفاع عن مصر ضد إسرائيل أثناء حرب الاستنزاف ! لقد كان نظام الدفاع الجوي كله سوفييتيًا ، وكان الطيران السوفييتي هو الذي يدافع عن سماء مصر ، وسقط منه في إحدى المرات خمس طائرات ميج في معركة مع إسرائيل .

لقد أسس عبد الناصر باستدعائه القوات المسلحة السوفييتية للدفاع عن مصر ، تقليدًا لأية دولة عربية بأن تستعين في الحفاظ على استقلالها بالقوات الأجنبية ، ولا تعد هذه القوات عندئذ قوات احتلال مادامت أنها استُدعيت و لم تأت غازية !

فإذا جاء فريد عبد الكريم اليوم ، يتحدث باسم الناصريين ، ويتكلم عن الاحتلال الأمريكي للأراضي العربية في الخليج ، رغم أنه يعرف أن القوات الأمريكية أتت بدعوة من المملكة العربية السعودية ، أفلا يكون قد ارتكب مغالطة مشينة تستدعي للرد عليها ذكر التجربة الناصرية في استدعاء القوات الأجنبية لحماية الاستقلال ؟ .

أو هل يرى الزعيم الناصري الصغير فرقًا جوهريًا بين الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والاحتلال العراقي للكويت ، أو بين الاستعمار الأمريكي والاستعمار العراقي ؟ وأليس من حق المملكة العربية السعودية ودويلات الخليج أن تستعين بالقوات الأجنبية-كما استعان عبد الناصر بالقوات الأجنبية-لحماية الاستقلال من خطر استعمار عراقي ألقى الرعب في لب الجميع ، لأنه ذكر الجميع بما ارتكبته جيوش هولاكو وجنكيز خان وأتيلا ملك الهون ، بل بما هو أشنع ، فهو يغزو ، ويسطو

وينهب كل شيء ، ويجرد الشعب من هويته ، ويمسح اسمه من اللوح ، ويحول دولة تعيش في العقد الأخير من القرن العشرين وفي ظل كل الضمانات الدولية التي وفرتها المواثيق الدولية والقانون الدولي إلى محافظة عراقية هي المحافظة رقم 19 .

فإذا جاء الزعيم الناصري الصغير لينسى كل أساسيات الأزمة الخطيرة التي عصفت بالعالم العربي ، ولا يذكر سوى مساندة النظام العراقي ، الذي يجثم بجيوش احتلاله على أرض الكويت ، وينشب أظفاره في عنق الشعب الكويتي ، فمن حقنا أن نسأله : أي شرف في الموقف العراقي يبيح لنا أن نطلق على القوى التي تؤيده وصف القوى الشريفة ؟ وما هي معايير كلمة شرف حتى نطلقها على هذه القوى ، ونحرم منها القوى الأخرى ؟

وإذا اتفقنا على أن الموقف العراقي لا يعد موقفًا شريفًا ، فكيف نطلق على القوى التي تؤيده وصف القوى الشريفة ؟ بل كيف نحصر الشرف في هذه القوى ــ رغم أنها تؤيد البغي والعدوان والغزو والنهب والسطو وتشريد الشعوب واستعبادها ــ ونسلبه من القوى الأخرى التي تناضل من أجل الحق والعدل وسيادة القانون الدولي والمواثيق الدولية وإعلاء كلمة العروبة والإسلام ؟ أليس هذا هو الخلط المشين للأوراق ، وإساءة استخدام المصطلحات لخدمة مآرب سياسية تجافي كل معاني الشرف التي اصطلحت البشرية على تحديدها على مدى التاريخ ؟ .

وهذا يقودنا إلى التصريح الآخر الذي أدلى به المستشار محمد المأمون الهضيبي في عدد جريدة الشعب نفسه ، والذي ينتقد به تصريحات الرئيس مبارك في أعقاب لقائه بوزير الخارجية الأمريكي ، والتي جاء فيها : « إن المنطقة لن تعرف الاستقرار إلا بإلغاء وجود الأسلحة التدميرية الكيميائية الموجودة لدى العراق » .

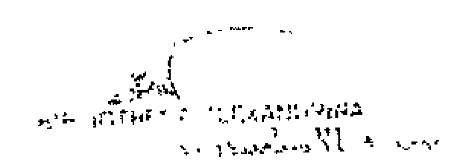
ففي رأي المستشار الهضيبي ــ الذي نشرته له جريدة الشعب ــ أن المطالبة بتدمير الأسلحة التدميرية الكيميائية الموجودة لدى العراق ، هو أمر « في غاية الخطورة »

حسب قوله ! وأن العراق يجب أن يحتفظ بهذه الأسلحة التدميرية ، بحجة أن « لب المشكلة » ينحصر في امتلاك إسرائيل الأسلحة الكيميائية والذرية ، وأنه من غير المعقول أن يقال لدولة عربية إسلامية مهددة بالتوسع الإسرائيلي أنه لابد أن تنزع أسلحتها ، التي تكون قوة الردع للعدو الإسرائيلي والقوى الاستعمارية ومن على شاكلتها !

وهذا الذي أورده المستشار محمد مأمون الهضيبي هو الذي ينطبق عليه تمامًا تعبير: كلمة حق يراد بها باطل . فالمستشار الهضيبي ، لأسباب لا يعلمها إلا الله ، قد نسي تمامًا الحكمة القائلة : لكل مقام مقال ! والمقام الذي أدلى فيه الرئيس مبارك بتصريحاته هو مقام اجتياح النظام العراقي لدولة عربية مسلمة صغيرة تعيش على حدوده في سلام ، واستيلائه على ثروتها واستعباده شعبها وسلبها اسمها . وكل ذلك ضد مبادئ العروبة والدين الإسلامي الحنيف الذي يرفع المستشار الهضيبي شعاره . وهذا المقام أيضًا هو أن هذا النظام العراقي يهدد الدول العربية المجاورة له بالاجتياح كما فعل مع الكويت باسم توزيع الثروة العربية ــ بكل ما يمثله ذلك من تحول النظام العراقي من نظام يحمي البلاد العربية ، إلى نظام خطر يهدد أمن البلاد العربية الإسلامية التي تعيش على حدوده ، واستخدامه في هذا التهديد كل ما يملك من قوة ، ومنها القوة التدميرية للأسلحة الكيماوية ـ وهو تهديد سبق للنظام العراقي تنفيذه بالفعل مع شعب مسلم هو الشعب الإيراني ، ومع الشعب الكردي الذي يعيش معه داخل حدود وطنه .

فإذا جاء المستشار الهضيبي لينسى هذا كله ، وليقول لنا إن لب المشكلة هي إسرائيل ! فإنه يعيدنا إلى وضع المنطقة قبل الاجتياح العراقي للكويت ، حين كان النظام العراقي يُعد قوة لحساب العرب ، وليس قوة على حساب العرب ، وحين كانت الأمة العربية تدخره لحمايتها والذود عن حياضها ، وتعتبر قوته العسكرية وأسلحته الكيماوية قوة لها وليس قوة عليها .

حينئذ كانت مطالبة النظام العراقي بتدمير أسلحته الكيماوية تعد خيانة عربية ، لأن هذه الأسلحة كانت موجهة ضد إسرائيل ــ كما هو مفترض ــ أما بعد أن أصبحت موجهة إلى قلب الأماكن المقدسة وإلى مكة والمدينة ، بحجة التدخل الأجنبي ، فلست أدري أي إسلام ذلك الذي يقود المستشار الهضيبي للخروج بتصريحاته السالفة الذكر ، مع أن الإسلام يأمر بقتال الفئة التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ، ولم يأمر بمساندتها والدفاع عنها حتى تزداد إيغالاً في البغي والعدوان ! .



الباب الثاني

اجتياح الكويت في الميزان التاريخي

هل كانت الكويت أرضًا عراقية ؟

(دراسة تاريخية)

(1)

النشأة التاريخية لإمارة الكويت

عندما قام النظام العراقي بغزو الكويت ، لم يقل أبدًا إنه يستعيد أرضًا عراقية ، وإنما قال إنه دخل الكويت استجابة لنداءات من الشعب الكويتي الحر الذي أطاح بالنظام القائم هناك . ولتأكيد هذا الادعاء قام باختلاق ما أسماه بالحكومة الكويتية المؤقتة ، وأعلنت هذه الحكومة المصطنعة أنها عزلت أمير الكويت وحلت المجلس الوطني وشكلت حكومة الكويت الحرة . وفي كل ذلك لم يرد أي ذكر لحقوق تاريخية للعراق في الكويت ، بل إن النظام العراقي لم يلبث أن أعلن أنه سيبدأ في سحب قواته من الكويت اعتبارًا من 5 أغسطس إذا لم تظهر تهديدات لأمن العراق أو الكويت ، الأمر الذي يؤكد أن فكرة الحقوق التاريخية لم تكن من الأسباب التي قدمها النظام العراقي للعالم تبريرًا لاجتياحه الكويت .

وحتى عندما أخذ النظام العراقي يمهد لغزوه للكويت ببعض المبررات ، لم يشر بأية إشارة إلى الحقوق التاريخية ، وإنما اتهم الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بتجاوز حصصهما من إنتاج النفط وفقًا لما حددته منظمة الأوبك ، وأن ذلك أدى إلى إغراق السوق البترولية بما يزيد على احتياجاتها ، وبالتالي إلى انخفاض أسعار النفط بدرجة أثرت بشدة على اقتصاديات العراق .

وحتى يوم 7 أغسطس لم تكن فكرة الحقوق التاريخية قد ظهرت ، فقد أذاعت بغداد أن الحكومة المؤقتة في الكويت قررت إعلان الجمهورية في الكويت .

بما يعني أن الكويت ما زالت دولة مستقلة ذات سيادة .

على أنه يوم 8 أغسطس (وهو اليوم التالي) كان النظام العراقي يعلن ضم الكويت رسميًا ! على أساس أنها كانت أصلاً جزءًا من أراضيه . وبذلك ظهرت فكرة الحقوق التاريخية على المسرح السياسي للأزمة .

وسرعان ما تم حشد أساتذة التاريخ العراقيين لتأصيل هذه الدعوى تاريخيًا ، فصدر للأساتذة الدكتور محمود علي الداود ، والدكتور مصطفى النجار ، والدكتور عبد الرحمن عبد الكريم العاني كتاب بعنوان : « الهوية العراقية للكويت » ، عن دار الحرية للطباعة ببغداد ، يضم ثلاثة فصول : الأول بعنوان : « الكويت جزء من العراق قبل الإسلام وفي العهود الإسلامية » وكتبه الدكتور العاني ، والثاني بعنوان : « الكويت جزء من العراق الوطن الأم خلال العهد العثماني » وكتبه الدكتور الداود ، والثالث بعنوان : « دور بريطانيا في فصل الكويت عن العراق وتعميق التجزئة » وكتبه الدكتور مصطفى النجار .

وقد أخذت جريدة « النداء » العراقية في نشر فصول هذا الكتاب يوميًا على حلقات ، تحت عنوان : « دراسة أكاديمية جديدة حول عودة « قضاء الكويت » إلى العراق ! الأمر الذي يوحي للقارئ أن الكويت كانت على مدى التاريخ الوسيط جزءًا من العراق ، وأنها عادت إلى الوطن الأم بعد طول غيبة !

ومع إيماننا بأن إثارة قضية « الحقوق التاريخية » في العقد الأخير من القرن العشرين هي عمل خطير يمكن أن يترتب عليه تفجير العالم العربي بالحروب بين كل دولة عربية وأخرى ، فإننا نرى من المفيد ـــ مع ذلك ـــ كشف هذا الادعاء الباطل الذي يسوقه النظام العراقي لتبرير ارتكاب جريمته المنكرة الممثلة في احتلال دولة كاملة السيادة ، ولها حدود معترف بها في المجتمع الدولي ، ومسح اسمها من خريطة العالم .

وربما كانت أولى الحقائق التاريخية في هذا الصدد أن العراق لم يكن دولة مستقلة

منذ فتح هولاكو بغداد في سنة 1258 . وفي سنة 1508 ـــ أي في أوائل القرن السادس عشر ـــ وقع تحت سيادة الدولة الصفوية في إيران . وكانت الدولة الصفوية تحكم القسم الشرقي من الأناضول مع العراق وإيران . وقد ظلت العراق تحت السيادة الإيرانية حتى قامت الحرب بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية ، وانتصرت جيوش سليم الأول على جيش الشاه إسماعيل الصفوي في موقعة « تشالديران » سنة 1514 . وفي سنة 1534 استولت جيوش السلطان سليمان القانوني على العراق من الدولة الصفوية . ولكن الصفويين لم يسكتوا ، فقد سعوا كثيرًا وراء استرداد العراق من العثمانيين ، ونجحوا في الاستيلاء على بغداد مرة أخرى في سنة 1602 ، ولكن حكمهم الجديد هناك لم يستمر طويلاً ، إذ عاد العثمانيون في عهد حكم السلطان مراد الرابع إلى فتح العراق مرة ثانية سنة 1638 ، وبقي العراق تحت الحكم العثماني حتى الحرب العالمية الأولى .

العراق ـــ إذن ـــ على طوال تلك الفترة الزمنية الطويلة التي امتدت ثلاثة قرون تقريبًا كان تحت السيادة العثمانية ، ولم يكن دولة مستقلة ذات سيادة ولها حدود دولية تضم داخلها الكويت ، وإنما كان أربع ولايات هي : ولاية الموصل ، وولاية شهرزور ، وولاية بغداد ، وولاية البصرة . على أن ولاية البصرة كانت أضعف هذه الولايات ، فقد تبادلها الولاة العثمانيون وشيوخ المنتفق وشيوخ الحويزة ، بل باعها واليها لكاتب الجند « أفراسياب » وتولى هذا حكمها مع أسرته لمدة سبعين عامًا . وتحملت ولاية بغداد أعباء طرد آل آفراسياب من البصرة والدفاع عنها ضد هجمات أمير الحويزة ، مما أدى إلى تحول البصرة إلى مجرد « متسلمية » تابعة لبغداد في أوائل القرن الثامن عشر .

والمهم أن ضعف السلطة العثمانية في جنوب العراق ، وفي البصرة بالذات ، قد أدى إلى ظهور إمارة الكويت ونموها دون اصطدام بالعثمانيين . ويتفق المؤرخون على أن هذه الإمارة نشأت على يد آل الصباح ، وقبل ذلك لم تكن هناك إمارة معروفة

بهذا الاسم ، إذ لا نجد ذكرًا لها في تاريخ العرب ، ولم تذكرها المصنفات العربية القديمة ، وقد عرفت باسم القرين Grane نسبة إلى الساحل الشمالي للخليج ، الذي ينحني في اتجاه دائري مكونًا ما يشبه القرن ، وقد اشتهرت بذلك الاسم كما جاء في تقارير وكتب البحارة الرواد من برتغاليين وهولنديين وإنجليز ، وما زال اسم القرين يطلق على بعض المواقع في أطرافها . وكان يسكنها جماعات من البدو وصيادي السمك ، حتى نزحت إليها من نجد أسرة الصباح حوالي عام 1716 ، وبعد خمسين عامًا من ذلك التاريخ كانت الكويت قد نمت سريعًا في سكانها وثروتها وأهميتها ، وساعدها على ذلك بُعدها عن الصراع الدائر فيما حولها من بلاد،كالبصرة والإحساء ، كما أن أرضها الجدباء صرفت عنها أعين الطامعين ، ومهرَ سكانُها في التجارة وصناعة السفن . ولما تكاثروا فكروا في اختيار أمير عليهم ، فكان هذا الأمير هو صباح الأول ، الذي خلفه في الحكم الأمير عبد الله بن الصباح ، وبذلك تأسست إمارة الكويت في عام 1756 .

ولم تلبث أن ساعدت الظروف على نموها عندما استولى الإيرانيون (الفرس) على ميناء البصرة في عام 1776 حتى عام 1779 ، فتحولت تجارة البصرة مع الهند إليها ، وهاجر إليها كثير من التجار الأثرياء مما أنعش تجارتها . ثم شهدت فترة انتعاش آخر حين نقل الإنجليز وكالتهم من البصرة إليها في عام 1794 تأديبًا للعثمانيين ، فأصبح لإمارة الكويت أهمية كونها ميناء تمر منه البضائع في طريقها إلى بغداد وحلب ودمشق والآستانة .

وفي خلال كل ذلك كانت إمارة الكويت مستقلة ، ولم تكن تابعة بحال لولاية البصرة ، فيروي المؤرخ الإنجليزي « بريدجز Brydges » وكان في ذلك الوقت موظفًا بشركة الهند الشرقية ، انه لجأ إلى الكويت في عام 1794 ، على أثر خلاف الشركة والسلطات العثمانية في البصرة ، وأن شيخ الكويت قدم له كل التسهيلات . وقد وصفه بأنه حاكم عادل يتمتع بحب رعيته . وبطبيعة الحال لو كانت الكويت تابعة للبصرة لما أمكن لأميرها التصرف على هذا النحو ، بل لاتّبع نفس سياسة

السلطات العثمانية في البصرة .

بل يذكر « بريدجز » إن أحد ولاة البصرة وهو مصطفى أغا ، أو مصطفى الكردي ، لجأ إلى الكويت مع صديقه ثويني السعدون ، حاكم المنتفق ، بعد نزاع حدث بينهما وبين والي بغداد سليمان باشا عام 1789 . وقد رفض شيخ الكويت تسليم اللاجئين ، رغم التهديدات والأموال التي قدمت إليه من قبل السلطات العثمانية في البصرة . وهو أمر يوضح عدم تبعية إمارة الكويت لولاية البصرة في ذلك الحين .

(2)

الوضع السياسي الفريد لإمارة الكويت

رأينا في مقالنا السابق كيف أن العراق لم يكن دولة مستقلة منذ فتح هولاكو بغداد سنة 1258 ، وأنه وقع تحت الحكم الإيراني (الفارسي) منذ عام 1508 ، وفي عام 1534 وقع تحت السيادة العثمانية ، ليعود مرة أخرى إلى السيادة الإيرانية منذ عام 1602 حتى عام 1638 ، ثم يعود مرة ثانية إلى السيادة العثمانية في عهد السلطان مراد الرابع ، ويستمر كذلك حتى الحرب العالمية الأولى .

كذلك رأينا أن العراق لم يكن ولاية واحدة لها حدود جغرافية وسياسية معينة — كما هو الحال مثلاً بالنسبة لمصر عندما كانت تحت السيادة العثمانية — وإنما كان أربع ولايات هي : الموصل ، وشهرزور ، وبغداد ، والبصرة . وكانت البصرة أضعف هذه الولايات ، مما أدى إلى تحولها إلى مجرد « متسلمية » تابعة لبغداد في أوائل القرن الثامن عشر .

في ذلك الحين لم يكن الحكم العثماني في العراق مستقرًا ، واستمر تدهور الحامية العثمانية في العراق ، كامتداد للانحلال العام في النظام الانكشاري وفي نظام الإقطاعات العسكرية ، مما اضطر الولاة إلى الاعتماد على القوات المحلية ، ولكنها كانت أضعف من تأمين السيطرة الكاملة على مختلف أنحاء العراق ، مما أدى إلى نمو قوة العصبيات الكردية والعربية ، ومعاناة العراق من الفتن الداخلية والثورات ، وأدى في النهاية إلى ظهور المماليك في بغداد ، على نحو ما حدث في مصر ، كعصبية حاكمة ،

واستبدادهم بالحكم منذ سنة 1749 حتى سقوط آخر ولاتهم داود باشا في سنة 1831 . وفي عهدهم كانت البلاد مشغولة بالعدو الفارسي الذي نجح في عام 1820 - 1821 في فرض الحصار على بغداد ، ولكن الجيوش الفارسية اضطرت إلى التراجع عنها بسبب تفشي وباء الكوليرا فيها ، وعقدت معاهدة أرضروم الأولى في أغسطس سنة 1823 . وسرعان ما قررت الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني توجيه ضربة لحكم المماليك في بغداد ، واستطاعت تحقيق هذا الغرض على يد علي باشا رضا ، الذي دخل المدينة في سبتمبر سنة 1831 ، واستسلم داود باشا ، وتولى العثمانيون الوافدون من الآستانة الحكم المباشر في العراق منذ سنة 1831 حتى سقوط الدولة العثمانية .

على أن هذا الحكم العثماني المباشر تعرض للخطر في خريف نفس العام الذي سقطت فيه حكومة المماليك في بغداد ، بتقويض محمد علي لأركان السيطرة العثمانية في الشام سنة 1832 ، وضمه مدن دمشق وحمص وحماة وحلب . فقد ثار عدد من المدن العراقية الكبيرة ضد السلطات العثمانية فيها ، وجرت اتصالات بين الثوار وإبراهيم باشا في الشام تدعوه إلى التقدم لضم العراق بأكمله إلى الدولة الجديدة ، واشتملت هذه الثورات على بغداد والبصرة والموصل على أن تكالب الدول الكبرى ضد محمد علي أنهى خطر انسلاخ العراق عن السيادة العثمانية وضمه إلى مصر ، واستمر تحت السيادة العثمانية حتى سقوط الدولة العثمانية .

في طول ذلك التاريخ وعرضه ، لم تكن إمارة الكويت جزءًا من العراق ، ولم تكن تابعة لولاية البصرة ، ولم يكن ثمة خطر على استقلالها من جانب الدولة العثمانية ، وإنما كان الخطر من جانب الوهابيين . ففي عام 1808 تقدم الوهابيون لشن غارة على بغداد ، وطلب سعود من شيخ الكويت دفع إتاوة للوهابيين ، ولكن شيخ الكويت رفض ، فسير عليه سعود جيشًا لإرغامه على الدفع ، ولكن هذا الجيش فشل في الاستيلاء على الكويت في شهر يونيه سنة 1808 ، كما حاول الوهابيون دفع

القواسم وحاكم مسقط والبحرين على تسيير أساطيلهم لقتال الكويت ، ولكنهم فشلوا في ذلك . واستمر الخطر على الكويت من جانب الوهابيين حتى تمكن محمد علي من احتلال الدرعية عاصمة الدولة الوهابية في عام 1818 بحملته المشهورة عام 1808 .

وفي الوقت نفسه كان حكام الكويت يقاومون النفوذ الإنجليزي ، الذي أخذ يشتد بعد الحملتين البحريتين الإنجليزيتين على إمارات الخليج في عامي 1809 و 1819 ، وتوقيع معاهدات منفردة مع معظم رؤساء القبائل الذين لهم سلطة مستقرة في المنطقة الواقعة ما بين قطر وحدود سلطنة عمان . ففي عهد جابر بن الصباح (1813 - 1859) طلب الإنجليز منه رفع العلم الإنجليزي ، وبناء بعض القواعد العسكرية في الكويت ، ولكنه رفض ذلك الطلب ، وساق في تبرير هذا الرفض حرصه على حسن الجوار بينه وبين الدولة العثمانية ، ولأن كل ما تحتاجه الإمارة يأتي من ميناء البصرة ، التي للدولة العثمانية فيها الأمر والنهي .

ولكي يحمي الشيخ جابر بن الصباح إمارته من الضغوط البريطانية ، اعترف في عام 1829 بالسيادة العثمانية ، وظهر ذلك في رفعه العلم العثماني على قصره . ولكن ذلك لم يترتب عليه أي مظهر من مظاهر التبعية ، بل إن الدولة العثمانية استعانت به في عام 1845 ، حين طلبت منه حماية ميناء البصرة بقوته البحرية .

ويتضح من ذلك أنه لم يكن ثمة فتح عثماني للكويت ، كما أنه لم يكن ثمة أي مظهر من مظاهر التبعية . وقد حاول نامق باشا ، والي بغداد (1866 - 1869) مد النفوذ العثماني إلى الكويت عن طريق إنشاء جمرك وإدخال نظم الإدارة العثمانية وإسناد منصب القائمقامية إلى أمير الكويت ، ولكن هذه المحاولة فشلت ، إذ رأى أمير الكويت فيها قضاء على تفوق الكويت على حساب البصرة . وبذلك ظل ميناء الكويت حرًا للتجارة ، رغم ما في ذلك من ضرر على مستقبل البصرة الاقتصادي . كما حاول إرسال البعثات المختلفة بهدف إعلان السيادة العثمانية على الكويت وعلى

غيرها من إمارات الخليج الأخرى ، ولكن هذه المحاولة لم تفلح إلا عن موافقة بعض أولئك الشيوخ على رفع الراية العثمانية .

على أن أمير الكويت ، عبد الله الثاني بن الصباح ، لم يتردد في تقديم المساعدة إلى مدحت باشا ، والي بغداد في حملة الإحساء التي ساقها في إبريل سنة 1870 ، لتقوية قبضة الدولة العثمانية على الإمارات التي لم ترتبط بعد بالإنجليز ، ليحميها من الوقوع تحت حمايتهم . وكان ترحيب شيخ الكويت مبعثه إدراك أن النفوذ الإنجليزي خطر يهدد الإسلام ، ولذلك قدم أسطوله القوي ورجاله ليعملوا تحت العلم العثماني بإخلاص .

وفي نفس الشهر ــ إبريل سنة 1870 ــ قبل عبد الله الصباح التبعية العثمانية ، كنوع من الحماية ضد النفوذ الإنجليزي ، ولكن من الناحية الشكلية لا الفعلية ، فقد قضى الفرمان الذي استصدره مدحت باشا في إبريل سنة 1870 بإعلان الكويت سنجقية مستقلة استقلالاً ذاتيًا ، وتشكل قضاء عثمانيًا تتوارثه أسرة الصباح . ونص الفرمان على أن يحمل شيخ الكويت لقب القائمقام ، ويستقل بتنظيم شئونه الداخلية ، ولا يلزم بدفع رسوم إلى الباب العالي أو ضرائب أميرية أو أية جزية . ولم يتدخل الفرمان النظام الإداري العثماني في الكويت ، صحيح أنه أنشأ جمركًا في الكويت ، ولكن هذا الجمرك لم يعمر أكثر من سنة أو سنتين ولم يكن له أية قيمة . وقد نص الفرمان على أن ترفع السفن الكويتية العلم العثماني تمييزها عن السفن التابعة لإمارات الخليج التي كانت ترفع العلم البريطاني للتمتع بالامتيازات الممنوحة للرعايا البريطانيين . وعلى هذا النحو اقتصرت تبعية إمارة الكويت للدولة العثمانية على الناحية الشكلية .

* * *

(3)

قائمقامية عثمانية بدون مظاهر تبعية !

رأينا في مقالنا السابق كيف نشأت الكويت كإمارة مستقلة ، وحافظت على استقلالها في وجه النفوذ الإنجليزي من جهة ، والوهابيين من جهة ثانية ، والدولة العثمانية من جهة ثالثة . وحين قبلت التبعية للدولة العثمانية قبلتها من الناحية الشكلية البحتة ، ولغرض الاحتماء بالسيادة العثمانية من التدخل الإنجليزي . وحين صدر فرمان عثماني بإعلانها سنجقية ، وحمل أميرها لقب « قائمقام » ، لم يترتب على ذلك أي مظهر من مظاهر التبعية ، فلم تدفع جزية ، بل كان أمراؤها يحصلون على رواتب من الدولة العثمانية ، ولم يتحول النظام الإداري في الكويت إلى نظام عثماني ، ولم تعسكر فيها حامية عثمانية كما هو الحال في أي بلد واقع تحت السيادة العثمانية ، ولم تبن فيها ثكنات عسكرية عثمانية ، ولم يجند كويتي في صفوف الجيش العثماني ، ولم تعرف اللغة التركية ، ولم يعين فيها وال عثماني ، لأن الحكم كان وراثيًا في أسرة الصباح .

وكان ذلك على العكس تمامًا مما هو الحال في العراق ، على نحو ما أوردنا ، فقد كان فيها وال عثماني ، وكان فيها جيش عثماني ، ونظام إداري عثماني ، وكانت الدولة العثمانية ترسل إليها الحملات التأديبية لاستعادة النفوذ العثماني كلما استقلت بها عصبية من العصبيات ، كما حدث عندما أرسلت علي باشا رضا في سنة 1831 لإنهاء حكم المماليك في بغداد ، كما كانت هي التي تعين الولاة . وبمعنى آخر ،

كانت العراق واقعة من الناحية الاسمية والفعلية تمامًا تحت السيادة العثمانية ، التي كانت تمارس عليها جميع مظاهر هذه السيادة ، بينما كانت إمارة الكويت خارج هذا الإطار تمامًا ، ولم تتحول في يوم ما إلى أرض عثمانية ، وبالتالي إلى أرض عراقية كما ساق المؤرخون العراقيون الثلاثة في كتابهم الذي أشرنا إليه ، وهو : « الهوية العراقية للكويت » .

وهذا ما دعا المصادر الإنجليزية الرسمية إلى نفي تبعية إمارة الكويت للدولة العثمانية ، عندما أثيرت هذه القضية في عام 1898 بمناسبة النزاع الذي قام بين الحكومة العثمانية وأمير الكويت الشيخ مبارك . فقد طلبت حكومة الهند من المقيم البريطاني في الخليج أن يبحث الوضع السياسي للكويت وعلاقتها بالدولة العثمانية ، وقد انتهى بحث هذا المقيم البريطاني ، واسمه كمبل Kempall إلى نفي تبعية الكويت للدولة العثمانية ، وقدم تقريرًا مفصلاً على جانب كبير من الأهمية التاريخية .

فقد ورد فيه أن الدولة العثمانية قد أسست دعاواها ضد الكويت على أن السكان الأصليين فيها قد وفدوا من منطقة أم القصر ، على رأس خور عبد الله التابعة لها ، غير أن تقارير بومباي تؤكد أن السكان الأصليين وفدوا من نجد ، وهذا هو الأصح . وقال كمبل إنه في خلال القرن الثامن عشر كان شيوخ الكويت مستقلين تمامًا عن الدولة العثمانية ، بدليل ما أورده السير هارفورد بريدجز من أنه في عام 1792 انتقل المركز البريطاني التجاري من البصرة إلى الكويت ، كنتيجة للنزاع الذي نشب بين شركة الهند الشرقية وموظفي الدولة العثمانية في البصرة ، مما يثبت عدم وجود سيطرة عثمانية على الكويت . كما أن شيخ الكويت قبل لجوء الشيوخ الثائرين على السلطات العثمانية من عرب المنتفق إلى الكويت ، ورفض تسليمهم إلى سلطات البصرة .

ومضى كمبل في تقريره ، فقال إنه عندما كتب المقيم البريطاني في الخليج تقريرًا في عام 1854 بأن سفن الكويت ترفع العلم العثماني ، ويتسلم شيخها سنويًا مائتي كارة من التمر مقابل تعهده بالدفاع عن ميناء البصرة من أي اعتداء أجنبي ، لم يورد

في تقريره أية إشارة للتبعية أو الجزية .

وقد استدل كمبل من واقع الأمور في هذه الفترة أن سكان الكويت قاوموا بنجاح جميع المحاولات التي بذلت لجعلهم تحت سيادة الدولة العثمانية ، أو تحت نفوذ القضاء العثماني ، وأنهم حافظوا على استقلالهم .

وتناول كمبل قضية أن سكان الكويت يعترفون بالسيادة العثمانية ، فقال : إن هذه حقيقة ، ولكن الأمر في واقعه لا يتعدى أكثر من كونه اعترافًا اسميًا ، لأن السلطان العثماني في نظر جميع حكام الخليج رأس العقيدة الإسلامية . ولكن الكويت منذ تأسست في منتصف القرن الثامن عشر استطاعت أن تحمي استقلالها من التدخل في شئونها الداخلية من جانب القوى الثلاث التي تسيطر في المنطقة ، وهي قوة الفرس وقوة العثمانيين وقوة الدولة السعودية في نجد .

واستند كمبل في إنكاره السيادة العثمانية على الكويت إلى عدم وجود دفع ضريبي من إمارة الكويت للدولة العثمانية في أي وقت من الأوقات منذ تأسيس الإمارة . وعلى العكس من ذلك فإن الدولة العثمانية كانت هي التي تدفع رواتب سنوية إلى شيوخ الكويت تتحملها خزانة البصرة ، وذلك في نظير حماية شط العرب . ولكن ذلك ــ كما يقول كمبل ــ كان مجرد اتفاق محلي لا يعني وجوده وجود سيطرة عثمانية فعلية ،ولم يترتب عليه إلزام الكويت بالقيام بهذه الحماية . ولقد تمتعت الدولة العثمانية في بعض الفترات بسيطرة فعلية ، ولكنها كانت فترات قصيرة إلى درجة تبرر تجاهلها .

ومضى كمبل يدلل على عدم تبعية الكويت للدولة العثمانية ، فذكر أن رفع العلم العثماني على السفن الكويتية ، وهو مظهر آخر للسيادة ، لم يصحبه ممارسة الدولة لسيادتها ممارسة فعلية . وقال إن السبب الصحيح في رفع العلم العثماني على السفن الكويتية ، يرجع إلى أن الكويت وغيرها من إمارات الخليج ، كان من الصعب على سفنها أن تبحر تحت أعلامها الخاصة ، نظرًا لعدم وجود اعتراف دولي بها من

جهة ، ولأن رفع هذا العلم العثماني لم يكن يقترن في الأذهان في ذلك الوقت بالدولة العثمانية بأكثر مما كان يقترن في الأذهان بالديانة الإسلامية . فقد كانت راية إسلامية أكثر منها راية عثمانية ، كما أنها كانت مظهرًا روحيًا لاحترام دولة الخلافة الإسلامية » .

والطريف في هذا الصدد ، ما أورده الدكتور جمال زكريا قاسم من أنه حتى بعد توقيع الاتفاقية الإنجليزية الكويتية في عام 1899 ، التي قبلت فيها الكويت الحماية البريطانية ، كانت السفن الكويتية ترفع أيضًا العلم العثماني فوق سفنها . واستمرت في ذلك حتى بعد نشوب الحرب العالمية الأولى . ولم تمانع الحكومة البريطانية في ذلك ، لإدراكها أن ذلك مجرد مظهر روحي أكثر مما هو مظهر مادي يعبر عن سيادة فعلية . ولم تقلع الكويت عن رفع العلم العثماني على سفنها إلا بعد أن ضربت إحدى المدرعات الحربية البريطانية سفينة كويتية ترفع العلم العثماني ، على اعتبار أنها من سفن الأعداء . وكانت الكويت قد انضمت إلى بريطانيا ضد الدولة العثمانية في الحرب .

والمهم هو أنه لم يكن كمبل وحده مع هذا الرأي بعدم تبعية الكويت للسيادة العثمانية ، وإنما كان يؤيده في هذا الرأي كل من الكولونيل لوك Lock القنصل البريطاني في بغداد ، والكولونيل ميد Meade المقيم البريطاني في الخليج ، اللذين أكدا أنه لا يوجد ثمة اتصال فعلي بين الدولة العثمانية وسكان الكويت ، وأن سكان الكويت كانوا يبدون كراهيتهم التامة للعثمانيين ، هذا فضلاً عن انعدام مظاهر السيادة المعروفة من دفع الجزية ووجود حاميات عسكرية عثمانية في الإمارة .

ولعل هذا الحوار الطويل يوضح فساد تلك الدعوى التي يطلقها النظام العراقي حاليًا لتبرير ضم الكويت ، وزيف تلك الكتابات التاريخية التي تتحدث عن الهوية العراقية للكويت ، أو « عودة قضاء الكويت إلى العراق » ـ مما تسوقه عادة النظم الفاشية لتبرير اعتداءاتها على القانون الدولي وحقوق الإنسان .

* * *

(4)

الكويت بين السيادة العثمانية والحماية البريطانية

1913 - 1898

لعله قد اتضح لنا من العرض السابق للعلاقات بين العراق والكويت أن دعوى النظام العراقي عودة الكويت إلى الوطن الأم ــ العراق ــ هي دعوى لا تستند إلى أي أساس تاريخي . فلم ينزح السكان الأصليون للكويت من العراق ، وإنما كانوا جماعات من البدو وصيادي السمك تعيش في تلك البقعة من الأرض . وعندما نزحت إليها أسرة الصباح حوالي عام 1716 لم تنزح من العراق ، وإنما نزحت من نجد من قبيلة العتب . وحتى عندما اعترف أمير الكويت بالسيادة العثمانية ، كان الاعتراف اسميًا ، ولم يترتب عليه وجود حامية عراقية أو عثمانية لتعسكر في الكويت ، أو نزوح عراقيين إلى الكويت ليسكنوا فيها ، ويشكلوا الغالبية فيها بما يبيح الحديث عن عودة الكويت إلى الوطن الأم كما أن دخول الكويت في التبعية الاسمية للدولة العثمانية لم يكن نتيجة غزو عثماني أو غزو عراقي ، وإنما كان تطوعًا لتأمين مركز الكويت في وجه التدخل الأجنبي الخارجي ، ولم يتبعه تغيير في التركيب الاجتماعي أو السياسي أو الإداري للكويت . وبالتالي فقد كان الكويت على مدى التاريخ أرضًا كويتية ولم تكن أبدًا أرضًا عراقية .

ومن المفارقات في هذا الصدد أن الدولة العثمانية ــ وبالتالي العراق ــ لم تقدم أي حماية لإمارة الكويت من أي خطر ، ولم تدافع عنها ضد أي غزو . وعلى العكس من ذلك ، فقد رأينا كيف أن الدولة العثمانية استعانت بالكويت في عام 1845

لحماية ميناء البصرة بقوتها البحرية ! كما استعانت بالإمارة في حملة الإحساء عام 1870 ، وقدم لها أمير الكويت عبد الله الثاني بن الصباح أسطوله القوي ورجاله ليعملوا تحت العلم العثماني بإخلاص . وكان الكويت حريصًا على استقلاله لحد أنه عندما أصبح قائمقامية لم يُدخل النظام الإداري العثماني في الكويت ، وعندما أنشىء فيه جمرك لم يعمر أكثر من عام أو اثنين .

دخول الكويت في التبعية العثمانية ـــ إذن ـــ كان اختيارًا ولم يكن غزوًا أو إرغامًا ، وما دامت العلاقة بين البلدين كانت على هذا النحو من الاختيار والطواعية لم تكن ثمة مشاكل بين البلدين ، ولكن العلاقة بين البلدين دخلت مرحلة النزاع عندما أرادت الدولة العثمانية فرض سيادتها بالقوة عند نهاية القرن التاسع عشر ، وعندئذ أعلنت الكويت رفضها لهذه التبعية ، وذهبت في ذلك إلى حد قبولها بالحماية البريطانية وتفضيلها على الخضوع للسيادة العثمانية .

وتلك هي نقطة التحول التي يجب أن تنبه المؤرخين العراقيين ، الذين يخترعون قصة عودة الكويت إلى الوطن الأم المزعوم ، وهو العراق . فلم ينشأ على مدى مائة عام أي حبل سُري بين الكويت والعراق ـــ لا بوصفه عراقًا ، ولا بوصفه ولاية عثمانية ـــ مما يوجد عادة بين الابن والأم ، ويبيح الكلام عن الوطن الأم ! وحتى عندما اعترف الكويت بالسيادة العثمانية كان في اعتباره الصلة الدينية والروحية الإسلامية التي كان يمثلها السلطان العثماني خليفة المسلمين ، ولم يكن في اعتباره الصلة الاجتماعية التي يمثلها أي ارتباط اجتماعي بينه وبين الشعب العراقي . ومن هنا حين شعر بأن التبعية العثمانية الاسمية توشك أن تتحول إلى تبعية فعلية تتخذ لها مظاهر التبعية المعروفة ، آثر الحماية البريطانية على هذه التبعية .

وقد نشأت الأزمة الخطيرة بين الكويت والدولة العثمانية في عام 1898 في عهد الشيخ مبارك الصباح . وكان مبارك قد وصل إلى عرش الإمارة في أعقاب صراع عائلي حاد بينه وبين أخويه محمد وجراح ، تغلب فيه على أخويه ونجح في التخلص منهما

بالقتل في 17 مايو سنة 1896 ، وقد أفسح هذا الصراع السبيل للدولة العثمانية للتدخل عندما لجأ إليها خصوم مبارك مطالبين بتدخلها العسكري ضده . واضطر مبارك إلى مهادنة الدولة العثمانية ، التي اعترفت به شيخًا على الكويت في عام 1897 ، ولكنها انتهزت الفرصة لتحويل سيادتها الاسمية على الكويت إلى سيادة فعلية . ولما كان اشتراك الكويت مع حدود العراق يسهل على الدولة العثمانية سرعة إرسال جنودها من بغداد والبصرة إلى الكويت ، وفي الوقت نفسه كانت تحرض آل الرشيد في نجد ، الذين قوضوا حكم آل سعود واحتلوا عاصمتهم في الرياض ، على مهاجمة الكويت ، فلذلك أضحى مبارك في حاجة ماسة إلى مساعدة خارجية ، فطلب مقابلة المقيم البريطاني وأبلغه أنه يرغب في الحماية البريطانية اتقاء من الدولة العثمانية . وهو ما تم بالفعل باتفاقية 23 يناير سنة 1899 ، التي تضمنت ارتباط الكويت بمحالفة أبدية مع بريطانيا تتعهد هذه بحماية مصالحها في الخارج ، وتدافع عنها ، مع احتفاظ الإمارة بالاستقلال التام في شئونها الداخلية .

وعلى أثر عقد هذه الاتفاقية ، فرض الشيخ مبارك ضرائب باهظة على الواردات العثمانية إلى الكويت ، كما حظر تمويل السفن العثمانية من ميناء الكويت ، وأخضعها للتفتيش خشية تهريب الأسلحة ، أسوة بغيرها من السفن الأجنبية . كما رفض استقبال الموظفين العثمانيين في إمارته ، وأخذ يساند السياسة البريطانية في محاولة إضعاف السيطرة العثمانية في الخليج ، وخصوصًا في منطقة الإحساء .

في ذلك الحين كانت العلاقات بين مبارك وابن الرشيد في نجد تزداد سوءًا ، خصوصًا بعد أن آوى مبارك في الكويت عبد الرحمن الفيصل وابنه عبد العزيز بعد تقويض ابن الرشيد لحكم آل سعود . فقد أخذت الدولة العثمانية تحرض ابن الرشيد على الاستيلاء على الكويت ، وساعدته بقوة عسكرية بقيادة فيظي باشا في عام 1901 ، وقد رد مبارك على ذلك بمساعدة عبد الرحمن وابنه عبد العزيز آل سعود على استرداد إمارتهم في الرياض ، للمساهمة في قيام أسرة حاكمة صديقة له في نجد ، كما جهز قوات كبيرة من عرب البادية لمهاجمة ابن الرشيد ، ولكنه هزم .

وانتهزت الدولة العثمانية الفرصة لإقصاء مبارك ، وخيرته بين الحضور إلى الآستانة فيعين عضوًا في مجلس شورى الدولة ، أو يقبل النفي الاختياري ، وعندما رفض مبارك وصل قاسم باشا ، القائد العام للقوات العثمانية في العراق إلى البصرة ، على رأس قوة عثمانية ، لكي تتجه إلى الكويت للتخلص من مبارك ، كما وصلت بارجة عثمانية إلى الكويت ، ولكن الأسطول البريطاني تدخل ومنع إنزال الجنود العثمانيين إلى الكويت .

والملاحظ أن والي البصرة قام بزيارة ودية للكويت بعد الأزمة ، وحاول إقناع مبارك بالخضوع لأوامر الباب العالي ، على اعتبار أن الإمارة سنجقية تابعة للدولة ، والسماح بإبقاء حامية عثمانية في الكويت . ولكنه فشل في ذلك ، إذ أصر مبارك على عدم وجود أي جندي عثماني على أرض الكويت ، ولكنه قبل إرسال برقية إلى السلطان العثماني يجدد فيها ولاءه . فقد كان حكام الكويت على استعداد دائمًا للاعتراف بالسيادة العثمانية ، ولكن من الناحية الشكلية ، ودون أن يترتب على هذا الاعتراف أي مظهر من مظاهر التبعية .

على أن الدولة العثمانية أخذت بعد ذلك في تقليص نفوذ الشيخ في المناطق الشمالية للكويت ، كما بعثت في سنة 1902 بحاميات عسكرية للإقامة في أم القصر وصفوان والبوبيان ، كما احتلت الصبية التي تقع على مقربة من الركن الشمالي الشرقي لميناء الكويت ، بحجة أن هذه المناطق تابعة لها وتدخل ضمن حدود العراق .

وهنا نشب النزاع بين الكويت والدولة العثمانية حول هذه المناطق ، فقد أصر مبارك على أن هذه المناطق كويتية ، استوطن فيها كويتيون ، وأن الدولة العثمانية طردتهم منها . ودلل على ذلك بالقلاع التي بناها أسلافه ، واستمرار القبائل الخاضعة لسيطرته بالعمل في صيد اللؤلؤ في هذه الجهات . وفي عام 1907 ألفت حكومة الهند البريطانية لجنة لتخطيط الحدود ، قررت اعتبار جزائر البوبيان خاضعة لقضاء

الكويت ، أما بقية المناطق الأخرى ، فقد بقيت معلقة حتى مشروع الاتفاق الإنجليزي العثماني في عام 1913 ، الذي حدد العلاقات والحدود بين الكويت والدولة العثمانية على نحو جديد ، وقد لقي هذا المشروع التزييف والتلفيق من المؤرخين العراقيين كما سوف نوضح .

(5)

مغالطات الدولة العثمانية

قبل أن تعالج الاتفاق الإنجليزي العثماني في يوم 29 يوليو سنة 1913 حول العلاقات بين الدولة العثمانية والكويت ، نريد أن نبرز القضايا التي ظهرت طوال هذه الدراسة فيما يختص بتبعية الكويت للعراق التي يزعمها المؤرخون العراقيون . وأول هذه القضية أنه لا خلاف على موضوع السيادة العثمانية على الكويت ، وإنما الخلاف هو حول ما إذا كانت هذه السيادة إسمية أم سيادة فعلية ؟ وأهمية هذه القضية أنها تحدد ما إذا كان من حق الدولة العثمانية في ذلك الحين،وبالتالي العراق ، ممارسة سيادة فعلية على الكويت أم لا ؟ .

فلقد رأينا على طول مراحل هذه الدراسة أن السيادة العثمانية على الكويت كانت سيادة اسمية ، لم تفرضها الدولة العثمانية بجيوشها ، وإنما قبلها الكويت طواعية ، لأسباب بعضها يتعلق بالرغبة في تأمين مركز الإمارة في وجه التدخل الأجنبي ، وبعضها يتعلق بمركز السلطان العثماني،الذي كان يمثل في نظر جميع حكام الخليج رأس الديانة الإسلامية . وعندما ساعد الكويت الدولة العثمانية في حماية البصرة في عام 1854 لم يكن بوصفه إمارة تابعة للدولة العثمانية ، وإنما كان مقابل راتب سنوي كان يدفع له من خزانة الولاية . كما أنه عندما ساعد بأسطوله الدولة العثمانية في حملة الإحساء سنة 1870 منحه والي بغداد العثماني مدحت باشا لقب باشا ، وأغدق عليه مساحات واسعة من مزارع النخيل على شاطئ الفرات على مقربة من الفاو ، معفاة من الضرائب .

وعلى الرغم من أن أمير الكويت منذ عام 1870 كان يعين بمقتضى مرسوم شاهاني « قائمقام » على الإمارة ، التي أصبحت منذ ذلك الحين سنجقية تابعة لولاية البصرة ، فإن هذا الأمير كان أميرًا كويتيًا ، وكانت أسرته موجودة قبل الفرمان السلطاني بعشرات العقود من السنين ، ولم يكن واليًا عثمانيًا كما هو الحال في العراق ، ولم يكن في وسع السلطان العثماني خلعه ، لأن الحكم كان وراثيًا في أسرة الصباح . وعندما حاول السلطان ذلك في عهد الشيخ مبارك كانت النتيجة كارثة على العلاقات بين الكويت والدولة العثمانية ، إذ طلب أمير الكويت الحماية البريطانية .

وفي الوقت نفسه لم تصطبغ الكويت في يوم ما بالصبغة العثمانية ، كما هو الحال بالنسبة للعراق . فلم تدخلها نظم الإدارة العثمانية ، ولم تعسكر فيها حامية عثمانية يمكن أن تؤثر على التكوين الاجتماعي لسكان الكويت ، كما حدث في مصر على سبيل المثال ، وفي جميع ولايات الدولة العثمانية . ولم يكن للدولة العثمانية موظفون في الكويت ، لأن وجود هؤلاء كان غير مرغوب فيه . ولذلك عندما سمحت الحكومة البريطانية في اتفاقية سنة 1913 للدولة العثمانية بإبقاء وكيل عثماني في الكويت ، اعترض الشيخ مبارك على ذلك ، ولم تملك الحكومة البريطانية إلا الضغط على الحكومة العثمانية لإصدار تصريح توافق فيه على عدم وجود موظفين لها في الكويت ، وصدر هذا التصريح بالفعل وألحق بنصوص الاتفاقية .

وكانت الدولة العثمانية تعرف هذه الحقائق ، ولكنها أخذت تثير قضية السيادة العثمانية في عهد الشيخ مبارك ، بعد أن أتاحت ظروف الخلافات داخل أسرة الصباح الفرصة لتحويل سيادتها الاسمية إلى سيادة فعلية ، وتزايد ذلك بعد أن عقد مبارك الصباح اتفاق الحماية مع بريطانيا في 23 يناير سنة 1899 ، فقد أرسلت حملة في إبريل سنة 1901 إلى البصرة للتخلص من مبارك ، ووصلت بارجة عثمانية إلى الكويت ، ولكن الأسطول البريطاني تدخل ومنع إنزال الجنود العثمانيين . وتلا ذلك إنشاء وضع جديد ، فقد أصدرت الحكومة البريطانية تأكيدًا رسميًا في 11 سبتمبر سنة 1901 بأنها

لا تنوي إرسال قوات إلى الكويت ما دامت الدولة العثمانية لا تفعل ذلك ، وأنه إذا حدث تعد من جانب الدولة أو بواسطة حليفها ابن الرشيد ، فإن بريطانيا سوف تقوم بواجب الحماية . وقد صدقت الدولة العثمانية على ذلك وصدر تصريح عثماني بالمحافظة على الوضع الراهن في الكويت .

على أن الدولة العثمانية عادت فأعلنت أنها كانت تقصد بالوضع الراهن ، الوضع قبل اتفاقية الحماية وليس بعدها ، وأنها لم تعترف بالوضع الذي أوجدته هذه الاتفاقية السرية في عام 1899 . وأخذت في إثبات أحقية الدولة على الكويت بادعاءات كانت تعرف قبل غيرها عدم دقتها ، بهدف إثبات أن السيادة الاسمية على الكويت هي سيادة فعلية !

ففي مذكرة توفيق باشا ، السفير العثماني في لندن ، أخذ يسوق المغالطات — التي يستخدمها حاليًا المؤرخون العراقيون ! — فزعم أن أسرة الصباح كانت في كل عصورها تابعة للدولة العثمانية ، وكان معظم أفرادها يحملون لقب القائمقام . وقال عن عبد الله الثاني الصباح (1866 - 1892) أنه اشترك وخدم في عام 1871 في صفوف الجيش العثماني كتابع من أتباع الدولة ، وأن العلم العثماني الذي يرفع على الكويت أمر اعترفت به الحكومة البريطانية ، وأنه في جميع المراسلات التي كان يبعث بها شيوخ الكويت إلى والي البصرة كانوا يعتبرون أنفسهم في كل مناسبة أتباعًا مخلصين للسلطان ، وكانوا يوقعون مراسلاتهم بلقب قائمقام ، وكانوا يلحون على ولاة البصرة لمنحهم براءات لهم ولأفراد أسرهم بأنهم مواطنون عثمانيون . وأكد توفيق باشا تبعية الكويت لولاية البصرة ، وعلل عدم وجود قوات عثمانية في الكويت بأن ذلك لا يعني مطلقًا أن السيادة العثمانية ليست قائمة ، وإنما لعدم وجود حاجة للاحتفاظ بقوات عسكرية في الكويت ! وأن هناك معسكرات عثمانية على مسافة 150 ميلاً جنوب الإمارة . وقال إن الكويت لا يمكن أن تعتبر إلا ولاية عثمانية ، وأن إدارتها معهودة إلى الشيخ مبارك بمقتضى مرسوم شاهاني « قائمقام » على هذه الإمارة .

على أن توفيق باشا في الوقت الذي كان يبرهن ميه على تبعية الكويت للدولة العثمانية ، تناقض مع نفسه ، فأخذ يظهر اعتراضه على حدود الكويت كما قدرتها الحكومة البريطانية ، وتتكون من منطقة مساحتها 160 ميلاً عرضًا و 190 ميلاً طولاً . فقال إن هذه الحدود غير مقبولة ، وإن منطقة نفوذ الشيخ تمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب فيما يلي الكاظمة والجهرة ، وأنه لا وجود لنفوذ الشيخ في الجنوب مسافة تزيد على عشرين كيلومترًا بالقرب من منطقة قبيلة العجمان . وطلب من الحكومة البريطانية نسخًا من الاتفاقيات التي عقدتها مع الكويت حتى تتم المفاوضات على أسس سليمة .

وأخيرًا اقترح توفيق باشا عقد تسوية بخصوص الكويت على الأسس الآتية :

أولاً : يبقى النفوذ العثماني في البوبيان والجزر المجاورة لها في شمال الكويت .

ثانيًا : تستمر بريطانيا في التمتع بالمزايا الاقتصادية والسياسية في الكويت .

ثالثًا : تعترف الحكومة البريطانية بتبعية الكويت للدولة العثمانية وخضوعها لولاية البصرة .

رابعًا : تطبيق القوانين العثمانية على الإمارة تطبيقًا عمليًا .

وقد كان معنى هذه المقترحات أن الدولة العثمانية تسلم بجميع المعاهدات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدتها بريطانيا مع الكويت ، مع أن هذه المعاهدات والاتفاقيات ربطت الكويت ببريطانيا بمحالفة أبدية ووضعتها تحت الحماية البريطانية ، وهو ما يتناقض مع وجودها تحت السيادة العثمانية !

ولم يكن لدى الحكومة البريطانية مانع من الاعتراف بالسيادة العثمانية على الكويت ، وبأن يبقى الشيخ « قائمقام » للدولة ، على شريطة الاحتفاظ بالوضع الراهن بعد اتفاقية الحماية ، واعتراف الدولة العثمانية بمفعولية الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها الحكومة البريطانية مع شيخ الكويت ، وخصوصًا تلك الخاصة بأن جزيرتي

الواربا والبوبيان تدخلان ضمن حدود الإمارة . وكان ذلك ما بعث به السير إدوارد جراي في مذكرة إلى توفيق باشا في 18 يوليو سنة 1912 . وكان رأي اللجنة التي فحصت مذكرة توفيق باشا أنه لا ينبغي أن تعقد الحكومة البريطانية أي اتفاق مع الحكومة العثمانية ما دامت الحاميات العثمانية باقية في جزر البوبيان وغيرها من الأماكن التي اقتطعتها الدولة العثمانية من الحدود الشمالية للكويت .

وعلى هذا النحو افترقت وجهة النظر البريطانية عن وجهة النظر العثمانية ، فقد كانت الحكومة البريطانية على استعداد للاعتراف للدولة العثمانية بالسيادة الإسمية ، ولكن الدولة العثمانية كانت مصرة على السيادة الفعلية ! وسنرى كيف عالج ، مشروع اتفاقية الخليج بين بريطانيا والدولة العثمانية في 29 يوليو 1913 هذا الخلاف .

(6)

افتراءات المؤرخين العراقيين في الميزان التاريخي

تعرضت اتفاقية 29 يوليو سنة 1913 بين بريطانيا والدولة العثمانية فيما يختص بالكويت إلى تزييف كبير من جانب المؤرخين العراقيين ، لخدمة أهداف النظام العراقي في استمرار احتلاله للكويت وتحويلها إلى المحافظة رقم 19 . ففي الدراسة التي قدمها الأساتذة الدكاترة محمود على الداود ومصطفي النجار وعبد الرحمن العاني تحت عنوان : « الهوية العراقية للكويت » والتي نشرت أجزاءها جريدة « النداء » العراقية ، يرد الآتي حرفيًا عن هذه الاتفاقية :

« استغرقت المفاوضات أكثر من عامين ، وقاد المفاوضات من الجانب العثماني إبراهيم حقي باشا ، الذي يعرف بميوله الإنكليزية ، وقد تساهل العثمانيون في موضوع قطر ، كما تنازلوا عن سيادتهم في البحرين في مشروع الاتفاقية التي تم التوصل إليها عام 1913 . أما بالنسبة للكويت ، فقد تمسكوا بحق السيادة عليها . وقد وافقت الدولة العثمانية على منح مبارك استقلالاً ذاتيًا داخل مدينة الكويت ، التي كانت مساحتها بضعة أميال ، على أن يبقى تحت السيادة العثمانية وموظفًا تابعًا لولاية البصرة . وقد أكدت الاتفاقية أن علم الكويت هو العلم العثماني ، وأن الدائرة الواسعة المحيطة بمدينة الكويت تكون تابعة وبصورة مباشرة إلى ولاية البصرة ، وترفع الأعلام العثمانية على كافة أرجاء الكويت : المدينة والضواحي والمناطق المحايدة ، وذلك باعتبارها جزءًا من ولاية البصرة . وقد تم التوصل إلى خارطة لتطبيق الأسس التي

ذكرتها مسودة الاتفاقية سنة 1913 » . وقد استندت دراسة المؤرخين العراقيين في هذه النقطة إلى كتاب الدكتور صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي !

ولنر الآن ماذا كتب الدكتور صلاح العقاد في تحليله لهذه الاتفاقية ، استنادًا إلى الوثائق البريطانية عن أصول الحرب العالمية الأولى (B . D . W) والوثائق التي أوردها هيرويتز في كتابه : « الدبلوماسية في الشرقين الأدنى والأوسط » ، وسنرى أن ما كتبه هو شيء مختلف تمامًا عن الفقرة السالفة الذكر للمؤرخين العراقيين .

ففيه يقول إن موضوع حدود الكويت ، وتقسيم الجزر التابعة لها وتلك التابعة للعثمانيين ، كان أكثر الموضوعات إثارة للجدل. فقد طالب العثمانيون بتضييق حدود الكويت من جهتي العراق في الشمال والإحساء في الجنوب ، والاعتراف بها كجزء من ولاية البصرة ، وسريان القوانين العثمانية فيها ، وبقاء كثير من الجزر في يد العثمانيين . وقد رفضت بريطانيا رفضًا باتًا هذه الفكرة الأخيرة ، كما أنها لم توافق على أن تشرف حكومة الآستانة على شئون الكويت الخارجية أو تنظيم الوراثة فيها ، وإنما سلمت فقط بسيادة رمزية . وتناول بالتحليل الأقسام الخاصة بالكويت في الاتفاقية ، بالاستناد إلى الوثائق ونص مشروع الاتفاقية ، وهو يختلف كل الاختلاف عما أورده الأساتذة العراقيون في دراستهم التبريرية لاحتلال النظام العراقي للكويت ، إذ يمضي على النحو الآتي :

1 ـــ تشكل الكويت « قضاء » مستقلاً استقلالاً ذاتيًا ، ويرفع شيخ الكويت العلم العثماني كما كان في السابق ، مع إضافة كلمة « كويت » إليه .

2 ـــ وتتعهد الحكومة العثمانية بعدم التدخل في الشئون الداخلية أو شئون الوراثة ، وإنما تصدر فقط الفرمانات الخاصة بالتنصيب . كما لا يجوز لها أن تحتل عسكريًا جزءًا من أرض الكويت المحددة في المواد التالية . ويجوز لحاكم الكويت أن يعين وكلاء لرعاية مصالحه في الولايات العثمانية .

3 ـــ تعترف الدولة العثمانية بالاتفاقات المعقودة بين الكويت وبريطانيا ،

وخاصة اتفاق يناير سنة 1899 ، كما تقر بالامتيازات التي منحها شيخ الكويت في أراضيه للرعايا البريطانيين .

4 ـــ تعلن الحكومة أنها لن تعقد اتفاقًا جديدًا أو تسعى لاحتلال الكويت ، طالما أن الدولة العثمانية لم تنقض هذا الاتفاق .

المواد 5 و 7 خاصة بتخطيط الحدود . وهي تُخرج من حدود الكويت « أم القصر » ، و « صفوان » ، اللتين سبق للدولةالعثمانية احتلالهما . ولكنها تضم لهذه الحدود جزيرتي بوبيان وواربا ، رغم ادعاءات العثمانيين السابقة بتبعيتهما للدولة العثمانية . وهي تجعل خور الزبير نهاية الحدود الشمالية ، والقرين في نهاية الحدود الجنوبية .

8 ـــ في حالة مد خط حديدي إلى الكويت ، تتفق الحكومتان على تنظيم حمايته .

9 ـــ تحترم أملاك شيخ الكويت في البصرة ، وتعفى من الضرائب .

هذا ما أورده الدكتور صلاح العقاد عن مشروع الاتفاق العثماني البريطاني سنة 1913 . ويتضح منه أنه ليس بينه وبين ما أورده المؤرخون العراقيون الثلاثة في كتابهما المنشور في جريدة « النداء » العراقية ـــ منسوبًا إليه ـــ أي وجه شبه ! فعلى العكس مما أورده المؤرخون الثلاثة من أن الاتفاق كان يحصر الاستقلال الذاتي لأمير الكويت « داخل مدينة الكويت ، التي كانت مساحتها بضعة أميال » ! فإن الاتفاق يصل بحدود الإمارة شمالاً إلى خور الزبير ، بما يُدخل فيها جزيرتي بوبيان وواربا ، في أقصى شمال الخليج . وفي الواقع أن المادتين 5 , 7 بخصوص حدود الكويت كانت تحدد الإمارة بشبه دائرة ، تتوسطها مدينة الكويت وخور الزبير وجزر الواربا والبوبيان وفيلكة والمقتة وأم ماردين مع الجزر الأخرى ، والمياه التي تحتويها هذه المنطقة في الحد الشمالي ، والقرين في الحد الجنوبي . ولم تُخرج من حدود هذه الإمارة سوى أم القصر وصفوان ، رغم مطالبة أمير الكويت بهما .

وفي داخل حدود هذه الإمارة كان أمير الكويت يمارس استقلالاً ذاتيًا ، ولا تستطيع الحكومة العثمانية التدخل في شئونه الداخلية ، كما لا تتدخل في وراثة العرش ، وإنما تصدر فقط الفرمانات الخاصة بالتنصيب . كما لا يجوز لها أن تحتل عسكريًا جزءًا من أرض الكويت بحدودها السالفة الذكر . فأين هذا النص مما أورده المؤرخون العراقيون الثلاثة من أن الاتفاقية نصت على أن يبقى الكويت « تحت السيادة العثمانية وموظفًا تابعًا لولاية البصرة ، وأن الدائرة الواسعة المحيطة بمدينة الكويت تكون تابعة وبصورة مباشرة إلى ولاية البصرة ؟ ألا يعني ذلك تضليل الشعب العراقي فيما يختص بوضع الكويت السياسي ، حتى يُصدق أنه كان تابعًا لولاية البصرة ، وأن استقلال أمير الكويت الذاتي كان محصورًا داخل مدينة الكويت ؟

وإذا كان الاتفاق قد سلم ببقاء الكويت تحت سيادة الدولة العثمانية ، إلا أن بقية المواد قد جعلت من هذه السيادة مجرد سيادة رمزية أو إسمية . وعلى حد قول المؤرخ ساطع الحصري في كتابه : « البلاد العربية والدولة العثمانية » (دار العلم للملايين ، الطبعة الثالثة سنة 1965 ، ص 205 و 206) فإن الاتفاقية تصرح بأن الكويت يبقى تحت سيادة الدولة العثمانية ، ولكنها تصرح في الوقت نفسه ، بأن الدولة العثمانية لا تتدخل في شئون الكويت الداخلية والخارجية . وبديهي أن ذلك لا يترك للسيادة العثمانية أي معنى !

فضلاً عن ذلك ـــ والكلام للمؤرخ ساطع الحصري ـــ فإن الاتفاقية تقول إن الدولة العثمانية تعترف بالاتفاقات المعقودة سابقًا بين شيخ الكويت وبين الحكومة البريطانية . ومن المعلوم أن الاتفاقات المذكورة كانت ربطت الكويت إلى بريطانيا ربطًا محكمًا » !

ثم يختتم ساطع الحصري تحليله لهذه الاتفاقية بقوله : إنها لم تترك في الكويت أي أثر للسيادة العثمانية ، سوى كلمة « السيادة » !

والمهم هو أنه على الرغم من أن السيادة العثمانية على الكويت ، التي قررها مشروع الاتفاق الإنجليزي العثماني ، الذي وُقع من قبل إبراهيم حقي باشا عن الدولة العثمانية والسير إداورد جراي عن الحكومة البريطانية ، كانت سيادة اسمية على نحو ما أشرنا،إلا أن الاتفاق أثار غضب أمير الكويت ، لما سمح به للدولةالعثمانية من إبقاء وكيل في الكويت ، ولاستبعاده أم القصر وصفوان من الحدود الكويتية . ففي حديث له مع السير بيرسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج ، قال له الشيخ مبارك إنه لا يوافق على الاعتراف بالسيادة العثمانية ، وإن الاستفزاز الذي شعر به لتعيين وكيل عثماني في الكويت أكثر من الاستفزاز الذي شعر به من خسارته أم القصر وصفوان . ولإرضاء الشيخ مبارك أصرت الحكومة البريطانية على أن تصدر الحكومة العثمانية تصريحًا توافق فيه على سحب جميع موظفيها من الكويت . وقد صدر هذا التصريح بالفعل ، وألحق بنصوص الاتفاقية .

والمهم هو أن أمير الكويت استطاع بعد قيام الحرب العالمية الأولى ، التي كان يقف فيها إلى جانب بريطانيا ، مهاجمة المراكز العثمانية في أم القصر وصفوان وجزيرة بوبيان ، وضم هذه المراكز إلى إمارته ، واعترفت بريطانيا بالحدود الجديدة للكويت بعد ضم هذه المواقع .

وعندما كان العراق خاضعًا للانتداب البريطاني ، سُويت الحدود بين العراق والكويت على أساس التعهدات التي منحتها بريطانيا للكويت أثناء الحرب ، وهي التي تُدخل في الإمارة العربية أم القصر وصفوان وجزيرة بوبيان .

ولم يُثر العراق قضية الحدود بينه وبين الكويت حتى عهد عبد الكريم قاسم ، حين أطلق دعوة ضم الكويت في يونيو سنة 1961 ، دون أن يكون لتلك الدعوة أي أساس من التاريخ كما رأينا ! فاستعانت الكويت بالقوات البريطانية لحمايتها ، ثم استبدلت بهذه القوات قوات تابعة لجامعة الدولة العربية .

ثم جاء نظام صدام حسين ليحتل الكويت فعلاً ، ويضمها إليه ، ويعلنها المحافظة رقم 19 ! وكل ذلك دون أي أساس من التاريخ .

الباب الثالث

أحاديث صحفية وإذاعية مختارة

(1)

حديث لجريدة العروبة

غزو الكويت .. أحمق عمل في التاريخ الحديث

كان اجتياح النظام العراقي للكويت عملاً مفاجئًا للجميع . وعندما تحقق لي وقوعه تصورت أنها غارة تأديبية من النظام العراقي للكويت بسبب الاتهامات والتهديدات التي وجهها لها صدام حسين وشملت اتهاماته دولة الإمارات العربية ، ولم يخطر ببالي على الإطلاق أن الرئيس صدام حسين في العقد الأخير من القرن العشرين يفكر بعقلية العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، فالرئيس صدام حسين يزعم باستمرار أنه يمثل الفكر التقدمي والفكر التقدمي معروف تمامًا للعالم ، فهو يؤمن بالتحرر السياسي والاجتماعي للشعوب ولا يمكن أن يكون معناه استعمار الشعوب تحت أي ذريعة من الذرائع ومع ذلك كان لدي الأمل في إمكان تلافي عواقب الموقف بسرعة .

علمًا بأنني منذ البداية كنت واعيًا لحقيقة أن المملكة العربية السعودية هي العنصر الحاسم في هذا الموقف وأنه على سياستها وردود فعلها سوف تترتب عليها كل النتائج . ذلك أني أعرف أن الصراع على الزعامة في منطقة الخليج كان بين دولتين عربيتين هما العراق والسعودية ، ونظرًا لوجود دويلات صغيرة في شبه الجزيرة العربية وعلى الخليج تمثل المجال الحيوي لكل من الدولتين ، بمعنى أنه عندما تريد السعودية

---

(1) العروبة عدد سبتمبر سنة 1990 .

أن تتوسع فإن المجال الحيوي لها للتوسع هو بطبيعة الحال في شبه الجزيرة العربية ، وهي لن تسمح بحال من الأحوال بأن تتدخل أية قوة أخرى في شبه الجزيرة العربية ، وكان يسندني في ذلك التاريخ فعندما قامت ثورة اليمن وذهبت القوات المصرية إليها لمساندة تلك الثورة كانت السعودية هي التي تصدت للقوات المصرية هناك .

الزعامة في شبه الجزيرة العربية :

إذن شبه الجزيرة العربية بالنسبة للسعودية أشبه بدول أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولا بأس بذلك فلكل دولة مصالح قومية يطلق عليها اسم الأمن القومي كما هو الحال بالنسبة لمصر بالنسبة لمنابع النيل على سبيل المثال وهذا الأمن القومي يعد بالنسبة لهذه الدول داعيًا لتدخلها العسكري في أية لحظة تحس فيها بالتهديد لهذا الأمن .

هذا بالنسبة للسعودية وللتفسير باعتبارها دول الخليج مجالاً حيويًا بالنسبة لها . وإذا كانت الظروف الدولية لا تتيح لها ضم أراضيها فإنها على الأقل تبيح لها العمل على ألا تقع بحال من الأحوال تحت سيطرة أية دولة أخرى .

في الوقت نفسه كان العراق يعتبر منطقة الخليج ودويلات الخليج مجالاً حيويًا له يريد أن يبسط سيطرته عليها في أي وقت نتيجة للظروف . ولكن سنده التاريخي في ذلك كان مفقودا ، حيث إن هذه الدويلات لم تكن في يوم من الأيام تابعة للعراق ، ولكن لوجودها في هذه المنطقة ولضعفها ، كان العرق يعدها مجالاً حيويًا له حيث إنه محكوم من الشرق بدول قوية لا يستطيع أن يتوسع فيها عند اللزوم ، ولكنه كان يحتال لبسط هذه السيطرة عن طريق مشروع الهلال الخصيب الذي يضم سوريا والعراق في وحدة . ولكن مصر كانت تقف باستمرار ضد مشروع الهلال الخصيب لأن الزعامة المصرية لا تستطيع تحمل قيام حلف يضم العراق وسوريا والأردن على حدودها .

ومن هنا كان اتجاه العراق إلى الجنوب : إلى الكويت ودويلات الخليج.وقد تأجج تلهفه إلى هذه الدويلات بعد أن أصبحت دويلات بترولية بالغة الثراء تعيش فيها شعوب قليلة العدد جدًا بالنسبة للكثافة العراقية.وهنا حدث الصدام في المصالح بين العراق والمملكة العربية السعودية،وهو صراع كان مجمدًا بسبب القانون الدولي وهيئة الأمم المتحدة والمواثيق الدولية التي تحرم استيلاء أي دولة على أراضي دولة أخرى بالقوة المسلحة،فلما أغفل صدام حسين كل هذه الاعتبارات وقام بأحمق عمل في التاريخ الحديث كله،وهو غزو الكويت بهذه الصورة الفجائية،وبأعمال تعيد إلى الذاكرة أعمال جيوش العصور الوسطى والجيوش الاستعمارية الأوروبية في مطلع العصور الحديثة،كان من الطبيعي أن تهب المملكة العربية السعودية لتحمل دورها التاريخي في حماية هذه الدويلات البترولية.ومن هنا كان حرصها على أن تأتي الترسانة العسكرية كاملة إلى المنطقة لإنهاء احتلال العراق للكويت،حتى لا يكون نجاحه في هذا الغزو مقدمة لاجتياح آخر يشمل دول الخليج،وقد يصل إليها في النهاية .

ذلك أني لا أعتقد أن النظام العراقي كان من الحماقة والغفلة وسوء التقدير بما يسمح له بالتفكير حتى بمجرد التفكير في غزو السعودية ، وإنما السعودية يمكن أن تأتي في المرحلة الأخيرة بعد أن يكون قد اهتضم تمامًا دويلات الخليج .

استعمار عربي :

إذن نحن أمام استعمار جديد لا شبهة فيه على الإطلاق ، وهو الاستعمار العراقي . ومن المعروف أن لفظ الاستعمار هو لفظ يقتصر على الاستعمار الأوروبي للعالم الثالث فقط ولا يتعداه إلى أي نوع آخر ، ولكن النظام العراقي يقوم الآن بدور استعماري عربي لا أوروبي يحمل كل مواصفات الاستعمار الأوروبي ، بل إنه

يحمل أبشع ما في الاستعمار الأوروبي ، فهو يحل بالبلد ، يجتاحه ، ويسيطر على مرافقه ، ثم يبدأ في عمليات النهب والحمل والنقل إلى العاصمة بغداد ، في أيام قليلة ، وبشكل منظم وسريع لم يسبق له مثيل . وأكثر من ذلك أنه يحمل معه إلى العاصمة بغداد اسم البلد الذي غزاه ! وهوية شعبه ! ويخلي هذا البلد من السكان الأصليين ، لكي يحل محلهم سكان عراقيون . إنه نوع من الاستعمار لم يعرف التاريخ أبشع منه ولا أكثر ضراوة ووحشية ، وهو خطر يهدد أي دولة عربية ، سواء كانت تقع في نطاق المجال الحيوي أو خارج هذا النطاق.والنظام العراقي يستغل في ذلك كل ما أوتي من قوة عسكرية رهيبة وفرها له الصراع مع إيران والحرب مع إيران طوال ثماني سنوات ، كان يستمد قوته فيها من أموال البترول الخاصة بدول الخليج بالذات ، التي كان يفرض عليها إرهابه ، بدليل،قد يلاحظه الكثيرون ، فبينما خرجت مصر من حروبها مع إسرائيل وبناؤها التحتي المتمثل في مرافقها العامة وطرقها في حالة دمار وخراب شبه شامل ، فإن العراق خرج من الحرب مع إيران لمدة ثماني سنوات وبناؤه التحتي وطرقه ومرافقه مجددة تمامًا ! مع أنه لو كان اعتمد على موارده العراقية وحدها في خوض هذه الحرب مع إيران لما تمكن من ممارسة عملية الدمار والبناء في وقت واحد بمثل هذه الكفاءة . لقد كان العراق يجدد بناءه التحتي الممثل في مرافقه وطرق ومواصلات وغيرها استعدادًا لغزو الخليج .

ملك الغابـــة :

على أن النظام العراقي نسي أنه ليس أقوى الوحوش في الغابة ، وأن هناك ما هو أقوى منه بكثير ، وهناك ملك الغابة الحالية وهو الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما استعانت به المملكة العربية السعودية لإيقاف الوحش العراقي عند حده .

* * *

حديث « لصوت أمريكا »

أزمة الخليج ومستقبل القضية الفلسطينية

● أحب أعرف في البداية كيف يقرأ المؤرخ الأحداث ؟ هل يقرؤها بصورة مختلفة أو مشابهة لما يقرؤه من المتابع العادي أو المراقب أو المحلل السياسي ؟ هل هناك اختلاف ؟ .

●● المؤرخ ينظر للأحداث نظرة شاملة ، لأنه يكون عارفًا أصولها ،ويستطيع أن يتنبأ بمستقبلها ، فنظرته تختلف عن نظرة المراقب العادي الذي لا يعرف أصول الأشياء .

● إذن في ضوء هذه الحقيقة كيف تقرأ سيادتك الأحداث المتلاحقة في الخليج حاليًا ؟ .

●● أنا أنظر إلى هذه القضية في إطار تاريخي وسياسي وفكري معًا . فمن الناحية التاريخية أنظر إليها على أن العراق ليس له أي حق في ادعاءاته لاجتياح الكويت لأن الكويت كانت لها شخصية مستقلة قبل العراق نفسه .

أما على المستوى السياسي ، فإني أرى أن هذه القضية بالذات قد قسمت العالم العربي وفجرت قضاياه ، وفي نفس الوقت أبعدت العراق في المستقبل من حسابات القوى العربية لأنه سوف يكون محل محاربة من المجتمع الدولي ولن يتمكن في المستقبل من استعادة قوته مرة أخرى .

أما على المستوى الفكري فإن هذه القضية قضية اعتداء على القانون الدولي وقضية

اعتداء على المجتمع الدولي وعلى مشاعره .

وفي نفس الوقت ، من الناحية الإسلامية ، هي قضية اعتداء شعب عربي مسلم على شعب عربي مسلم واستباحة أمواله وأعراضه.وهو ما ينهى عنه الدين الإسلامي الحنيف،وما حرمه الرسول عليه الصلاة والسلام في خطبة الوداع .

● هل يذكّرك ما يحدث حاليًا بسابقة تاريخية معينة ؟

●● إنه يذكرني بكل ما فعله الطغاة من أول هولاكو وملك الهون وهتلر وموسوليني.لأن ما حدث ليس غزوًا ، بل هو سطو مسلح مما تفعله العصابات ولا تفعله الجيوش . لقد ساندتُ قضية العراق ضد إيران على مدى ثماني سنوات ، ولكني غضبت كثيرًا لأني وجدت النظام العراقي يرتكب هذه الجريمة البشعة.ولم أقبل له أي مبررات يقدمها في هذا الشأن .

● ما تقييم سيادتك للموقف العربي في مواجهة هذه الأزمة ؟ ثم الموقف الدولي ؟

● للأسف الشديد إن المواجهة العربية للأزمة هي مواجهة متخاذلة.ولولا أن الرئيس مبارك تقدم ليحمل مسئولية زعامة مصر في هذه المنطقة لما أمكن صدور قرار بإدانة هذا الاجتياح العراقي . والانقسام العربي إزاء هذه القضية يعتبر في حد ذاته فضيحة عربيه . لابد من إحداث ضغوط شديدة على النظام العراقي تجبره على التخلي عن غنيمته وهي الكويت،والاعتراف بالشرعية السياسية في الكويت قبل ذلك .

● هل حضرتك ترى أن الضغوط المفروضة حاليًا من العالم كله ضد العراق ستثمر في هذا الاتجاه ، أم أن ما يحدث حاليًا هو نذير حرب لا مفر منها ؟ .

●● أولاً أنا أعتقد أن الضغوط الحالية من المجتمع الدولي ، ومن المجتمع العربي هي ضغوط كافية بشرط استمرارها وعدم التراخي فيها . لأن التاريخ قد أثبت أن

مثل هذه الضغوط تفقد شدتها وقوتها مع مرور الوقت ، لأن الطرف المعتدي يستطيع في العادة أن يتلاعب بمصالح الدول التي تمارس هذه الضغوط . فإذا استمر العالم في ممارسة هذه الضغوط بدون أي تراخ ، فإنها تستطيع أن تحقق تحرير الكويت من العدوان العراقي .

● لكن من أين يمكن أن يجيء التراخي في تصور حضرتك ؟ .

●● التراخي يمكن أن يحدث عن طريق إقناع بعض الأطراف بالتخلي عن موقفها المتشدد سواء كانت هذه الأطراف أجنبية أو عربية . وبالتالي فإننا نحذر تمامًا من أن تتحول هذه القضية إلى قضية « لا سلم ولا حرب » وإلى قضية من القضايا المزمنة التي أثقلت ضمير المجتمع الدولي . لابد من الوقوف بحزم وصلابة في وجه هذا الاجتياح العراقي الغاشم للكويت ، وإجبار النظام العراقي على التخلي عن هذه الغنيمة ، لأن استمراره في احتلال الكويت سوف يشجعه على احتلال بقية دول الخليج ، وحل القضية الاجتماعية العربية لصالحه هو بالدرجة الأولى وليس لصالح الشعوب العربية جمعاء .

● بالنسبة لمستقبل القضية الفلسطينية وسط هذه الأحداث ، هل من مخرج يستطيع أن ينقذ القضية ؟ .

●● هذه الأزمة جاءت لتوجه ضربة للقضية الفلسطينية ، ولكن في نفس الوقت فإن حل القضية الفلسطينية في رأيي الشخصي — وكما كتبت مرارًا — هو لصالح إسرائيل بقدر ما هو لصالح الفلسطينيين ، لأن إسرائيل لا تستطيع أن تعيش في المنطقة العربية وهي تحتل شعبًا عربيًا ، كما أن العراق لا يستطيع أن يستمر في احتلاله للكويت . إن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة الفلسطينية هو لمصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى ، لأن الدولة الفلسطينية التي سوف تنشأ في هذه الأراضي لن تمثل أي خطورة ، خصوصًا أن القيادات الفلسطينية تقبل أن تكون هذه الدولة منزوعة السلاح . إذن يمكن لإسرائيل حاليًا أن تنتهز الفرصة لتظهر وجهًا

مشرقًا في مقابل الوجه العراقي المظلم حاليًا .

● ما المطلوب من العرب في هذه المرحلة بالنسبة للقضية الفلسطينية ؟

●● المطلوب من العرب ألا ينسوا القضية الفلسطينية رغم المحن والأحداث الجسيمة التي تحيق بهم،لأن القضية الفلسطينية هي قضية عدل بالدرجة الأولى وهي قضية شعب تحول إلى لاجئين ، إنه لا فرق بين الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وبين الشعب الكويتي حاليًا الذي يهب العالم كله لنجدته .

● شكرًا جزيلاً للأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان المؤرخ والكاتب السياسي بمجلة أكتوبر وعضو مجلس الشورى المصري .

عائشة رافع صوت أمريكا
القاهرة

مصادر للاستزادة

1 ـــ د . جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية (1840 - 1914) (القاهرة 1966) .

2 ـــ د . صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي (القاهرة 1965) .

3 ـــ د . عبد العزيز نوار : داود باشا والي بغداد (القاهرة 1968) .

4 ـــ د . عبد العزيز نوار : تاريخ العراق الحديث ، من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا (القاهرة 1968) .

5 ـــ ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية (بيروت 1965) .

6 ـــ جون كيلي : بريطانيا والخليج 1795 - 1870 (سلطنة عمان 1979) .

7 ـــ Hurewitg , Diplomacy in the Near and Middle East . II Vols : (New york 1976) .

8 ـــ مجموعة من المؤلفين : العراق في التاريخ (بغداد 1983) .

9 ـــ د . أحمد مصطفى أبو حاكمة : تاريخ شرق الجزيرة العربية في العصور الحديثة (القاهرة 1968) .

الكاتب في سطور :

- دكتور عبد العظيم رمضان .
- أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة المنوفية .
- كاتب سياسي بمجلة أكتوبر وجريدة الوفد .
- عضو مجلس الشورى .
- عضو المجلس الأعلى للثقافة .
- مقرر اللجنة الدائمة للتاريخ والآثار .
- رئيس اللجنة العلمية المشرفة على مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .
- عضو لجنة التراث الحضاري (المجالس القومية المتخصصة) .
- رئيس تحرير سلسلة « تاريخ المصريين » (هيئة الكتاب) .
- له أكثر من عشرين كتابًا في تاريخ مصر والعرب .

من أهم أعمال المؤلف

1 ـــ تطور الحركة الوطنية في مصر (1918 - 1936 م) .

2 ـــ تطور الحركة الوطنية في مصر (1937 - 1948 م) ـــ مجلدان .

3 ـــ الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ، من ثورة يوليو إلى أزمة مارس سنة 1954 م .

4 ـــ عبد الناصر وأزمة مارس .

5 ـــ الجيش المصري في السياسة (1882 - 1936 م) .

6 ـــ صراع الطبقات في مصر (1837 - 1952) .

7 ـــ الصراع بين الوفد والعرش (1936 - 1939 م) .

8 ـــ الفكر الثوري في مصر ، قبل ثورة 23 يوليو .

9 ـــ المواجهة المصرية الإسرائيلية في البحر الأحمر (1949 - 1979 م) .

10 ـــ الإخوان المسلمون والتنظيم السري .

11 ـــ الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الإسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية .

12 ـــ حرب أكتوبر في محكمة التاريخ .

13 ـــ مذكرات السياسيين والزعماء في مصر .
14 ـــ تحطيم الآلهة ، حرب يونيو سنة 1967 م . (جزءان) .
15 ـــ الغزوة الاستعمارية للعالم العربي ، وحركات المقاومة .
16 ـــ مصر في عصر السادات .
17 ـــ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول .
18 ـــ أكذوبة الاستعمار المصري للسودان
19 ـــ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثاني .
20 ـــ مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث .
21 ـــ مصطفى كامل في محكمة التاريخ .

مع آخـــرين :

1 ـــ مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدي ، والدكتور يونان لبيب رزق .

2 ـــ تاريخ أوروبا في عصر الرأسمالية ، مع د . يونان لبيب رزق ، ود . رءوف عباس .

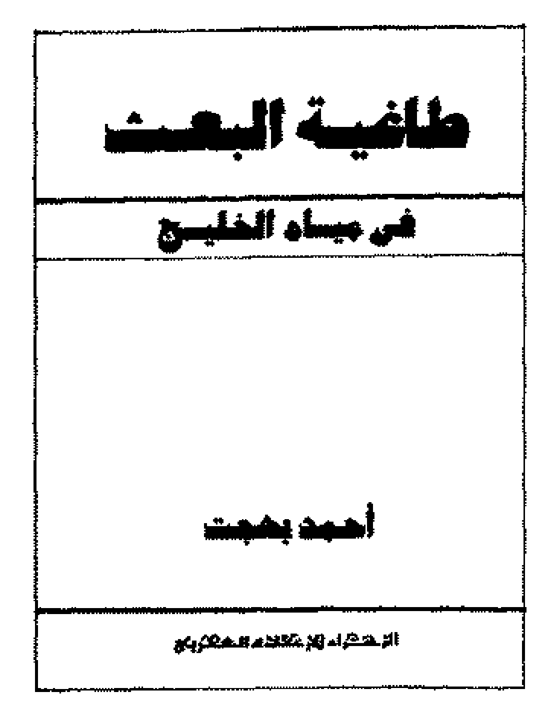
3 ـــ تاريخ أوروبا في عصر الإمبريالية ، مع د . يونان لبيب رزق ، ود . رءوف عباس .

كتب مترجمـــة :

1 ـــ تاريخ النهب الاستعماري لمصر (1798 - 1882) تأليف جون مارلفو .

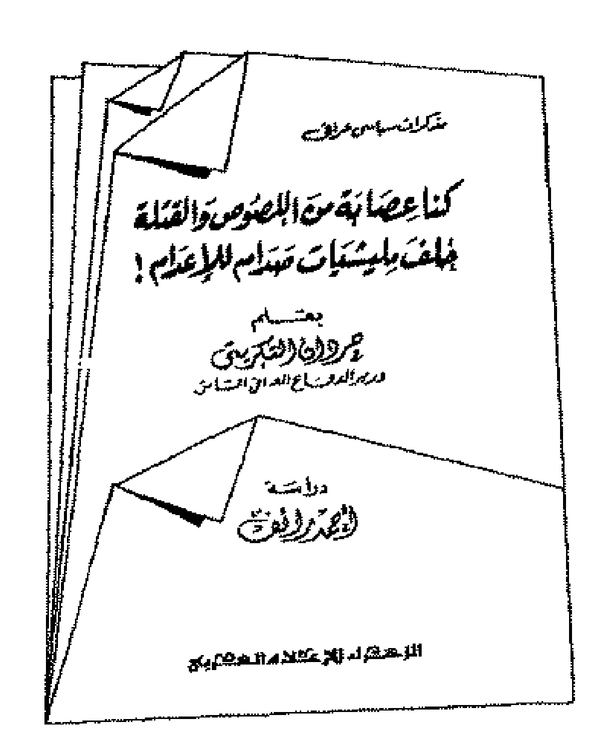
* * *

الفهرس

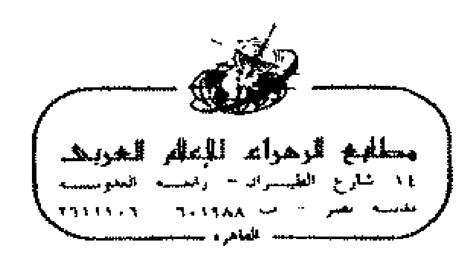

طاغية البعث
في مياه الخليج
أحمد بهجت
الزهراء للإعلام العربي


أيام بغداد السوداء
دماء في الخليج
الزهراء للإعلام العربي


حقوق الإنسان في العراق
من تقارير المنظمة العربية لحقوق الإنسان
الزهراء للإعلام العربي


مذكرات سياسي عراقي
كنا عصابة من اللصوص والقتلة
ملف ميليشيات صدام للإعدام !
بقلم
دراسة
أحمد رائف
الزهراء للإعلام العربي

رقم الإيداع : ١٩٩٠ / ٨٥١٢
الترقيم الدولى : ٢ ـ ٠٠٩ ـ ٢٥٧ ـ ٩٩٧



الاجتياح العراقي للكويت
في
الميزان التاريخي

دعوى صدام حسين الباطلة في حق العراق التاريخي المزعوم في أرض الكويت تحتاج إلى مؤرخ عالم يبين تهافته وفساد أدلته ويشرح المشكلة من منظور علمي وعلى الأسس التاريخية التي يعرفها العلماء . ولا يكفي أن نرفض ما يقول بل يجب تفنيده .

وكان الأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان وهو أحد علماء التاريخ الذين لهم دراية وعلم من أهم الذين عليهم أن يناقشوا هذه الدعوى الباطلة ، فهو أقدر الناس على ذلك لعلمه وقدرته على شرح هذه القضية شرحًا علميًا مجردًا من الهوى ، متسمًا بالحياد والنزاهة . فدعوى صدام حسين في الحقوق التاريخية المزعومة في أرض الكويت لا تصمد أمام أدلة الأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان ، فهو الخبير العالم بهذه الشئون .

أحمد رائف

تصميم الغلاف : أحمد فؤاد حسن

الزهراء للإعلام العربي